العانية

مجلة مُحَكِّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل المماراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية



نحو إنسانية بلا حدود Towards an Unrestricted Humanity

الاتحاد الأوربيّ والتأسيس لمنهج جديد

في المساعدات الخارجيّة

الجائحات والتعامل معها

منهج تاریخي

القانون الدولى الإنساني

وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

انفجار میناء بیروت...

المساعدات الإنسانية ومعضلة الاستقرار السياسي

طرائق مبتكرة

في استجابة برنامج الأغذية العالمي والمجتمع الدولي الإنساني





العجلت الدوليت للدراسات الإنسانيت

العدد (٣) جمادي الآخرة ١٤٤٢ هـ | يناير ٢٠٢١م

مجلة مُحَكِّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل المماراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة الستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير



محتوى العدد

الاتحاد الأوربيّ والتأسيس لمنهج جديد في المساعدات الخارجيّة	د. صادق عبد الحميد المالكي	٣
الجائحات والتعامل معها منهج تاريخي	د. ديمتريس ميكالوبوليوس	٣١
القانون الدولي الإنساني وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة	د. هدى المراغي	00
انفجار ميناء بيروت المساعدات الإنسانية ومعضلة الاستقرار السياسي	أ. ريم عبد المجيد	٧٥
طرائق مبتكرة في استجابة برنامج الأغذية العالمي والمجتمع الدولي الإنساني	د. دومینیك هاینرش	98

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ الملكة العربية السعودية - فاكس ١٩٤٧٨٥١ البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org



الهيئة الاستشارية

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا) أ. د. صالح حمد السحيباني

أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر

أ.د. موكيش كابيلا

أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف

مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي

أ. د. ميتشل بيلفر

مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت

أ.د. مساعد راشد العنزي

ضوابط النشر

مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

م. مكي حامد

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية ۱۲۵۰/۱۱۲۷ تاريخ ۱/ ۱۱۶۲هـ ردمد رقم ۸۳۹۸ - ۱۱۵۸

ردمد رهم ۱۱۸۸ – ۱۱۵۸

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتى:

- ١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
- ٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
- ٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
- ٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
- ٥) ألَّا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
- ٦) أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة.
- اثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس، مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
 - ٨) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
 - ٩) أَن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
 - الم ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org (١٠

Al Faisal Cultural House

المدير العام د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير مهند أحمد السهو

سكرتيرالتحرير راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم ينال إسحق

التصميم سبهان غاني

التدقيق والراجعة اللغوية محمد نصير سيد

هاتف: ۱۱۶۹۰۱(۹۹۹) تحویلة: ۱۷۰۰ البرید الإلکتروني: Journal@ksrelief.org

الاتحاد الأوربيّ والتأسيس لمنهج جديد في المساعدات الخارجيّة

د. صادق عبد الحميد المالكي

أستاذ مشارك بجامعة الملك عبد العزيز - قسم العلوم السياسية، وجامعة دار الحكمة - قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

يعد الاتحاد الأوربي تجمَّعًا سياسيًّا كبرًا يسعى إلى زيادة التكامل بين مجموعة من الدول المستقلة ذات المصالح المتعارضة بعد خروجها من حربين عالميتين مدمِّرتين؛ ولهذا كان لزامًا على المفوضية الأوربيّة الذراع التنفيذية للاتحاد الأوربيّ أن تعمل بحياديّة مستقلةً عن مصالح الدول الأعضاء لكيلا تفقد الأساس الشرعي الذي نشأت عليه لخدمة جميع دول الاتحاد.

ولعلّ مبدأ الحياد هو القاعدة التي قام عليها أيضًا منهج المساعدات الإنسانيَّة للاتحاد الأوربيّ عن طريق ربط المساعدات بعدد من المبادئ العامة التي ترتبط بحقوق الإنسان للمستفيدين بعيدًا من مصالح دول الاتّحاد؛ للحدّ من احتمال اتهام المفوضية الأوربيّة بدعم مصالح هذه الدولة أو تلك من دول الاتحاد.

وفي ضوء هذا التوجُّه، سيوضح البحث -بوساطة موازنة سريعة بين الحالتين؛ الأميركيّة والصينية في مجال المساعدات الخارجية- عددًا من الأفكار والآليات والبرامج التي طوّرتها المفوضية من أجل تقديم المساعدات؛ في قوالب تربط المساعدات بالإصلاحات على أساس تجربة الاتحاد مع عدد من الدول الأوربيّة قبل انضامها إليه؛ وهو ما زاد ثقة المستفيدين في عمل الاتحاد الإنسانيّ على النطاق الدُّولِيّ، مع التركيز على برنامج سياسات الجوار الأوربيّة بوصفها مدخلًا جديدًا في مجال المساعدات الخارجية يقوم على ضرورة إصلاح حال دول الجوار؛ لتحقيق استقرار النطاق الحدوديّ المحيط بأوروبا.

الكليات المفتاحية: الاتحاد الأوربيّ، المساعدات الخارجية، حقوق الإنسان، المفوضية الأوربيّة، مبدأ الحياد.

الاتحاد الأوربيّ والتأسيس لمنهج جديد

في المساعدات الخارجيّة

المملكة العربية السعودية

د. صادق عبد الحميد المالكي

المقدمة

لا ريب أن المملكة العربيَّة الشُّعوديَّة هي من أكثر الدول تقديمًا للمساعدات الإنسانيَّة المنتظمة والطارئة عبر العديد من القنوات الحكومية مثل: الصندوق السّعوديّ للتنمية، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانيَّة، والهلال الأهرالسعوديّ، واللجان والحملات الإغاثية الشُّعوديَّة، ووزارات الخارجية والمالية والتعليم والصحة وغيرها(۱)، إضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية الذي يعمل بوصفه مؤسسة غير حكومية مستقلة يقدِّم المساعدات والقروض الميسرة لدعم التعليم والصحة ومكافحة الفقر، وتسهم دولة المقر -المملكة - في جزء من ميزانيته (۱).

وتبعًا لهذا النهج الإنسانيّ السعوديّ يروم البحث إلى فتح قنوات جديدة تساعد في تعظيم العائد وتحقيق الأهداف الإنسانيّة للمملكة بها يتناسب مع حجم نفقاتها في مجال مساعدة الدول والهيئات الدّوليّة، سواء في مجال التنمية والتأهيل أو المساعدات الاقتصادية أو القروض الميسَّرة أو نفقات الإغاثة الطارئة. ومن هنا جاءت فكرة البحث ليقدّم دراسةً عن أساليب وطرائق تقديم المساعدات الإنسانيّة الأوربية بمعزل عن سياسة دول الاتحاد، وهو ما يمكن أن يعمّق تجربة المملكة، ويزيدها خبرةً.

ولًا كانت الخطوة الأولى من الارتقاء بالعمل الإنسانيّ هي معرفة ما هو موجود في السوق العالميّ من أفكار يمكن الاسترشاد بها، وتحديد أنجع الأساليب والقنوات المستخدمة في سياسات وعمليات تقديم المساعدات؛ تبرز أمامنا تجربة الاتحاد الأوربيّ في تقديم المساعدات وفق خطط مدروسة وأدلة توضيحية ومناهج للتقويم، مع تطوير سياسات حافزة للحصول على المساعدات وفق شروط واضحة تسعى لتغيير واقع سكان الدول المستفيدة ومساعدتها؛ لتكون أكثر اعتهادًا على الذات وعلى مؤسساته المحلية.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج المؤسّسيّ ضمن إطار مجال العلاقات الدَّوليّة (٢)، وذلك بموازنته بين الإطار المؤسسيّ والأهداف والقيود التي تحيط بقضية

المساعدات الخارجية في حالة الولايات المتحدة والصين لنعرف الفارق بينها وبين تلك المتبعة في الاتحاد الأوربي ومؤسساته العاملة في النطاق الدولي؛ كمدخل أساسي للموضوع.

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2011م

وسيولي الجزء الثاني من البحث اهتهامه بالإطار المؤسسي – القانوني لسياسات الاتحاد الأوربيّ؛ لارتباط مؤسساته مباشرة بالاتفاقيات الدَّوليّة بين دوله، ودور مؤسسات مثلّث القرار الأوربيّ (مجلس الوزراء الأوربيّ، والمفوضية الأوربيّة) في صناعة القواعد المنظّمة وتحديد الأهداف والأجهزة لكلّ نشاط من أنشطة الاتحاد الأوربيّ بها فيها مخرجاته في مجال العلاقات الدَّوليّة والمساعدات الخارجية.

وتسمح المؤسسات السياسية في دول الاتحاد بوجود الاختلاف فيما بينها؛ إذ لكل دولة الحقّ في تمثيل مصالحها داخل مجلس الوزراء الأوربيّ، وتعود قوّة التصويت فيه إلى تعداد سكان الدولة. وتمكّن الشعوب الأوربيّة في دول الاتحاد من ممارسة حقها في التعبير الحر في البرلمان الأوربيّ، ويرتبط تمثيل كلّ دولة بعدد سكانها(٤٠). وتؤمّن المفوضيّة الأوربيّة الحياد السياسي؛ لأنها تمثل مصالح أوروبا كلها، وتمنع سيطرة أيّ دولة عليه(٥).

وقد أشار إلى هذا البعد في التصميم المؤسسي الأوربيّ الخاص في إدارة الاختلاف جون هيوم عند استلامه جائزة نوبل للسلام نيابةً عن الاتحاد قائلًا: «لقد برهن المُلهمون الأوربيّون أن الاختلاف ليس تهديدًا، بل إنه شيء طبيعي.... إن الرد على الاختلاف هو باحترامه... لقد أقام أهل أوروبا مؤسسات تحترم اختلافاتهم: مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية (المفوضية الأوربيّة) والبرلمان الأوربيّ، وسمحوا لتلك المؤسسات أن تعمل لمَا فيه خيرهم ومصالحهم الاقتصادية»(١).

المساعدات الخارجية ودورها في العلاقات الخارجية

تأخذ المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة

الأميركية والصين للدول والمنظهات الدَّوليّة والإقليمية صورًا مختلفة؛ فربها تكون قروضًا، أو معونات اقتصادية، أو معونات عسكريّة، أو تدريبًا مدنيًّا أو عسكريًّا، أو مساعدات إنسانيَّة طارئة، أو برامجَ للتعليم، أو مشروعات في التنمية الاقتصادية.

وتعد المساعدات الخارجية، في مجال العلاقات بين الدول، أداة تستخدمها الدولة في تحقيق سياساتها الخارجية، فهي لا تنحاز بطبيعتها إلى قضايا الشعوب المحتاجة، ولا تستهدف بالضرورة إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في الدول المستفيدة؛ بل تُبنى لخدمة المصالح الأمنيَّة والاقتصادية والقومية وتنحاز لها؛ لأنها ترى من حقها السياديّ قَطْعَ أو تخفيضَ أو إعادة توجيه المساعدات الخارجية وفقًا لذلك (٧)؛ كما فعلت ذلك إدارة الرئيس الأميركي ترمب مثلًا حين أوقفت مساعدات السلطة الفلسطينية (٨).

ولمّاليّ فإن برنامج مساعداتها الخارجية تشارك فيه والماليّ فإن برنامج مساعداتها الخارجية تشارك فيه عشرون هيئة أميركية منها: وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووزارة النقل، والوكالة الأميركية للتنمية الدّوليّة (USAID)؛ ويجري تنفيذه في ضوء المصالح الأميركية أولًا (٩٠)، ولكن إجمالي المساعدات هو أقل من ١٪ من ميزانية الولايات المتحدة. وقد اقترحت حكومة الرئيس ترمب خفض ميزانية المساعدات الخارجية نحو ٢٠٢، في عام ٢٠٢٠م حسب التوجُّه الحالي، وسيكون هذا الخفض موجَّهًا للمساعدات المدنية خاصة (١٠).

ونلحظ أن نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية الأميركية كانت تذهب لصالح المعونات الأمنيَّة والعسكرية (١١)؛ إذ شكَّلت نسبتها في عام ٢٠١٦م

نحو \$3% من مجمل المساعدات، وشركات السلاح الأميركي هي الأكثر استفادة منها من أيّ جهة أخرى (١١٠). على الرغم من أن منطق دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تدَّعيه الولايات المتحدة في سياساتها يميل إلى السطحيّة (١١٠)؛ فقد أسهم في عدد من الانقلابات والحركات العسكرية، كما حدث في العراق وسوريا وتشيلي وغيرها، مع أن قضية الديمقراطية التي يجري الحديث عنها هي قضية مبادئ ومؤسسات محلية قبل أي شيء آخر، وليست حلولًا تُفرض عسكريًا من الخارج.

وفي هذا الشأن، يؤكد الكاتب ستيفن سي راديليت (Steven C. Radelet) أن الدعم الأميركي للديمقراطيات الناشئة بوصفه جزءًا من برامج المساعدات الخارجية هو دعم محدود، وأنّ قلة إسهامه في مجال التنمية الاقتصادية والإصلاح الزراعي والصحي والتطوير الفني قياسًا بالصين جعل الولايات المتحدة ثُخفق في كسب شعوب الدول المستفيدة (باستثناء حقبة مشروع مارشال ١٩٤٨م-١٩٥١م)؛ لذا نلحظ بحث الدول النامية حاليًّا عن حلول لمشاكلها الاقتصادية بوصفها قضيةً أساسيةً لها(١٤).

وفي المقابل، نجد أن الصين تسعى إلى التشكيك في التوجُّهات الأيديولوجية للسياسات الخارجية الأميركية، مع تركيزها في سياساتها الخارجية على الجانب الاقتصادي، والتعاون مع حكومات الدول المستفيدة؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية بها يتلاءم مع المصالح الصينية الإستراتيجية. وهذا ما أبرزته مجلة الصين اليوم، حين أعرب المشاركون في منتدى «تبادل خبرات الحوكمة بين الدول الآسيوية» المنعقد في بكين عن معارضتهم نظرية العالم الأميركيّ صامويل بكين عن معارضتهم نظرية العالم الأميركيّ صامويل

هنتنغتون التي ضمَّنها كتابه "صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" ...؛ إذ تشكِّل هذه النظرية جزءًا من منظومة فكر المحافظين الجُدد وسعيهم إلى توسيع نطاق حُلم سيطرة الإمبراطورية الأميركيّة على العالم(١٥٠).

وعلى صعيد المؤسسات، أسست الصين البنك الآسيويّ للاستثار في البنية التحتية عام ٢٠١٥م؛ ليكون أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تحت قيادة الصين، وأصبح في وقت قصير ثاني أكبر جهاز تنمية متعدد الأطراف في العالم بعد البنك الدُّوليّ، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك حاليًّا ٩٣ دولة(١١). وتسعى الصين اليوم إلى تطوير أحد أكبر المشروعات الاقتصادية في العالم؛ وهو مشروع «الحزام والطريق»(١٧) في خدمة الاقتصاد الصيني، وهو يشمل شبكة من خمس وستين دولة أغلبها من الدول الفقيرة، وتموِّل بناءَ هذه الشبكة من الدول التي سوف تعتمد على الشركات والمنتجات الصينية مؤسساتٌ ماليةٌ دوليةٌ أنشأتها الصين تحت مظلة «مؤسسات الحوكمة العالمية الجديدة»؛ لتقدم مساعدات وقروضًا للدول المشاركة بالاتفاق مع حكومات الدول الأعضاء، ومنها: بنك التنمية الجديد والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. والهدف المعلن هنا هو: «مساعدة الدول أو الأقاليم المتخلّفة التي تعاني صعوبةً الحصول على تمويل من المؤسسات المالية الدُّوليّة الحالية الأخرى؛ أُملًا في تسريع تنميتها»(١٨).

ولا ريب أن لهذا المشروع في تقديم المساعدات والقروض أبعادًا إستراتيجية سوف تؤثر في الأوضاع الدَّوليَّة بها فيها الوضع في الشرق الأوسط؛ إذ يُلاحظ الاهتهام الصيني بمشروعات البنى التحتية عبر مناطق دول «الحزام والطريق»، الممتدَّة من الصين عبر شبكة من الدول المتصلة وصولًا إلى أوروبا(١٩).

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2001ه

علاقة سياسة المساعدات الخارجية بمصالح الدولة

يظهر لنا من خلال النموذجين السابقين أن الولايات المتحدة والصين تعملان على أساس العرف الدولي القديم -مع اختلاف أولويات العمل وقنوات توفير المساعدات متّخذتين من المساعدات الخارجية أدوات لتحقيق مصالحها الدولية وهمايتها، بغضّ النظر عن الحاجات الإنسانية المراد تغطيتها؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية، فإن برامج مساعداتها الخارجية لا تستطيع إلا أن تنحاز إلى مصالحها الخارجية العليا وهو ما قد يتناقض مع أولويات سكان المناطق المراد مساعدتها. وهذا التوجُّه نجده في تصريح مباشر عن السياسة الخارجية الأميركية، ويعرفه صانعو السياسة الخارجية الأميركية، وقد أشار إليه ناطق رسمي من وزارة الخارجية الأميركية قائلًا:

"The United States "provides humanitarian assistance based on need, and in accordance with well-established humanitarian principles," but "it is also important to continually assess our foreign assistance based on a number of factors ... with the top consideration being that our assistance should align with American interests" (20).

فادعاءات الديمقراطية والإنسانيَّة في المساعدات الخارجية الأميركية تعلو عليها أولويات المصالح الأمركية.

وأما سياسة المساعدات الخارجية الصينية فهي وإن كانت لا تشترط أي التزامات حقوقية أو سياسية؛ لكنها تركز على الدعم الاقتصادي للدول الأخرى، بغض النظرعن طبيعة نظامها السياسي، على افتراض

إمكانية إخراجها من دائرة الفقر؛ ما دامت حكومات تلك الدول مستعدة للخضوع للشروط الاقتصادية التي تفرضها الحكومة الصينية؛ بها يخدم المصالح الإستراتيجية للصين أولًا، ويعود بالنفع على الشركات الصينية ثانيًا. وهذا التوجُّه الصيني في مجال المساعدات التنموية يميل بقوة للمصلحة الصينية على حساب الدول الأخرى؛ بسبب الفارق الهائل في القدرات الاقتصادية والسياسية والمالية والفنية التي يملكها المفاوض الصيني.

وبناءً على ما سبق، نلاحظ أن هذه المساعدات رغم الغطاء الإنسانيّ والتنموي هي جزء من السياسات الخارجية للدولتين، وخدمة لمصالحها، وهي تفتح الأسواق لما تنتجه مصانعها، وتظهر سعيهما على بسط نفوذ الدولة على الدول الأخرى (٢١).

في ضوء هذه النظرة العامة لتوجهات سياسات المساعدات الخارجية، سوف نعالج فيها يلي قضية ظهور الاتحاد الأوربيّ، وعوامل نشأة مؤسساته وسياسات علاقاته الخارجية التي تشكل المساعدات الخارجية جزءًا منها، علمًا أننا لن نتطرق لموضوع سياسات المساعدات الخارجية للدول التي يتألف منها الاتحاد مثل: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا؛ إذ إنّ سياسات هذه الدول تخضع بطريقة أو بأخرى لنفس قاعدة خدمة مصالح هذه الدول التي أشرنا إليها آنفًا.

نشأة الاتحاد الأوربي، وتطور الجهاز التنسيقي لتولي القضايا المتعلقة بالعلاقات الخارجية

لم ينشأ الاتحاد الأوربيّ نتيجة روابط عرقية أو دينية أو لغوية، وإنها نشأ نتيجة اقتناع عدد من المفكرين والسياسيين الأوربيّين، في ضوء دراسة التاريخ الأوربيّ

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بأن قَدَرَ الشعوب الأوربيّة هو الصراع والحروب فيها بينها (٢٢)، أو بينها وبين جيران أوروبا (٢٣)؛ وأن الحل الناجع لمآسي الاقتتال بين الشعوب الأوربيّة هو في إنشاء نوع من الشراكة الاقتصادية على أساس مبدأ الوحدة مع التنوع (Unity) لتصبح دول أوروبا في النهاية لا تملك الانفكاك بعضها عن بعض؛ بسبب تعدُّد مجالات التعاون والاعتهاد المتبادل، فينحسر احتهال الحرب (٢٤).

هذا التوجُّه النظري الذي وُصِفَ بأنه خيالي، ولا يمكن تحقيقه لتعارُض مصالح الدول الأوربية والاختلافات العرقية والثقافية واللغوية؛ وُجِدَ له حلّ في تصميم مؤسسي مهم ظهرت فكرته في أول اتفاقية أوربية عام ١٩٥١م بإنشاء الجهاعة الأوربية للفحم والصلب؛ إذ أُنشأتُ هيئة مستقلة عن الدول الأعضاء تتولى تمثيل المصلحة المشتركة فيها يتعلق بإدارة قضايا الصلب والفحم الحجري؛ لأنهها أداتان أساسيتان في الحرب، لذا اهتم المفاوض الفرنسي بتنظيمها بطريقة مشتركة قبل أي شيء آخر خوفًا من حرب عالمية ثالثة. ويُضاف إلى هذا التطور المؤسسي الجديد القائم على

ويُضاف إلى هذا التطور المؤسسي الجديد القائم على إنشاء هيئة مشتركة محايدة (المفوضية الأوربية) تعلو في صلاحياتها فوق الدول، بناءً على معاهدة دولية تتخلى بموجبها الدول الأعضاء عن إدارة هذا الجانب أو ذاك من وظائف الدولة؛ فقد وُقِّعت عام ١٩٥٧م اتفاقية أوربية ثانية هي اتفاقية روما، وُسِّعَتْ بها فكرة المفوضية الأوربية بوصفها جهازًا مستقلًا يعمل بتفويض من الدول، وأنشئ مجلس الوزراء الأوربيّ ليمثل مصالح الدول، ويقوم على دراسة ما تقترحه المفوضية الأوربيّة في المجالات المتّفق عليها. وأنشئ البرلمان الأوربيّة في المجالات المتّفق عليها. وأنشئ البرلمان الأوربيّة في المجالات المتّفق عليها. وأخرابها السياسية؛ غير

أنه بقي مجلسًا استشاريًّا منتخبًا، إلى أن تقرَّر في اتفاقية لشبونة عام ٢٠٠٧م أن يصبح شريكًا تشريعيًّا مع مجلس الوزراء الأوربيِّ (٢٠).

واتفقت الدول الستّ التي أسست الاتحاد (فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا وهولندا ولوكسمبورغ) حسب اتفاقية روما على مبدأ تحرير قيود انتقال البضائع والأفراد ورأس المال والخدمات عبر دول الاتحاد (٢٦). وكان الهدف غير المعلن لإطلاق حريات الحركة والانتقال عبر هذه الدول هو في الواقع إلغاء الحدود السياسية (٢٧)، لكن المنهج الذي جرى تطويره في المراحل الأولى من نشأة الاتحاد هو: الابتعاد من أيّ إعلانات سياسية كبرى، والعمل على أساس خطوات صغيرة مدروسة ضمن إطار زمنى ملزم (٢٨).

وفي ظل اتفاقية روما كان لإلغاء قيود الحركة وفتح الأسواق عبر حدود الدول الست أثر كبير في إنعاش اقتصاد دول الاتحاد، ولا سيها أن الوضع الاقتصادي في هذه الدول كان في حالة انهيار تام عند نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم الدعم الأميركيّ الهائل لها عبر مشروع مارشال الذي استمر في تمويل مشروعات البنى التحتية والصناعة فيها ما بين ١٩٤٨م-١٩٥١م، وأنفقت ميزانية ضخمة بلغت ١٣ مليار دولار.

إنّ الانتعاش الاقتصادي الذي تجلّ مؤسسيًّا في التكامل الاقتصادي^(٢٩) فيها عُرف بالسوق الأوربيّة المشتركة (European Common Market) حسب اتفاقية روما سنة ١٩٥٧م؛ كان عامل جذب للدول الأوربيّة الأخرى للتفكير في الانضهام إلى الاتحاد الجديد، والحصول على الفوائد الاقتصادية^(٣٠)؛ فكان انضهام الدانهارك وأيرلندا وبريطانيا في السبعينيات مفاوضات من القرن الماضي، ثم شهدت الثهانينيات مفاوضات

العدد (٣) جمادى الآخرة 1442 ه / يناير 2021

انضهام قبرص والبرتغال وإسبانيا. وفي تلك المرحلة كان الشرط الأساسي لقبول دول أوربية جديدة مقتصرًا على أن تكون دولًا أوربية ديمقراطية، وضرورة موافقة شعوبها على انضهام الدولة إلى الاتحاد.

وأخذت عوامل الجذب الاقتصادي والأمني تتبلور في شكل منظومة فكرية جديدة تختلف عن عهد الشك والصراعات الأوربيّة، فبريطانيا مثلًا التي لم يتأثر اقتصادها كثيرًا بالحرب العالمية الثانية، وتعد جغرافيًّا وعرقيًّا خارج نطاق القارة الأوربيّة؛ لكنَّها كانت تشعر بالجاذبية الاقتصادية والأمنيَّة للاتحاد؛ وهذا ما نجده في تصريح توني بلير رئيس حزب العمال البريطاني ورئيس الوزراء لاحقًا الذي يبرر فيه التغير الطارئ على الفكر الأوربيّ فيها يتعلق بالأمن الاقتصادي والعسكري:

«لقد دفعنا راغبين ثمن المشاركة في السيادة المشتركة فيها يتعلق بالدفاع نظيرَ الحصول على الجائزة الكبرى التي تتمثل في الأمن الجهاعي عبر منظمة حلف شهال الأطلسي «الناتو»، ولا بد أن نكون على استعداد لدفع ثمن مماثل في الاتحاد الأوربيّ من أجل الحصول على جوائز الأمن السياسي والاستقرار والأسواق المفتوحة والمدخول المرتفعة، والمزيد من فرص العمل؛ فلقد جرت العادة أن ينجم الأمن عن الاعتهاد على الذات وتحصين الدفاعات، أما اليوم فالأمن يتولّد عن الانفتاح وإزالة الحواجز»(۱۳).

بعد اتفاقية روما التي طُوِّرَتْ فيها المؤسساتُ الأساسية للاتحاد، وُقِّعت اتفاقيات أخرى لا مجال لذكرها هنا(٢٣)، وكان أهمها في مجال تطوير العلاقات الخارجية المشتركة «اتفاقية ماسترخت» المفصليّة عام الخارجية أعلِنَ فيها عن الاتحاد الأوربيّ بصيغته الحالية، ولم يعد مجرد تجمع اقتصادي، وإنها أُعلِنَ عن

توجه جديد للاتحاد نحو زيادة التقارب الاجتهاعي والسياسي بين دول الاتحاد. وفي ضوء ذلك تغيَّر اسم الاتحاد من صيغته الاقتصادية المحضة (European) الاتحاد من صيغته الاقتصادية المحضة (Economic Community) أو (The European Community) ثمّ (The European Community) عام ٢٠٠٩م التضح لنا بعد ذلك أبعاد هذا التوجُّه في الأهداف والإضافات والتعديلات اللاحقة التي وردت ضمن اتفاقية ماسترخت التي نختصرها في النقاط الآتية:

- 1. زيادة التنسيق بين دول الاتحاد في وضع السياسات الاجتهاعية والصحية والعدالة والبحث العلمي وغيرها من مجالات السياسة الداخلية.
- ٢. إعطاء سكان دول الاتحاد الحق في الحصول على جنسية جديدة هي جنسية الاتحاد الأوربي (EU) مع جنسية الدولة التي ينتمون إليها من دول الاتحاد.
- ٣. الإعلان رسميًّا عن الانتهاء من خطة العملة الموحدة، وشروط الانضام إليها، وأسلوب إحلال العملة الأوربية الجديدة؛ إذ خُطِّط لعملة اليورو خلال الثانينيات، وأقرت الاتفاقية منهج الوحدة النقدية على أن يكون مقر صندوق النقد الأوربيّ في مدينة فرانكفورت بألمانيا.
- وفيها يتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي التي تندرج قضية المساعدات الخارجية تحتها، أسست معاهدة ماسترخت لقضية السياسة المشتركة للدفاع والأمن كجزء من الاتفاقية عام ١٩٩٣م، لتكون من القضايا التي يمكن

أن تقوم مؤسسات الاتحاد بالعمل على التنسيق من خلالها بين سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد تحت إشراف المفوضية الأوربية وتحت مظلة ما عُرف بالسياسة المشتركة في مجال الأمن والدفاع (CSDP) التي تشكل عنصرًا أساسيًّا من عناصر السياسة الخارجية الأوربية المشتركة (CFSP)

ونلحظ أن الفكرة السابقة المعروفة حول تشتّ القرار الأوربيّ في السياسة الخارجية الأوربيّة في المجال الدَّوليّ بقيت -كها هي - حتى بعد اتفاقية ماسترخت «... إن ٢٨ دولة عضوًا للاتحاد الأوربيّ اليوم لا يمكن أن يكون لها وزن كبير على المستوى العالمي إلا عندما تتصرف بشكل موحّد. ومن أجل تغيير الفكرة الأزلية التي تقول: إن الاتحاد الأوربيّ بعدد سكانه البالغ ٠٠٥ مليون إنسان هو القوة التجارية الكبرى في العالم، من الناحية الاقتصادية عملاقًا هائلًا، إلا أنه من الناحية السياسية ليس أكثر من مجرد قزم... وقد أشار إلى نقطة الضعف هذه وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر حينها قال: «طالما أن أوروبا ليس لديها رقم هاتف موحد (أي تتكلم بصوت واحد)، لا يمكنها أن تكون فعّالة على المستوى السياسي» (٥٠٠).

ولكن هذا الوضع في تشتت القرار الأوربي فيها يتعلق بالصلاحيات الخارجية تغيّر لاحقًا في اتفاقية لشبونة عام ٢٠٠٧م؛ فقد «تلقّت السياسة المشتركة للدفاع والأمن (CFSP) للاتحاد الأوربي دفعة جديدة إلى الأمام من خلال إنشاء منصب الممثل الأعلى للاتحاد الأوربي للسياسة الخارجية والأمنيّة وهو أيضًا لنائب رئيس المفوضية الأوربيّة. إنّ رقم الهاتف الحاسم صاحب القرار (ردًّا على إشارة كيسنجر) بات اليوم

موجودًا في بروكسل عاصمة الاتحاد الأوربيّ ١٣٦٠).

ومؤسسيًّا، يرأس الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنيَّة الهيئة الأوربيَّة للشؤون الخارجيّة (EEAS)، وحُوِّلت أغلب قضايا السياسة الأمنيَّة التي كانت تدار من المفوضية الأوربيّة ومجلس الوزراء الأوربيّ إلى هذه الهيئة التي ترأسها اليوم الإيطالية فيديريكا موغيريني.

وتجدر الإشارة إلى أن ظهور الهيئة الأوربيّة للشؤون الخارجية (EEAS) لا يعني إحلال السياسة المشتركة للدفاع والأمن (CFSP) مكان السياسة الخارجية للدول الأعضاء؛ إذ تبقى لكل دولة عضو من دول الاتحاد سياستها الخارجية الخاصة، ولكن ما يعنيه وجود هذا التوجُّه نحو التنسيق والعمل المشترك هو أن «الحكومات الوطنية تعمل معًا، وتلتزم بعدم القيام بأي شيء يتعارض مع سياسة الأمن والدفاع الأوربيّ المشترك، وذلك من خلال التنسيق المستمر في اجتهاعات المشترك، وذلك من خلال التنسيق المستمر في اجتهاعات على الوزراء الأوربيّ للعلاقات الخارجية؛ إذ يجتمع جميع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربيّ شهريًا، ويشترك في الاجتهاع وزراء الدفاع والتنمية والتجارة مرتين في العام» (۱۳۷۰).

ورغم محدوديّة التنسيق للهيئة الأوربيّة للعمل الخارجي، يرى وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينهاير عام ٢٠١٤م أن التوجُّه نحو زيادة التنسيق والتعاون إنها هو قضية تدريجية، مع اعترافه بأنه الحل الأفضل لأوروبا لأنه يزيد من تأثيرها الدَّوليّ في «عصر الأزمات المعقدة»، يقول:

«يتحول الاتحاد الأوربيّ باستمرار إلى قوة عالمية مستقرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.. وتحوُّله إلى منطقة التوازن والاستقرار يسهم بشكل فعال في إرساء السلام والأمن. وهذا يسري بشكل رئيس عندما

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021ه

ننجح في توحيد قوانا وجهودنا ونتحدث بلسان واحد. غير أنّ هذه المهمة ليست بالسهلة؛ بسبب تعدد ثقافات وتقاليد واهتهامات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربيّ. هذا السبب كان من المهم الإقدامُ على شيء جديد من خلال مفوّض السياسة الخارجية للاتحاد الأوربيّ مع إدارة السياسة الخارجية الأوربيّة، التي تضم دبلوماسيين متميزين من مختلف مناطق وبلدان أوروبا، ومع موارد المفوضية الأوربيّة التي يمكن للمفوضية العليا التصرف بها، لإرساء قواعد متينة وثابتة لسياسة أوربية خارجية فاعلة...»(٨٣٠).

وفي ظل هذا التطور المؤسسي الجديد، بدأت تظهر معالم سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوربي، منها ما يرتبط ببحثنا في مجال المساعدات الخارجية للاتحاد الأوربي.

كيف تطوَّر منهج المساعدات الخارجية الأوربيّة؟ التجربة السابقة مع دول أوروبا الشرقية قبل انضهامها للاتحاد: (معايير كوبنهاغن)

معلوم أن دول أوروبا الشرقية لم تكن جزءًا من الاتحاد الأوربيّ؛ إذ كانت ضمن المعسكر الشرقي، وكانت قواتها مع القوات السوفييتية المرتكزة على أراضيها جزءًا من منظومة الهجوم الروسية على طول خطوط التهاس بين المعسكر الشرقي في مناطق أوروبا الشرقية، والمعسكر الغربي حيث تتمركز القوات الأميركية وجيوش دول أوروبا الغربية.

ومع سقوط الاتحاد السوفييتي وجدار برلين عام ١٩٨٩م وإعلان الوحدة الألمانية، وتتابع تداعيات المعسكر الشرقي؛ تنامى الأمل لدى دول أوروبا الشرقية في الانضام إلى الاتحاد الأوربيّ للتخلص من

الهيمنة السوفييتية نهائيًّا، والالتحاق بركب دول أوروبا الغربية حيث الحرية والرفاه الاقتصاديّ.

هذا التطور التاريخي جعل الاتحاد الأوربيّ يفكر في الاستفادة من موقفه المتميز اقتصاديًّا وقدراته المالية، ليضمّ المزيد من الدول الأوربيّة إليه، ويعمل على تغيير تلك الدول من الداخل عن طريق المساعدات الخارجية قبل انضهام كلّ دولة، بها يتلاءم مع التطور الاقتصادي لدول الاتحاد من جهة، ويحافظ على الهوية الديمقراطية وسيادة القانون التي رافقت نشأة الاتحاد الأوربيّ من جهة أخرى.

وعلى إثر ذلك، أُقرت مجموعة من الاشتراطات في اجتماع كوبنهاغن عام ١٩٩٣م بوصفها شروطًا مسبقة قبل الانضهام؛ وهو ما ساعد الاتحاد الأوربيّ على بلورة فكر جديد في مجال الاستفادة من المساعدات الخارجية لتحسين حال بعض المجتمعات الأوربيّة خارج الاتحاد سياسيًّا واقتصاديًّا، وتقرَّر أن يُفتَح ملف منفصل لكل دولة «ملف اتفاقية الشراكة والاستقرار»؛ لمعرفة نواحي القصور في تنظيمها السياسي والاقتصادي، وربط ذلك بتوفير مساعدات مالية لتحسين أوضاعها، فالدولة لا تُقبل في الاتحاد حتى تستكمل الإصلاحات كافة في نظامها، ولو استغرق الأمر سنوات عدة. وسنذكر باختصار هذه الشروط التي أثرت فيها بعد بشكل كبير في سياسة المساعدات الأوربيّة في خارج أوروبا أوروبا في سياسة المساعدات الأوربيّة في خارج أوروبا أوروبا

شروط سياسية: وتشمل أن يكون لديها مؤسسات ديمقراطية خاضعة للمساءلة الشعبية الدَّورية، وأن تتعهد بضهان سيادة القانون، وزيادة المشاركة السياسية في مستويات الحكم كافة «القومي والمحلي»، وضهان الحق في إنشاء أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني من دون تدخل من الحكومة.

والتعهُّد باستقلال المؤسسة القضائية عن السلطة التنفيذية في تعيين القضاة، وضهان قدرة القضاء على مكافحة الفساد من دون تدخل السلطة التنفيذية، والالتزام بمعايير الاتحاد في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات داخل الدولة.

شروط اقتصادية: أن تتمتع الدول المرشحة باقتصاد سوق مفتوح. وشملت المعايير الاقتصادية ضرورة ربط النظام المصرفي والمالي بأسعار الصرف الأوربيّة (١٠٠٠).

شروط قانونية: أن تقبل الدول المتقدمة للاتحاد من حيث المبدأ الاتفاقيات والقوانين كافة التي صدرت عن الاتحاد الأوربي قبل انضهام الدولة، وأن تكون على استعداد لتكييف إداراتها وقوانينها مع هذه القوانين، ويعني ذلك القبول بأكثر من ٧٠ ألف صفحة من النصوص القانونية. وقد قرَّر الاتحاد توفير مساعدات خارجية فنية لتدريب موظفي الدول التي ما تزال خارج الاتحاد على الأنظمة والقوانين الخاصة بالاتحاد وطريقة عمله(١٤).

واشترط الاتحاد على الدول المتقدمة الشفافية والتعاون التام مع أجهزة الاتحاد الأوربيّ، والانفتاح على لجان المتابعة من المفوضية والبرلمان والمؤسسات المتخصصة التابعة للاتحاد ومؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة نفسها وخارجها(٢٤٠).

على أن هذه المعايير لا تطبق جملةً على كلّ الدول التي تقدَّمت للانضهام إلى الاتحاد، أو تلك التي لا تزال على قائمة الانتظار مثل البوسنة والهرسك وصربيا وتركيا؛ وإنها يُفتَح ملف مستقل لكل دولة على حدة -كما مرّ لتحديد جوانب القوة والضعف في مؤسسات الدولة، والإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية المطلوبة وحجم المساعدات المالية المطلوبة لمساعدة

الدولة على تطبيق معايير كوبنهاغن (٣٤). وبعد تقويم مستمر، ينظر في إمكانية قبول الدولة من عدمه في ضوء جلسات استماع في البرلمان الأوربي حول مدى تطور ملف كل دولة، وما بقي عليها تطبيقه حسب الاتفاق المُوقَع.

وبناءً على هذه الشروط التي أُقرَّت في اجتماع كوبنهاغن عام ١٩٩٣م، انضمَّ إلى الاتحاد ثماني دول أوربيّة شرقية نهاية عام ٢٠٠٤م، إضافةً إلى قبرص ومالطا بعد ثبوت استكمالهما الشروط المطلوبة، وتأخّر قبول دولتَي بلغاريا ورومانيا إلى عام ٢٠٠٧م حتى استكملتا ما كان ناقصًا في أنظمتهم وسياساتهم الداخلية. أما آخر دولة لحاقًا فهي جمهورية كرواتيا عام ٢٠١٤م تنظر الدخول إلى الاتحاد، وتحصل على مساعدات في ضوء مدى تطوّر ملفات الإصلاحات التي اتُّفق عليها في استمارة طلب الانضهام (٥٤٠).

وفي ظل هذه التجربة مع دول أوروبا الشرقية في يعرف بمبادئ توسعة الاتحاد، ونجاح الاتحاد في عمليات إصلاح بعضها سياسيّ واقتصاديّ وضمها إليه؛ نشأت لدينا سياسة جديدة في مجال المساعدات الخارجية ذات أهداف إصلاحية يجري ربطها بالوضع الاقتصادي والقانوني والحقوقي في كل دولة من الدول التي قد تستفيد من مساعدات التنمية الأوربيّة خارج أوروبا(٢١) بها يظهر النجاح الأوربيّ في التنظيم السياسي والاقتصادي؛ وهو ما يعكس مصالح الدول الأوربيّة والتي يصعب تمثيلها في ضوء تعارض مصالحها القومية كها أشرنا» (١٤). وفي ضوء ما سبق، سوف نقوم فيها يلي بتحديد المعالم الأساسية لسياسة المساعدات الخارجية بتحديد المعالم الأساسية لسياسة المساعدات الخارجية للاتحاد الأوربيّ.

معالم سياسة المساعدات الخارجية للاتحاد الأوربيّ الإطار القانوني:

بوصفه منظمة دولية إقليمية تجمع عددًا من الدول المستقلة، فإنَّ عمل مؤسسات الاتحاد الأوربيّ ولا سيا ما ينشط منها في مجال العلاقات الدَّوليّة، وما تشمله من مساعدات خارجية؛ لا بد أن يكون لها أساس قانوني يستند إلى الاتفاقيات الدَّوليّة، أو يجري ربط ذلك العمل بالقرارات التي تتخذ على مستوى رؤساء الدول في اجتهاعاتهم الدورية كل ثلاثة أشهر، وفي ضوئها يستطيع مثلث القرار الأوربيّ (مجلس الوزراء والبرلمان والمفوضية) أن يعطي المفوضية الأوربيّة الحق القانوني في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساعدات الخارجية عبر الأجهزة والبرامج (۱۵).

المبادئ والأهداف الاستراتيجية:

البعد الفكري الذي يقود عمليات تقديم المساعدات بأشكالها المختلفة:

ترتبط حاجات المساعدات الخارجية للدول المستفيدة عادة بالحاجات المادية الأساسية، مثل: نقص الغذاء، وانخفاض الدخل، ومكافحة الفقر والحرمان، والتنمية الاقتصادية، والمساعدات الأمنيَّة، ولكن الاتحاد الأوربيّ أضاف بُعدًا جديدًا فيها يتعلق بنظام مساعداته الخارجية، فهو لا يتعامل مع قضية الحاجات المادية الآنية فحسب، بل يركزعلى الربط بين المساعدات ومدى توافر الحرية في الاختيار لدى المجتمع المراد مساعدته وقضايا الحقوق السياسية وسيادة القانون واستقلال النظام القضائي والحقوق الثقافية للأقليات، وهي القيم التي قام على أساسها الاتحاد الأوربيّ.

إن أهمية ارتباط الحريّة بالتنمية والاستقرار أكدته

دراسات الكاتب الهندي أمارتيا كومار سن؛ إذ أثبت أن قدرة الإنسان على النجاح والنمو والإنتاج ترتبط بمدى توافر حرية الفرد في الاختيار. وحاز أمارتيا سن على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨م؛ لما قدَّمه من أمثلة خلال التسعينيات عن العلاقة بين التنمية والحرية، ثم وضع هذه المقالات في كتاب جامع بعنوان: التنمية حرية وضع هذه المقالات في كتاب جامع بعنوان: التنمية حرية (Development as Freedom)

وأشار إلى هذا الفارق في الربط بين قضايا الحقوق وبين السياسات الخارجية للاتحاد الأوربي الكاتب مارك ليونارد موضحًا أن أوروبا «لاتهتم بالجغرافيا السياسية التقليدية عندما تتخاطب مع الدول الأخرى، بل تبدأ من الطرف الآخر للمعادلة: ما القيم التي تدين بها الدولة؟ ما إطارها القانوني والدستوري؟... وقد تكون الولايات المتحدة استطاعت تغيير النظام في أفغانستان، لكن أوروبا غيرت المجتمع البولندي كله (قبل انضامه أوروبا غيرت المجتمع البولندي كله (قبل انضامه للاتحاد) بدءًا من سياساته الاقتصادية مرورًا بقوانين الملكية، وبأسس التعامل مع الأقليات...»(٥٠).

فالاتحاد الأوربيّ -كيا يرى ليونارد لا يغير الدول بتهديدها بالاجتياح، إنها يتدخل بمساعداته؛ مثل المساعدة في إعادة إعهار صربيا وهي لا تزال «خارج الاتحاد» بدعم رغبتها في «التأهل» لتصبح عضوًا في الاتحاد الأوربيّ، بينها لا تقدم الولايات المتحدة لكولومبيا في أميركا الجنوبية مثل هذا الأمل بالاندماج في المؤسسات المتعددة أو الصناديق المخصصة للاستثار في البنية التحتية، بل جُلّ ما تفعله هو تلك «المساعدة» المؤقتة لبعثات التدريب العسكرية الأميركية والمعونات، والحرية المطلقة للسوق لصالح الشركات الأميركية.

إنّ هذه المبادئ التي نجدها في مقدّمة اتفاقيات برامج المساعدات الخارجية للاتحاد هي في الواقع جزء لا يتجزأ من المعيار القياسي الذي تستخدمه لجان البرلمان الأوربيّ وبعثاته الدَّوليّة وتقارير المفوضية الأوربيّة في التأكد من مسار المساعدات، وإنها تخدم قضايا الإنسان أولًا في النطاق الذي يعيش فيه وحقوقه في الاختيار الحر، ويجري ربط مدى التحسن في هذه القضايا باستعداد الاتحاد للاستمرار في تقديم المساعدات (٢٥) وإمكانية زيادتها من عدمها.

وقد ساعد نجاح تجربة الإصلاح والتغيير مع دول أوروبا الشرقية قبل انضهامها إلى الاتحاد في اتخاذ قرار آخر عام ٢٠١٢م، أكّد فيه أن رغبة الاتحاد ليست مساعدة الدول المستفيدة من المساعدات فحسب، بل تغيير طبيعة الأنظمة السياسية التي يتعامل معها، ووضعت أسس هذا التوجُّه نحو التغيير في نصوص صريحة على شكل إجماع التوجُّه نحو التغيير في نصوص صريحة على شكل إجماع جديد لمؤسسات مثلث القرار الأوربيّ فيها عُرِفَ بـ«أجندة الاتحاد الأوربيّ للتغيير» (EU's Agenda for Change)، وشملت إعادة توضيح الأهداف الآتية بوصفها جزءًا من العمل على زيادة تأثير مساعدات التنمية:

تأكيد «نشر الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون فوق الجميع، ومعايير الحكم الرشيد، والشمولية والاستدامة. وإضافة مبدأ يقوم على وضع نظام للتمييز بين حالات الدول النامية من حيث مجال المساعدات وحجمها في ضوء حاجات كل دولة، ومدى تقدّم أداء جهازها الحكومي المسؤول عن تطبيق السياسات في الالتزام بالأهداف السابقة (٥٠٠). إن الأسس التي بُنيت عليها فكرة المساعدات للدول النامية ودول الجوار الأوربيّ تدعو إلى الالتزام بحقوق الإنسان والتطبيقات الديمقراطية وهي تقود على المدى

البعيد إلى زيادة قدرة الناس على إصلاح أحوالهم بأنفسهم؛ وهو ما يجعل الوضع أكثر استقرارًا وأكثر اكتفاءً في الدول المستفيدة من المساعدات.

قاعدة الشفافية بوصفها مبدأ

ما دام شرط الحياد قائمًا، فإن من حقّ جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربيّ أن تعرف ما تفعله مؤسسات الاتحاد، وهذا الوضع جعل من واجبات المفوضية أن تعلن عن ميزانيتها وجميع أنشطتها بها فيها قضايا المساعدات الخارجية وبرامجها بشفافية تامة.

إنّ الالتزام بهذا المبدأ وتعدد مستويات الإشراف بين أجهزة الاتحاد يتيح معرفة دقيقة حول أسس عمل برامج المساعدات الخارجية التابعة له في ضوء الأهداف والمبالغ المرصودة وقنوات الإنفاق وآلياتها التي تُحدَّد كل ست سنوات، ولتحديد مواطن الخلل فيها يقوم البرلمان الأوربيّ باجتهاع دوريّ مع موظفي برامج المساعدات التي تشرف عليها المفوضية، وتحضره مؤسسات المجتمع المدني، ويجري الإعلان عن اجتهاعات لجان البرلمان في نهاية كل اجتهاع، وترسل هذه المعلومات إلى مَنْ يريد ذلك (١٥٠).

ولا بد أن نشير إلى أن سمة الشفافية العالية لبرامج المساعدات الأوربيّة جعل طلب الحصول على المساعدات في مناطق الدول المستفيدة ليس مقصورًا على الحكومات، وإنها يمكن للمنظهات الدَّوليّة والأوربيّة والمحلية العاملة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية والعمل الإنسانيّ؛ أن تتقدم للعمل كشريك لتحقيق الاستفادة من المساعدات المرصودة في هذا المجال ما دام الأمر سوف يحقق أهداف البرنامج لخدمة سكان المناطق المستفيدة.

العدد (٣) جمادى الآخرة 1442 هـ / يناير 201

وقد طوَّرت المفوضية الأوربيّة نظامًا موحدًا للتقديم عبر برامج المساعدات التي يوفرها الاتحاد من خلال البوابة الرسمية للمفوضية (portal) (٥٥٥)، وهي متاحة لكل من لديه القدرة على المساعدة لتحقيق الأهداف المعلنة للاتحاد.

ويضاف إلى ذلك أن بوابة موقع المفوضية للتنمية توفّر أدلة ومراجع تعليمية قابلة للتحميل تشرح كيفية التقدم لبرامج المساعدات، وطريقة تعبئة الاستهارات الخاصة بذلك.

الإشراف الإداري المباشر

من الناحية التنفيذية، تخضع أعمال الاتحاد الأوربيّ كافة للمفوضية الأوربيّة التي تعمل تحت مظلتها الهيئة الأوربيّة للعمل الخارجي (EEAS)، وتقوم على وضع التوجُّهات الإستراتيجية في ضوء الأهداف التي اتُّفق عليها في قرارات الإجماع التي تصدر بعد مداولات مثلث القرار الأوربيّ.

والهيئة الأوربيّة للشؤون الخارجية (EEAS) ترأسها المفوضة الأوربيّة ونائبة رئيس المفوضية الأوربيّة (ئيس المفوضية الأوربيّة (ئيس المفوضية الأوربيّة (High Representative of) الأوربيّة (the Union for Foreign Affairs and Security Policy وهناك في مجال العمل الدّوليّ والمساعدات الخارجية مفوضيتان أُخريان يُنسَّقُ معها، ويديرهما مفوضٌ ممن المفوضية الأوربيّة معالمة والعشرين في المفوضية الأوربيّة نفسها، وهما: المفوض الأوربيّ لشؤون الجوار نفسها، وهما: المفاوضات (Negotiations الدّوليّ للتعاون الدّوليّ والتنمية. وهذه المفوضيات تعد في مستوى الوزارة والتنمية. وهذه المفوضيات تعد في مستوى الوزارة

في التنظيم السياسي التقليدي، وتتعاون خلال الاجتهاعات الأسبوعية للمفوضية الأوربيّة في مجال خدمة أهداف السياسة الخارجية الأوربيّة من خلال برامج المساعدات الخارجية.

أما الجهاز الذي يتحمّل أغلبية المسؤوليات في ميدان العمل، ويقوم على تنسيق جهود بقية أعمال الاتحاد الأوربيّ في مجال المساعدات، والتنسيق مع حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء العاملين في مجال المساعدات الخارجية، وعلى تحديد الشركاء، وإدارة عمل المتطوعين؛ فهو المديرية العامة للتعاون الدَّوليّ Directorate فهو المديرية العامة للتعاون الدَّوليّ General for International Development -DG

الإشراف من خارج الجهاز التنفيذي المسؤول (المفوضية الأوربية)

يتولّى البرلمان الأوربيّ ومجلس الوزراء الأوربيّة بوصفها جهازينِ مستقلّين عن المفوضية الأوربيّة عمليات الإشراف على أعمال أجهزة وبرامج وشركاء الاتحاد الأوربيّ العاملين في حقل العلاقات الدَّوليّة والمساعدات الخارجية، إضافة إلى دورهما في وضع الأهداف الإستراتيجية كلّ ست سنوات بالتعاون مع المفوضية. وهذا الاشراف يبدأ قبل الدخول في أي التزامات دولية في مرحلة المفاوضات؛ إذ يحقّ للبرلمان مراجعة الاتفاقيات الدَّوليّة التي تعقدها هيئات الاتحاد الأوربيّ قبولًا ورفضًا (٢٠٠)، ويحق له متابعة الأعمال والمساعدات بالطريقة التي يراها مناسبة، الأعمال التواصل مع الأطراف المستفيدة وشركاء اللتخاد الدَّوليّين والشركاء المحليين العاملين في المناطق المستفيدة، وذلك من خلال اللجان المتخصصة في المستفيدة، وذلك من خلال اللجان المتخصصة في

مجال العلاقات الخارجية وهي: لجنة العلاقات الدَّولية العلاقات الدَّولية (Committee on Foreign Affairs)، (بفرعيها: فرع حقوق الإنسان، وفرع الأمن والدفاع)؛ ولجنة التنمية (Committee on Development)؛ ولجنة التجارة الدَّوليّة (Committee on International Trade).

ومهام هذه اللجان تظهر في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربيّ، حيث يحق لأعضاء البرلمان تقديم تقارير وآراء للمفوضية، ويهارس أعضاؤها والموظفون التابعون لها مهمة ضباط اتصال (point of contact) أو حلقة وصل مع شركاء الاتحاد تنفيذًا لبرامج المساعدات الخارجية بها فيها الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني.

وتشارك أيضًا في الإشراف على المساعدات الخارجية البعثاتُ البرلمانيةُ التي تتشكّل من أعضاء البرلمان، ويتولى البرلمان الأوربيّ تمويل سفر البرلمانيين مع المترجمين عبر العالم في أوقات توقف العمل البرلماني، ويوجد حاليًّا ۴٪ بعثة برلمانية تغطي في رحلاتها مختلف مناطق العالم، ولها الحق في عقد شراكات ومؤتمرات دولية للنظر في قضايا التعاون الدوليّ وبخاصة مع البرلمانيين في الدول النامية، ودَعْم ما يطلق عليه بالمبادئ التأسيسية للاتحاد (Union founding values)، وأهمها: حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون (٥٩).

ولا بدّ أن نشير إلى العلاقة المثبتة علميًّا بين مدى الشفافية في المعلومات ونجاح المراقبة في كشف الفساد المحتمل في الاستفادة من المساعدات عبر البرامج، فكلما زادت الشفافية في إتاحة المعلومات لكلّ مَن له اهتمام أصبح من المكن التحقق من العائد في ضوء الأهداف المعلنة أيضًا (٢٠٠)؛ إذ لا مجال والأمر كذلك لتلاعب المسؤولين في التنفيذ.

تنفيذ برامج المساعدات من خلال إنشاء شراكات مع أطراف أخرى (٦١)، والإشراف على مدى الفاعلية

على سبيل المثال: إن مساعدات الاتحاد الأوربي لتخفيف عبء الصراع في سوريا التي تشمل قسائم الطعام والمأوى وتوفير مياه الشرب والرعاية الطبية وخدمات الصرف الصحي؛ تتم بالتعاون مع نحو المرك يعملون في البلدان المعنية، وتشمل هذه الشراكات التعاون مع الأمم المتحدة واتحاد الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين. ويختلف دور الموظفين التابعين للاتحاد الأوربي من حالة إلى أخرى، لكنهم يركزون على تقويم فاعلية الاستفادة من المساعدات يركزون على تقويم فاعلية الاستفادة من المساعدات المقدّمة ضمن إطار هذه الشراكات (٢٢).

العمل على أساس مساعدة السكان المحليين في زيادة الإنتاج

يعمل الاتحاد الأوربيّ في برنامج مساعداته الخارجية على دعم قدرات الإنتاج لأجل مساعدة الشعوب في الاعتهاد على الذات والاستغناء عن المساعدات لاحقًا؛ ففي اليمن مثلًا يدعم الاتحاد الأوربيّ مع شريكه التنفيذيّ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) المجتمعات الريفية المتأثرة بالأزمة رغبة في صمود قطاع الزراعة والمواشي، ويسهم البرنامج بشكل عام في تخفيف أثر النزاع، وتعزيز الاعتهاد الذاتي والصمود المعيشي للمجتمعات المحلية في اليمن.

وركّز البرنامج على تحسين جودة البذور وتقنيات إطعام المواشي وهو ما رفع الاعتهاد الذاتي للمزارعين ومنتجي مشتقات الألبان، وخلق سبلًا معيشية ومصادر دخل لمواجهة انحسار

العدد (٣) جمادى الآخرة 1442 هـ / يناير 201

الأمن الاقتصادي. وارتفع إنتاج الحليب ما بين ٥-١٠٪؛ وذلك مع توزيع المعدات الصغيرة لإنتاج مشتقات الأليان.

ويعد هذا التوجُّه جزءًا من «النهج الإستراتيجي للاتحاد الأوربيّ الخاص بالصمود المعيشي، وفي تحقيق الترابط الإنسانيّ التنموي في السياقات الهشة»(٦٣).

الاستفادة من المتطوعين وتأهيل الراغبين في العمل من داخل دول الاتحاد وخارجه

تمتاز برامج الاتحاد الأوربيّ في مجال المساعدات الإنسانيَّة التي تتعلق بالكوارث والمناطق التي تحتدّ فيها الصراعات السياسية ومآسي التهجير بالاعتهاد الجزئي على المتطوعين من الأوربيّين الراغبين في المساعدة لتخفيف معاناة السكان في مناطق الكوارث، إضافة إلى لاجئي الحروب؛ إذ تتولى الهيئة المختصة توفير النقل والإعاشة ليعمل الأوربيّ في مساعدة الناس حسب تخصصات المتطوعين في مخيات اللاجئين نفسها. وفي هذا الشأن، طوَّرت المفوضية الأوربيّة منظمة الهيئة الأوربيّة لتطوع (-European Voluntary Humanitar التي بُدئ في تطبيق بنودها عام ٢٠٠٤م، ولكن لم تباشر تنظيم عمل المتطوعين إلا عام ٢٠٠٤م.

والميزانية المخصصة لعمل هذه الهيئة هي ١٤٧ مليون يورو للمدة من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٠م، ويشمل ذلك نفقات تدريب ٤٠٠٠ متطوع من مواطني دول الاتحاد الأوربيّ في مجال العمل الإنسانيّ، والعدد نفسه تقريبًا من المناطق المنكوبة من اللاجئين والسكان المحليين الذين يمكن أن يساعدوا المخيات في الاكتفاء الذاتي بعد التدريب (١٤٠).

نظام جديد في رصد مبالغ المساعدات وفق أهداف إستراتيجية

بدأت أنشطة الاتحاد الأوربي في مجال سياسة التنمية والمساعدات الخارجية عام ٢٠٠٧م، ويجرى تنظيمها على أساس برامج ومخصصات مالية كل ست سنوات، ففي المدة الممتدة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٣م طُوِّر ثلاثون برنامجًا لمساعدات التنمية، وتسعون قاعدة حسب ميزانية الاتحاد لإنفاق المخصصات المقررة. ولكنْ في ضوء تلك التجربة تقرر في المدة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٠م اختصارُ هذه البرامج في ثاني آليات مالية رئيسة (Main financial Instruments) تعمل ضمن إطارها عشرات البرامج القديمة والمبتكرة؛ لتكون أكثر انفتاحًا على الجهات المستفيدة والأطراف المختلفة التي يمكن أن تشارك ببرامج في تحقيق الهدف المعلن، وما دامت هذه البرامج تحقق الأهداف الإستراتيجية التي رُصدت على أساسها المبالغ في القرارات الأساسية الصادرة عن مثلث القرار الأوربيّ.

ونظرًا إلى كثرة البرامج، سنذكر الآلية المالية الأساسية والهدف منها، مع تقديم بعض الأمثلة على البرامج:

آلية التنمية والتعاون الدوليّ (ICD): وخُصِّصَ لبرامج هذه الآلية والمشروعات المشتركة على أساس القضايا المطروحة والحاجات الآنية؛ حيث تركِّز جغرافيًّا على دول أميركا اللاتينية وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج وجنوب إفريقيا؛ عن المدة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٠م: ١٩,٧ بليون يورو، وتركز على مكافحة الفقر بدعم برامج التنمية والاستثارات الإنتاجية في الدول المستفيدة.

آلية تمويل الدول قبل الانضام (IPA): هذه الآلية تشمل الدول الأوربيّة التي تقدَّمت باستهارة الرغبة في الانضهام إلى الاتحاد، ووقّعت على اتفاقية الشراكة والاستقرار، ويحق للدولة المتقدمة الحصول على مساعدات حسب هذا البرنامج لإصلاح أوضاعها في مجال تنظيم المحاكم والإعداد للانتخابات وحماية حقوق الإنسان وضمان حرية السوق وغيرها. ويشترط لاستمرار المساعدات الشفافية التامة في أعمال الدولة في المجالات التي وُقِّع على إصلاحها، وأن تكون منفتحة على زيارات وأسئلة لجان المتابعة من المفوضية والبرلمان الأوربيّيْنِ ومؤسسات المجتمع المدني من داخل الاتحاد وخارجه. وفي هذا الشأن، تُعقد جلسات مراجعة لمتابعة ملف كل دولة داخل البرلمان الأوربيّ، وتتقدم فيه المفوضية الأوربيّة ومؤسسات المجتمع المدني بتقارير عن مدى التطور أو التراجع في ملف الدولة في هذا المجال. وبلغ حجم الميزانية المخصصة لهذه المساعدات لدول منطقة البلقان وتركيا ما بين ٢٠١٤م-٢٠٢٠م نحو ۱۱,۷ بليون يورو.

الآلية الأوربيّة للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR): هذه الآلية يجري من خلالها توفير الدعم لبرامج وجهود نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وبعثات مراقبة الانتخابات. عليًا أن هنالك اتفاقًا بين هيئات القرار الأوربيّ وأجهزته المختلفة على تعزيز دور الناس في العملية السياسية، وضهان حقوقهم في المناطق المستفيدة؛ من خلال نشر مبادئ العمل الديمقراطي والأنظمة النيابية. وحجم هذه الآلية المالية عن المدة من المحرور ورورة).

وتدعم هذه الآلية عددًا من الجهات ممن لديها الاستعداد لكي تنشَط بها يضمن مسار العملية

الديمقراطية عبر برامج الاتحاد ومؤسساته، ومن ذلك:

برنامج تمويل بعثات الاتحاد الأوربيّ لمتابعة الانتخابات (EOMs)، وهو مخصص لتغطية تكاليف رحلات بعثات متابعة الانتخابات من دول الاتحاد إلى باقي دول العالم، ويرأس هذه البعثات عادةً عضو في البرلمان الأوربيّ، ولا يكون ذلك إلا إذا طلبت الدول حضور المراقبين، وتنهض بمتابعة وتقديم التقارير قبل شهرين من الانتخابات؛ لتحديد جميع جوانب العملية الانتخابية في الدولة. وتموّل تكاليف المراقبين المباشرين في يوم إجراء الانتخابات ومرحلة القيام بإحصاء التائج Short Term Observers (٢١).

آليات ومخصصات برنامج سياسة الجوار الأوربيّ

تركز هذه الآلية على دعم برامج التنمية الاقتصادية والسياسية في بلدان الجوار الأوربيّ جنوبًا وشرقًا (ينظر المصوَّر رقم (١)(٢٠٠). وبدأت سياسة الجوار الأوربيّ عام ٢٠٠٤م؛ أي بعد تطوير سياسة توسعة الاتحاد الأوربيّ (EU Enlargement Policy) المتعلقة بوضع أسس الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية لانضهام بعض دول أوروبا الشرقية في أعقاب انهيار المعسكر الشرقي «معايير كوبنهاغن ١٩٩٣م»(٢١٨) لتصبح أكثر تواؤمًا مع قيم الديمقراطية والمساواة أمام القانون وعدالة إجراءات التقاضي واحترام حقوق الأقليات والانفتاح الاقتصادي وغيرها، وأصبحت المساعدات الخارجية للاتحاد الأوربيّ لتلك الدول التي غيط بالاتحاد الأوربيّ لتلك الدول التي تحيط بالاتحاد الأوربيّ لتلك الدول التي



المصور رقم (١)

ويهدف منطق هذه السياسة إلى تحقيق الصالح الأوربيّ على المدي البعيد، ويقوم على أساس بسيط هو أن معاناة الشعوب في المناطق المحيطة بالاتحاد جنوبًا وشرقًا سوف تنتقل عبر حدود دول أوروبا المحاذية بطريقة أو بأخرى إلى داخل دول الاتحاد؛ لذا فإن من مصلحة أوروبا، التي يمثل مصالحها المشتركة الاتحاد الأوربيّ، أن تبادر بمساعدة شعوب جيرانها لتخفيف معاناتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(٦٩)

عن طريق اشتراطات الديمقراطية والحكم الرشيد والإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستقرار في النطاق الجغرافي المحيط بأوروبا(٧٠) حتى لا تتراكم حول أوروبا خطوط جديدة تتسم بعدم الاستقرار.

أي أنَّ أهداف هذه السياسة لا تقوم على استيفاء الحاجات المادية والاقتصادية للمحيط الأوربيّ، بل تنظر إلى الموضوع من بُعد جديد وهو أن الواقع الاقتصادي والأمنى المتردي في كثير من بلدان الجوار الأوربيّ

لا يرتبط فقط بالنقص في إدارة الموارد الاقتصادية والبشرية، وإنها يرتبط بانتشار الفساد السياسي والتعديات على المال العام والمحسوبية وضعف تطبيق عناصر الحكم الرشيد، وانحسار دور الناس عامة في تقرير مصيرهم، والتأثير في مجريات عمل السلطة السياسية؛ وهو ما يؤدي إلى الإحباط، ويدفع السكان إلى البحث عن فضاء جديد للهجرة أو التطرف، وهو ما يؤثر بالتأكيد في مستقبل أوروبا والدول الأوربية المحاذية لحدود وشواطئ دول الجوار.

لذلك أُكِّدت العلاقة بين قيم الإصلاح وحجم المساعدات بطريقة جلية في السنوات العشر الأولى من سياسة الجوار الأوربيّ تحت اسم: «الزيادة مقابل الزيادة» (More for more policy)، أي أن الزيادة في الإصلاحات المتفق عليها عند فتح ملف الدولة ستؤدي إلى زيادة حجم المساعدات، والعكس بالعكس (٧١).

وفي ضوء هذه الحيثيات، حُدِّد حجم الإنفاق على مساعدات برامج دول الجوار الأوربيّ ما بين ٢٠١٤م- ٢٠٢٠ لتكون ٤, ١٥ بليون يورو^(٢٧).

أمابرامج المساعدات الإنسانيَّة وبمناطق النزاع السياسي، التي ترتبط بالكوارث الطارئة وبمناطق النزاع السياسي، فإن هنالك مخصصات وبرامج مستقلة عن سائر برامج التوسعة والتنمية والجوار الأوربيّ، وأهم هذه البرامج في مجال المساعدات الإنسانيَّة يقوم على تنفيذها مكتب الجهاعة الأوربيّة للمساعدات الإنسانيَّة (ECHO) التي يشرف عليها المفوض الأوربيّ للمساعدات الإنسانيَّة والحهاية المدنية المدنية مناهم مناهم وتتركز أعماله على توفير والماعدات الإنسانيَّة في حالات الكوارث الطارئة والرعاية المدنية في داخل دول الاتحاد الأوربيّ وخارجه، والرعاية المدنية في داخل دول الاتحاد الأوربيّ وخارجه،

وقد بلغت الميزانية المرصودة لذلك في المدة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٠م: ٦,٦ بلايين يورو^(٧٧).

المعالم الأساسية لمنهج المساعدات الأوربي

لا بد من الاعتراف أن البحث لم يُحِطْ بجميع برامج الاتحاد في مجال المساعدات الخارجية والتنمية؛ فهي كثيرة ومتنوعة، ومنفتحة على دعم أعمال المنظمات الدوليّة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، ولكن يمكن أن نستخلص جملة من القواعد تبرز لنا طريقة الاتحاد الأوربيّ في تنظيم أعمال المساعدات الخارجية:

أولًا: مرحلة الاتفاق على الأهداف الإستراتيجية التي تخدم مصلحة أوروبا، وتقلل من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المحيط العالمي عامة، وفي المحيط الأوربيّ خاصة، وهذا يحتاج إلى إطار قانوني يُبنى عادةً على بنود محددة في الاتفاقيات الأوربيّة الموقعة من جميع الدول الأعضاء في مرحلة سابقة.

ثانيًا: مرحلة التخصيص المالي: في هذه المرحلة تصبح قضية الأهداف قضية مالية ترتبط بها هو متاح ضمن إطار ميزانية الاتحاد الأوربيّ، ويمتدّ التخصيص المالي ست سنوات، ويكون على شكل آليات مالية متعددة للإنفاق منها.

ثالثًا: الأجهزة الإدارية على مستوى المفوضية الأوربيّة تقوم بالأعباء الإدارية، إضافة إلى الهيئة الأوربيّة للشؤون الخارجية (EEAS) التي ترأسها المفوضة الأوربيّة ونائب رئيس المفوضية الأوربيّة. وهناك مفوضيتان أخريان في مجال العمل الدّوليّ والمساعدات الخارجية يُنسَّق معها، ويتولى إدارة كل منها مفوض من المفوضين الثانية والعشرين في المفوضية الأوربيّة.

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

رابعًا: مرحلة البرامج على أرض الواقع: يسمح النظام الأوربيّ بالتطوير والاستفادة من برامج متعددة متخصصة من داخل الاتحاد وخارجه بالتعاون مع المنظهات الدَّوليّة ومؤسسات المجتمع المدني الدَّوليّة والمحلية في المناطق المستفيدة نفسها؛ لتحقيق الأهداف الأساسية التي اتُّفقَ عليها، وينفق من كل آلية مالية حسب هذه الأهداف. ونلاحظ أيضًا الاهتهام بالقوى البشرية من خلال برامج التطوع والتدريب على العمل الإنسانيّ للمتطوعين من داخل الاتحاد وخارجه، فيستفيد من حماس بعض الشباب في خدمة العمل الإنسانيّ، وهو ما يخفّض تكاليف العمل.

خامسًا: المتابعة والمراقبة وتقويم النتائج: التنظيم الأوربيّ للمساعدات منفتح على جلسات الاستهاع في البرلمان الأوربيّ، وعلى تقارير دورية من مؤسسات المجتمع المدني الدَّوليّة والمحلية، ومن ضباط الاتصال وآراء السكان في الجهات المستفيدة، والهدف هنا زيادة كفاءة الإنفاق، والتأكد من عدم وجود أي تجاوزات مالية في مراحل التنفيذ. ويمول الاتحاد الأوربيّ في هذا الشأن رحلات سفر وإقامة بعثات البرلمانيين الأوربيّين إلى الدول المستفيدة حول العالم؛ إذ يستطيع البرلماني أن يبلغ المفوضية بها رآه، فيوصّف الخلل، وإمكانيات إصلاحه بها يتلاءم مع الأهداف الموضوعة.

الخاتمة والتوصيات

أمام تنوع مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربيّ واختلافها؛ وجدت مؤسسات الاتحاد نفسها مجبرة على تطوير أهداف وسياسات في مجال العلاقات الخارجية تتسم بالحياد والشفافية من جهة، وبدعم قضايا إنسانيّة

مشتركة مثل: سيادة القانون وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر من جهة أخرى؛ لأنها من الأسس القليلة التي اتفقت عليها دول الاتحاد بادئ ذي بدء.

معالم هذه السياسة تختلف في أهدافها ومحتواها ومدى شفافيتها وفي طريقة تنفيذها عن سياسة المساعدات الأميركيّة والصينيّة، ويتجلى ذلك في برامج التنمية الاقتصادية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسياسات مساعدة دول الجوار الأوربيّ وغيرها؛ إذ إنّ الأهداف ومن ثَمّ الميزانية محدَّدة بستّ سنوات، وفي استطاعة الأطراف ذات الاهتمام تحقيق الأهداف سواء من المنظات الدَّوليّة أو المؤسسات غير الحكومية، من داخل الاتحاد وخارجه أو من سكان المناطق المستفيدة أنفسهم؛ أن تتقدم بطلب الحصول على المساعدات المرصودة في ضوء قدرتها على تحقيق الأهداف.

ومن الناحية التنفيذية العملية، تختلف برامج المساعدات الخارجية الأوربيّة في تركيزها على التنمية المحلية وضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع في تفعيل دور السكان في المناطق المستفيدة؛ عن طريق فتح باب التقديم للحصول على الدعم الأوربيّ لكلّ راغب في التقدم بمشروعات وأفكار تدعم تنشيط النطاقات المحلية اقتصاديًّا، بهدف التقليل من معاناة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، ويحقق نوعًا من الاكتفاء الذاتي في الإطار المحليّ.

على أنَّ هذه الصبغة العامة في برامج مساعدات الاتحاد الخارجية لا تنفي أن لها أهدافًا إستراتيجية بعيدة المدى تصب في مصلحة أوروبا كلها، منها: رفع درجة الاستقرار السياسي في محيط أوروبا، والحد من الهجرة

إلى شواطئها، وزيادة التكامل الاقتصادي بها يكفل تغطية حاجات دولها، وفتح الأسواق أمام التجارة والصناعات الأوربية.

ونجاح هذا التوجُّه في سياسات المساعدات الأوربيّة يرتبط أيضًا بنجاح الاتحاد الأوربيّ في كسب الثقة فيها يقدمه من مساعدات؛ فالدول المستفيدة لا تشعر أنها أمام ضغط سياسي أو استعهار اقتصادي؛ لأن اشتراطات تقديم المساعدات الأوربيّة تشبه كثيرًا اشتراطات المفوضية الأوربيّة على الدول الأوربية قبل التحاقها بالاتحاد «شروط كوبنهاغن ١٩٩٣م»، وهي مستمرة في ملاحقة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربيّ لتهاونها في تطبيق الاشتراطات المرتبطة بسيادة القانون والشفافية وحقوق الإنسان وحرية السوق. وهذا البُعد في كسب الثقة أشار إليه مارك ليونارد في كتابه «لماذا سيكون القرن الحادي والعشرون قرنًا أوربيًّا؟»؛ ذلك أنه «عندما تقدم دولة عظمى منافع

لدول أخرى؛ فإن الدول المتبرَّع لها تلصق بها فورًا تهمة الاستعهار، ولكن عندما يطلب ناد حصريًّا من آخرين الالتزام بالقواعد بقدر التزام أعضائه؛ فإن الطلب يعد عادلًا ومبدئيًّا، وهذا ما يجعل الاتحاد الأوربيّ مغريًا إلى حدّ لا يقاوم»(١٠٠).

وضمن هذا التصور العام الذي خرج به الكاتب، فإن المنظور الأوربيّ لطريقة عمل وتقديم المساعدات الخارجية والأهداف المعلنة هو أقرب ما يكون إلى حالة يربح فيها الجميع: دول الاتحاد والدول المستفيدة. وهو في أهدافه قصيرة المدى يرمي إلى: تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من الفقر، ورفع مستوى وجودة الحياة السياسية والاجتهاعية، ومنهجه التنفيذي المنفتح على مشاركة وتدريب المجتمع المحلي يستحق من القائمين على برامج المساعدات الخارجية للدول الأخرى في العالم أن يكون محل الدراسة لاستخلاص العبر وتعظيم العائد يما تنفقه الدولة في النطاق الدَّوليّ.

الجلترالدوليتر للدراسات الإنسانيتر

الهوامش

- ۱- منصة المساعدات السعودية، متاح على: https://data.ksrelief.org/AR/Home.aspx
 - ٢- إدارة البحث الاقتصاديّ والتعلم المؤسسي، ١٨ ٠ ٢م، ص٧ و ٩ و ٣٥.
- 3- Bulmer, 1993, p. 351.

- 5- Gueguen, 2008, p. 13.
- 6- Hume, BBC Documentary on John Hume 1-5, 2012. Retrieved from: https://www.youtube.com -۷ سبیلا، والهرموزی، ۲۰۱۷م، ص ۲۹۵.
- 8- Morello, 11, 2019.
- 9- Toosi, "How Trump's 'weaponized' use of foreign aid is backfiring", 06/30/2019. Retrieved from: https://www.politico.com/story/2019/06/30/trump-foriegn-aid-1390417
- 10- Morello, 11, 2019.
- 11- Max Bearak and Lazaro Gamio Oct". 18, 2016. Retrieved from: https://www.washingtonpost.com/graphics/world/which-countries-get-the-most-foreign-aid

Anonymous, "How Does the U.S. Spend Its Foreign Aid?", council foreign relations, 2018, https://www.cfr.org/backgrounder/how-does-us-spend-its-foreign-aid

- 13- Radelet, 2016, P86.
- 14- Radelet, 2016, P86.

20- Toosi, "How Trump's 'weaponized' use of foreign aid is backfiring?", 2019. Retrieved from: https://www.politico.com/story/2019/06/30/trump-foriegn-aid-1390417

24

- 22- Stephen L, 2015 pp 21-23.
- 23- Washington, National Geographic CD, The Medieval World, 2009. p215
- 24- The American Chamber of Commerce to the EU, 2010, p5.

26- The American Chamber of Commerce to the EU, 2013, p. 6.

30- European Parliament1, 2016, p15.

- 33- Gabel, "European Community". Retrieved from: https://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association
- 34- Bendiek, 2011, p. 6.

- 39- European Council in Copenhagen, 1993.
- 40- European Council in Copenhagen, 1993, p. 20.
- 41- European Council in Copenhagen, 1993, p. 15.
- 42- McCormick, 2005, p.74.
- 43- European Council in Copenhagen, 1993, p. 11.
- 44- Sedelmeier, 2014, p. 1.

- 45- Batalla, Turkey and EU at a Crossroads: How to Fix a Wrecked Relationship. Brussels: Henirich Boll Stiftung (institute), 2017. https://eu.boell.org/en/2017/07/07/turkey-and-eu-crossroads-how-fix-wrecked-relationship.
- 46- Lippert & Schwarzer, 2011, P. 33.

- ٤٩ للاطلاع على ملخّص النظرة القديمة والمنظور الجديد للتنمية التي على أساسها حاز أمارتيا سن على جائزة نوبل في الاقتصاد، انظر الموقع: ٨٦٨٢ ١٤٠ ISSN ٢٠٠١ Overseas Development Institute من موقع معهد ما وراء البحار للتنمية انظر الموقع: https://www.odi.org). وقد طُبع كتابُه «التنمية حرية» مترجًما في سلسلة عالم المعرفة في مايو ٢٠٠٤م.
 - ٥٠ ليونارد، ٢٠٠٩م، ص١٣.

- 52- Parliament document, 6. 4. 2., 2017, pp. 534 & 537.
- 53- The EU's Agenda for Change, 2017, p. 527.
- 30- حصَّرا على الشفافية، يبيِّن كاتب هذه المقال أنه رغم تركه عمله رئيسًا لقسم الاتحاد الأوربي في السفارة السُّعوديَّة منذ عام ٢٠١٣ م فإنه لا تزال إدارة لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوربيّ ترسل إليه شهريًّا جميع مداولات ونقاشات البرلمان مع هيئات الاتحاد الأوربيّ العاملة في العلاقات والمساعدات الخارجية، وكذلك مواعيد وجدول أعمال الاجتماعات المقبلة عن طريق البريد الإلكتروني.
- 55- European Commission. Retrieved from: https://ec.europa.eu/europeaid/about-funding_en
- 56- A European Parliament, 2016, p.528. Retrieved from: https://ec.europa.eu/europeaid/relations-partners_en.
- 57- External Relations Policies, Internal Parliament Structure Involved in the CFSP (Common Foreign and Security Policy). 2017, pp. 529 & 532.
- 58- European Commission, 2017, pp. 529, 545 & 550.
- 9 ٥ لكل بعثة من هذه البعثات الحق في متابعة ما تفعله الهيئة الأوربيّة للعمل الخارجي في المناطق المعنية، والتأكد أن المساعدات لا تُنفق في شراء السلاح أو مواجهة الإرهاب، بل تبقى في حيِّز التنمية الاقتصادية والسياسية.
- ٦٠ لقد عبَّر أوتمار إيسينغ كبيرالاقتصاديين في البنك المركزي الأوربي من عام ١٩٩٨م حتى ٢٠٠٦م عن هذه العلاقة بين الشفافية ومدى النجاح في الرقابة بعنوان: «شفافية أكبر، رقابة أكثر» انظر: إيسينغ، ٢٠٠٩م، ص١٣٠.

٦٢- غوتس، ٢٠١٤. ص٣٣.

- 63- EU supports crisis-affected rural communities in Yemen to build the resilience of the agricultural and livestock sector, 16/06/2019. Retrieved from: https://eeas.europa.eu/delegations/yemen/64177
- 64- European Voluntary Humanitarian Aid Corps, 2017, p. 532.
- 65- European Union Publication, 2017, pp. 527 & 528.
- ٦٦- وتغطّي هذه الميزانية أيضًا برنامج تمويل البرلمانيين غير الأوربيّين في أدائهم عملَهم النيابيّ، وتكاليف زيارات البرلمان الأوربيّ، وبرامج تدريب العاملين والطلاب في مجال تفعيل الديمقراطية من خارج دول الاتحاد؛ بُغية الاحتكاك مع البرلمانيين الأوربيّن، وتدخل مثل هذه الأنشطة ضمن إطار برنامج (Democracy Fellowship Program). انظر:

European Union Publication, "Parliament document: 6.4.2, 2017, pp. 537 & 538.

The EU Made Simple. 2013, p. 21 & Lippert & Schwarzer, 2011, p. 34.

- ٦٨ سياسة الجوار الأوربيّ تدار بطريقة مشتركة بين الهيئة الأوربيّة للشؤون الخارجية (EEAS) والإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوربيّة.
 - ٦٩- تصريح يوهانس هان المفوّض الأوربيّ لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع. متاح على: https://www.euneighbours.eu/ar/policy
- ٧- الهدف من وضع هذه الاشتراطات وقواعد التمييز بين الدول هو فتح باب التنافس بين دول الجوار في إصلاح نظامها السياسي والاقتصادي للحصول على المزيد من المساعدات، انظر: 2011, p. 34 Lippert & Schwarzer, 2011, p. 34
- 71- Lippert&Schwarzer, 2011, p. 34.
- 72- European Parliament1, 2017, p. 528.
- 73- A European Parliament2, 2016, p. 530.

27

- ا مختار، منصور، مدير إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي (٢٠١٨). التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية (١٨٠٢م).
- ا ألميندينجر، فيليب؛ وتشابهان، ومايكل (٢٠٠٠م). التخطيط بعد عام ٢٠٠٠م، ترجمة عبدالإله بن محمد المعيوف، النشر العلمي والمطابع، الرياض.
 - إيسينغ، أوتمار (٢٠٠٩م). مجلة ألمانيا DE Magazin Deutschland، النسخة العربية.
 - ا شيانغ، ووسي (٢٠١٩). «مَعلَم جديد في بناء الحزام والطريق». مجلة الصين اليوم.
 - ا تشولين (٢٠١٩). «تقاسم حكمة التنمية الآسيوية». مجلة الصين اليوم، مطابع الأهرام.
 - ا شايان، جانيت (٢٠١٤م). «الاتحاد الأوربّي فاعل دولي مهم». مجلة ألمانيا (النسخة العربية).
- سبيلا، محمد؛ والهرموزيّ، نوح (٢٠١٧م). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة. منشورات المتوسط والمركز العلمي العربي للدراسات الإنسانية، الرباط.
 - سن، أمارتيا (٢٠٠٤م). التنمية حرية. ترجمة شوقى جلال، عالم المعرفة، الكويت.
 - عوتس، كلارا (٢٠١٤). تحالف من أجل الإنسانية. مجلة ألمانيا (النسخة العربية).
 - ليانغ، هوبي (٢٠١٩م). تحسين الحوكمة العالمية وتعزيز التنمية المشتركة. مجلة الصين اليوم.
- ليونارد، مارك (٢٠٠٩م). لماذا سيكون القرن الحادي والعشرون قرنًا أوربيًّا؟ ترجمة أحمد محمود عجاج، مكتبة العبيكان، الرياض.
- المالكي، صادق (٢٠١٧م). «الاتحاد الأوربيّ: دراسة في النشأة والتوسع، وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرارات». مجلة جامعة الملك سعود: م٢٩ الحقوق والعلوم السياسية (١).
- المالكي، صادق (٢٠١٣م). «تجربة الاتحاد الأوربيّ في التعامل مع قضايا الحدود». نشر ضمن مجموعة الأوراق البحثية في مؤتمر: قضايا الحدود السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض.
 - ا شتاينمر، فرانك، مقابلة مع رئيس الخارجية الألمانيّ (٢٠١٤م). مجلة ألمانيا (النسخة العربية).
 - ا وكالة جيترو (٢٠١٩). «اليابان تعزز حضورها الاقتصادي في إفريقيا». جريدة الرأى الأردنية: العدد: ١٧٧٨٤.
- A European Parliament1 (2016). "Historical Development of European Integration: Development up to the Single European Act". A European Parliament Publication. Brussels.
- A European Parliament2 (2016). "6.3.2. *Humanitarian aid*". A European Parliament Publication. Brussels.
- Batalla, Laura (2017). "Turkey and EU at a Crossroads: How to Fix a Wrecked relationship. Heinrich Boll Stiftung Institute", Brussels.
- Bendiek, Annegret Bendiek (2011). *Europe after Lisbon State of Play*. StftungWissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs.
- Bulmer, Simon (1993). "The Governance of the European Union: A New Institutionalist Approach". Journal of Public: Volume 13, Issue 4. (Published online by Cambridge University Press: 28 November 2008).

29

- American Chamber of Commerce to the EU. (2010). *The European Union Made Simple* (with Lisbon Treaty Updates). Belgium.
- American Chamber of Commerce to the EU. (2013). *The EU Made Simple*, 5th edition. Brussels.
- Estrin, Danial (2019). "NPR. A Growing Sore Spot in Israeli-U. S", Relations: China. Aired in Sep. 11.
- European Voluntary Humanitarian Aid Corps (2017). "6.3.2. Humanitarian aid". EUROPEAN COMMISSION, Brussels.
- European Parliament1 (2017). "6.3. Development policy". A European Parliament Publication. Brussels.
- European Parliament2. (2017). "Overview of the EU's external action financing Instruments". European Parliament Publication. Brussels.
- European Union Publication. (2017). "Parliament document: 6.4.2. Promoting democracy and observing elections".
- External Relations Policies: Internal Parliament Structure involved in the CFSP (Common Foreign and Security Policy). (2017).
- Gueguen, Daniel (2008). "European Lobbying. Brussels: Euro politics". 3rd edition.
- European Parliament (2017). "Facts Sheets on the European Union". Brussels.
- ICF (2018). *Comprehensive evaluation of the European Union humanitarian aid*, 2012-2016. Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations.
- Katzenstein, Peter (1976). "International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States". International Organization Journal: 30.
- Lippert, Barbara & Schwarzer, Daniela (2011). "The EU between Disintegration and Self-Assertion: Development and Course of Action". StftungWissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs.
- Morello, Carol (2019). "Budget calls for deep cuts to foreign aid, especially for refugees and in humanitarian crises". Washington Post.
- McCormick, JOHN (2005). *Understanding the European Union*. Palgrave Macmillan.
- Quackenbush, Stephen (2015). "International Conflict: Logic and Evidence". Los Anglos: SAGE & CQ press.
- Radelet, Steven (2016). "The Success of Global Development- and How to keep it Going". Foreign Affairs: Volume 95, no 1- Jan.- Feb.
- Sedelmeier, Ulrich (2014). "Europe after the Eastern Enlargement of the European Union: 2004-2014". Henirich Boll Stiftung.
- The EU's Agenda for Change (2017). "Development Policy no 6.3.1".
- Urbina Treviño, Gonzalo (2019). "Humanitarian Aid". Fact Sheets on the European Union.

- وكالة الأنباء الإسلامية. (٢٠١٨). «البنك الإسلامي للتنمية يطلق توسيعًا جديدًا للمرة الأولى في تاريخه». https://ar.shafaqna.com/fn/89738/
- بعثة الاتحاد الأوربي في اليمن. (١٦,٠٦,٢٠١٩). «يدعم الاتحاد الأوربي المجتمعات الريفية المتأثرة بالأزمة في اليمن لبناء صمود قطاع الزراعة والمواشي». https://eeas.europa.eu/delegations/yemen_ar/64177/
 - منصة المساعدات السعو ديّة. https://data.ksrelief.org/AR/Home.aspx
 - بوابة الجوار الأوربيّ. https://www.euneighbours.eu/ar
 - ا بوابة الجوار الأوربيّ. «السياسة الأوربية للجوار». «السياسة الأوربية للجوار». «السياسة الأوربية للجوار».
- Anonymous. (2018). "How Does the U.S. Spend Its Foreign Aid?", council foreign relations. https://www.cfr.org/backgrounder/how-does-us-spend-its-foreign-aid
- Anonymous. "EU supports crisis-affected rural communities in Yemen to build the resilience of the agricultural and livestock sector". (16.06.2019). https://eeas.europa.eu/delegations/yemen/64177
- Batalla, Laura.(July2017). "Turkey and EU at a Crossroads: How to Fix a Wrecked Relationship". Brussels: Henirich Boll Stiftung (institute).
 - https://eu.boell.org/en/2017/07/07/turkey-and-eu-crossroads-how-fix-wrecked-relationship
- EUROPEAN COUNCIL IN COPENHAGEN. (21-22 JUNE 1993). CONCLUSIONS OF THE PRESIDENCY https://www.consilium.europa.eu/media/21225/72921.pdf
- Gabel, Matthew J. "European Community",
 https://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association
- Sen, Amartya. (November 2001). "Economic Theory, Freedom and Human Rights" https://www.odi.org/publications/1564-economic-theory-freedom-and-human-rights-work-amartya-sen
- HUME BBC Documentary on John Hume 1-5. (2012). https://www.youtube.com)
- Toosi, Nahal. (30.06.2019). "How Trump's 'weaponized' use of foreign aid is backfiring". POLITICO. https://www.politico.com/story/2019/06/30/trump-foriegn-aid-1390417
- Washington: National Geographic CD, The Medieval World, 2009.p215

 http://europa.eu/whoiswho/public/index.cfm?fuseaction=idea.hierarchy&nodeID=1540648&lang=en

 https://www.washingtonpost.com/graphics/world/which-countries-get-the-most-foreign-aid



د. ديمتريس ميكالوبوليوس

مؤرخ ومستشار أكاديمي لمعهد التاريخ البحري اليوناني (بيرايوس). أستاذ (متطوع) لتاريخ البلقان، جامعة الشعب (أثينا).

الجائحات والتعامل معها

منهج تاریخی

اليونان

د. دیمتریس میکالوبولیوس

مقدمة نقدية لدراسة ميدانية

ينتشر اليأس في جميع أنحاء العالم. يهجم الوباء مرة أخرى، وينتشر المرض في كل مكان تقريبًا، وتصاب البشرية بحالة من الذعر. يُفرض الحظر، وتُلغى الرحلات، وتغلق المدارس، وتوقف المحاضرات الجامعية، ويُحرم الناس من حقهم في أداء واجباتهم الدينية. يعد الماضي جميلًا مقارنةً باليوم، بينها يبدو المستقبل مظلمًا. والسؤال الذي يطرح نفسه:

هل من بصيص أمل؟

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذا التساؤل المؤلم، وذلك بالرجوع إلى مصادر التاريخ. ولم تكن الجائحة الحالية (COVID-19) هي الجائحة الأولى التي تمر بها البشرية؛ ففي مرات عدة، سواء في الماضي البعيد أو القريب، اجتاحت الأوبئة البشرية؛ لذلك ستركز هذه الدراسة الميدانية على الجانب الصحي دون غيره. وبناءً على ما سبق، سيعرض الباحث – باختصار – مشكلات الوقاية والرعاية الصحية، وكذلك معوقات الدعم وعمليات الإغاثة الإنسانية.

سنرى كيف كان الناس دائمًا يستسلمون للمرض، واعتادوا على وصفه بأنه مؤشر على «الغضب الإلهي»، وعقابًا منه على الذنوب والجرائم المرتكبة. وخلال «العصر الذهبي» للعصور القديمة، قال أبقراط: إن العلوم الطبية تتكون من ثلاثة أشياء، وهي: المرض، والمريض، والطبيب هو «خادم العلم»،

وعلى المريض أن يقاوم المرض مع الطبيب(١). لكن تصريح أبقراط هذا، صار في عداد النسيان بعد ذلك. وكان استرضاء «القوى الساوية» عامةً أو إله واحد، خاصةً، أنسب التدابير لإنهاء المرض(٢). وإذا قيلت الحقيقة، فإن العلاج الوحيد المسجل كعلاج فعال ضد المرض في الماضي، هو العلاج المتعلق بـ «الطاعون الأثيني»؛ في النصف الأخير من القرن الخامس قبل الميلاد. ومما قد يبدو متناقضًا، أن العلاج استند إلى المعرفة المكتسبة من كهنوت مصر القديمة. أما «رجال الدين» هناك، فكانوا دائمًا يراقبون المارسات التي يرون أنها مفيدة للصحة؛ لأنهم عدّوها لا تقل أهمية عن التقوى. وحسب رأيهم، ليس «مناسبًا خدمة ما هو واضح ومكتمل وغير قابل للعلاج بأجساد عليلة (٣). ولهذا السبب، عندما ضربت الجائحة مصر، نُسِبَ الأمرُ إلى المغتربين العاملين في البلاد، وعامةً، طُرد المغتربون(٤).

| Iso2 | 🕶 | म्बर्ग ह्या | जिल्हा | अर्थ | अर्थ |

يشار إلى أن طهارة الجسد، تُعدّ شرطًا أساسيًّا للصلاة في الإسلام، وهي ممارسة يتبعها المسلمون يوميًّا. وقد طبقت طريقة مماثلة في أثينا القديمة في بداية الحرب البيلوبونيسية (٤٣١-٤٠٤) قبل الميلاد. أدرك أكرون، وهو طبيب يوناني من أغرجينتوم، صقلية (٥٠) وكان مقيمًا في «مدينة بالاس أثينا» خلال عام ٤٣٠ قبل الميلاد، أنه يمكن إيقاف انتشار الطاعون من خلال قبل الميلاد، أنه يمكن إيقاف انتشار الطاعون من خلال تنقية الهواء. حيث كان يدرس في مصر، قبل مجيئه إلى أثينا، أسلوب حياة كهنة ذلك البلد. لذلك وصفه قائلًا: ...وأوقد النار بجوار المرضى، وبذلك ساعد الكثر (٢٠).

وأصبحت فكرة إمكانية إيقاف المرض عن طريق: ...إطلاق الروائح العطرية الناتجة عن العطور والمروج

شائعة (٧). وبناءً على ذلك، كان قصر القسطنطينية الكبير، المقر الرئيسي للأباطرة البيزنطيين حتى عام ١٠٨١ م، محاطًا بمصانع العطور والحدائق، بينها كانت تصنّع العطور في داخله، وخاصة في قسم النساء، و «أضرمت النار في جذوع الأشجار» (٨). وسنرى، أن المرض لم يُجتث على نحو كامل، ولكن العائلة الإمبراطورية وخدمها كانوا محميين.

ومع ذلك، كان المقر الملكي البيزنطي هو الاستثناء الذي أثبت القاعدة. وفي الواقع، خلال العصور الوسطى، في جميع أنحاء العالم المسيحي، ظن الناس أن الصلاة ستساعدهم، وحاولوا اكتشاف سبب غضب الله عليهم. ومن ناحية أخرى، أكدر جال الدين أن الفلاحين لم يكونوا محترمين بها فيه الكفاية فيها يتعلق بالكنيسة، وأنهم كانوا يسكرون كثيرًا، ولا يصلّون على نحو كافٍ. وعلاوة على ذلك، كان يُعتقد أن «طريقة» تجنب المرض،

هي جلد الذات من أجل تكفير الذنوب قبل أن تصاب بالداء. ونتيجة لذلك، اعتاد الناس على المشاركة فيها كان يُسمى «بمواكب الجلد للحجاج التائبين». وهو ما يعني أن الناس كان يضرب بعضهم بعضًا في الأماكن العامة. وأخيرًا، كان الدافع وراء ذلك هو البيان البابوي، حيث دخلت إلى المدن مجموعات من الرجال قدرت بنحو مخص، كانوا يرتدون ملابس طويلة موحدة ويرددون أناشيد المديح، وشكلوا دائرة وجلدوا ظهور بعضهم بسياط ذات مسامير حديدية حتى أتخنوا بالجروح وضُرجوا بالدماء.

وفي الوقت نفسه (أو نتيجة لذلك)، كانت تنفذ إجراءات تكميلية، مثل إبعاد الذين لم يصابوا بعد، والعزل الكلي للمصابين في محجر لازاريتو^(٩)، وفي النهاية نفيهم أو حتى إعدامهم. ساد الذعر، وشهادة موثوقة وبليغة من القرن السابع عشر تقول:

«لقد كانت أيام الوباء سيئة للغاية، فإذا اشتكى أي شخص، قيل من فوره إنه مصاب بالطاعون»(١٠٠).

وفي الحقيقة، كان الأشخاص الأصحّاء يتجنبون أصدقاءهم المصابين بشكل منهجي. رفض الأطباء فحص المصابين، ورفض رجال الدين القربان المقدس للناس المحتضرين. أُغلِقت المتاجر، ولجأ كثير من الناس المحتضرين. أُغلِقت المتاجر، ولجأ كثير من الناس إلى الريف، ولكن الوباء كان منتشرًا هناك أيضًا؛ فإن لم يُصَب الناس، فالحيوانات بالتأكيد. ونتيجة لذلك، نقصت المواد الغذائية، وحلت المجاعة، وساد العداء وحدثت أعمال عنف.

وغني عن القول، بعد ذلك:

...أصبح الناس أكثر إدمانًا على النبوءات والتوقعات الفلكية والأحلام والخرافات أكثر من أي وقت مضي (۱۱).

هذا الرعب وهذه المخاوف أَوْدَتْ بالناس إلى آلاف الأشياء الضعيفة والحاقات والشعوذات، التي من خلالها أراد صنف من الأشرار تشجيع الناس على الذهاب إلى العرافين، والمنجمين لمعرفة ثرواتهم، وما شابه. (١٢)

«الحجر»، وبمعنى آخر، «عزل الأشخاص المصابين» ومتعلقاتهم كان الإجراء الأكثر ملاءمة لتنفيذه:

فحالما يعثر على أي رجل ... مصاب بالطاعون، فإنه يحجز في نفس الليلة في نفس المكان؛ وفي حالة نجاته من الموت بعد عزله، يغلق المكان الذي عزل فيه لمدة شهر، بعد استخدام المواد الوقائية التي استخدمها الباقون (۱۳) ... وهلم جراً.

ومن ثم، لم يكن هناك علاج فعال ضد «الأمراض المعدية» إلا بعد انتهاء العصور الوسطى. لقد كان مصطلح «الحجر الصحي» الشهير، مشتق من المصطلح الإيطالي «كوارنتينا». الذي يعني «مدة الأربعين يومًا» التي كان فيها من الضروري عزل جميع السفن التي تدخل البندقية أثناء انتشار الأوبئة قبل أن يتمكن الطاقم والركاب من الذهاب إلى الشاطئ» (١٤٠). عمم هذا الإجراء في جميع المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط – وحيثها كان ذلك ممكنًا بالطبع. وكان للفكرة الشعبيتها»، من بين أمور أخرى، وفضلها السكان المحليون على حرق الجثث. وفي إطار الإيهان المسيحي على وجه الخصوص، يشكل حرق الموتى خطيئة؛ لأنه يعوق قيامة الأموات في نهاية المطاف.

وإذا أردنا قول الحقيقة، لقد أدرك الناس في العصر الحديث أن أفضل طريقة لتجنب التلوث هي التقيد

الصارم بقواعد النظافة وتجنب الازدحام.

لذلك دعونا نرى ما يجري اليوم.

البيانات الآتية تقريبية، قد تزيد قليلًا أو تنقص. في ٩ أشهر، من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٩م إلى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠م، شجّلتْ ٣٣،٤٢٣،٤٦٩ حالة إصابة بفيروس كورونا (COVID-19)، من بينها ١،٠٠٢،٦٧٨ حالة وفاة وفاة وعلى وجه الخصوص:

- إفريقيا: (١،٤٦٦،٨٨٤) حالة إصابة و (٣٥،٤٥٨) حالة وفاة.
- ۲. آسیا: (۱۰٬۳٤٤،٦۸٤) حالة إصابة و (۱۸۹٬۷٤۹) حالة وفاة.
- ٣. أميركا: (١٦،٥٦٦،٢٩٦) حالة إصابة و
 (٥٥٣،٨١٧) حالة وفاة.
- ٤. أوروبا: (٥،٠١١،٦٦٩) حالة إصابة و
 ٢٢٢،٦٨٣) حالة وفاة.
- ٥. أوقيانوسيا: (٣٣،٢٤٠) حالة إصابة و (٩٦٤)
 حالة و فاة (١٦٠).

يمكن عد اليابان حالة خاصة؛ حيث أبلغ عن ٢٩٦ حالة إصابة و٧ حالات وفاة فقط (١٠٠٠). ولكن في اليونان، يبدو أن الوضع أكثر إثارة للقلق منه في «بلاد الشمس المشرقة». حتى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠م، أبلغت السلطات العامة المختصة عن ٢٨٨ حالة إصابة منها (٨٨٨ حالة وفاة) (١٨٠٠). هذا على الرغم من أن اليونان لا تعد من بين الدول الأكثر إصابة، وهي روسيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا (١٩٠١)؛ لذلك، اتخذت الحكومة اليونانية سلسلة من الإجراءات الوقائية، مثل إلزام الناس بارتداء قناع الوجه «الكهامة» في متاجر الأغذية وغيرها، ووسائل النقل العام، ودوائر القطاع العام، وبالطبع في المستشفيات والعيادات (٢٠٠٠). وعلاوة

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021ه

على ذلك، أعلن في أثينا عن سلسلة من الإجراءات الاحترازية، وهي حظر التجمعات لأكثر من تسعة أشخاص، وتعليق عمل دور السينيا، والحفلات الموسيقية، والملاهي الليلية، وكذلك تحديد عشرين شخصًا في الأعراس والتعميد والجنازات، وتحديد ستة أشخاص فقط لكل مائدة في المطاعم والكافيتريا(٢١).

ووفقًا للبيانات الرسمية، أصاب الوباء جزر بحر إيجه (وبخاصة الجزر الشرقية)، وكريت، ومقدونيا، والمناطق الشهالية من إيبيروس وكذلك أتيكا والجزر الأيونية (۲۲). ظلت البيلوبونيز (سوى المناطق الشهالية الشرقية)، وكذلك الجزء الأكبر من البر الرئيسي الشرقية)، ليونان محصنة نسبيًّا (۲۲). وبالاعتهاد على هذه الحقائق بالذات (والتي قد تتغير من حينٍ لآخر) فرضت بعض الإجراءات.

أولًا يُؤوى اللاجئون والمهاجرون من البلدان الإفريقية والآسيوية، الذين يلتمسون اللجوء في اليونان، في أوضاع بائسة. ولعله السبب في أنهم مصابون أكثر من غيرهم بالفيروس – يزعم أن نصفهم مصابون (٢٤٠)؛ لذلك، يجب تنظيم وصولهم إلى اليونان والإشراف عليه على نحو منهجي. أضف إلى ذلك، أن التحسين الجذري لأوضاع معيشتهم بعد دخولهم الأراضي الوطنية اليونانية أمر لا بد منه.

ثانيًا قد لا يُفسر انتشار الفيروس في جميع أنحاء أتيكا بوجود لاجئين ومهاجرين في أثينا (وضواحيها). في الحقيقة، فقط من خلال الزيادة الهائلة في تعداد مدمني المخدرات يمكن العثور على سبب المشكلة. تكتشف المخدرات الآن حتى في المدارس الإعدادية؛ والشباب الذين لا يستطيعون الإقلاع ينتهي بهم الأمر، كقاعدة عامة، بالتشرد،

والبؤس، والعري. فأثينا اليوم ممتلئة بمثل هؤلاء الناس الذين يعيشون متسوِّلين. وإذا عولجت هذه الحالات في مراكز خاصة، فلن تكون أحوال الرعاية الصحية فعالة بأي حال من الأحوال؛ لأن المراكز الصحية تغص بهم، وهو ما يجعل المكان أكثر سوءًا وقذارة. ومن ثم، فإن الإغاثة والمساعدات الإنسانية لمؤلاء الأشخاص ستنقذ ليس الكثير من الأرواح البشرية فحسب، بل ستؤدي أيضًا إلى القضاء على بؤرة التلوث في العاصمة اليونانية بأكملها.

وأخيرًا وليس آخرًا، إذا كان الانتشار الواسع للفيروس في جزر بحر إيجه وشهال اليونان قد يفسر إلى حد ما بوجود اللاجئين والاحتفال الجهاعي التقليدي بالأعياد، فإن تلوث الجزر الأيونية وبعض مناطق البيلوبونيز يثير مشكلات أخرى. على الرغم من أن مستوى المعيشة هناك أعلى مما هو عليه في مناطق اليونان الأخرى، فإن اللاجئين والمهاجرين لم يعتادوا على التجمع هناك. فها المشكلة؟ في إطار الرد المنطقي، تكون العدوى، إن لم تكن سببًا، قابلة للانتشار على الأقل بسبب تلوث الهواء والتربة. في واقع الأمر، أوقفت زراعة محاصيل تعود إلى قرون من أجل محاصيل أخرى أكثر ربحية. أضف إلى ذلك، أن الثراء غير الخاضع وزانتي يهيئان ظروفًا مواتية للتلوث.

نستنتج مما سبق أنه من غير المناسب أو المرغوب فيه وقف حركة الناس والرحلات السياحية، في حين يمكن مراقبة ذلك وضبطه، وقبل كل شيء تنظيم المساعدة الإنسانية للأشخاص المحتاجين والمرضى والمعوقين. ومن الضروري اتخاذ الإجراءات ذات الصلة على المستوى الدولي، وإلا فإن الروابط الاجتماعية للبشرية،

الهشة أصلًا، سوف تتعطل. والآن دعونا نستعرض تقريرًا تاريخيًّا موجزًا:

١. العصور القديمة

منذ القدم، كانت الأوبئة هي جلّاد البشرية. لهذا السبب جاء الاسم بيستيس (pestis) في اللاتينية، الذي يعني: «مرض معد»، والصفة منه بستيلينس (-pestifere)، والظرف منه بيستيفاره (pestifere) الذي يدل دائيا على أمر «كارثي» (٥٠٠). ومن الجدير بالذكر، إضافة لذلك، أن أحد الأوبئة القديمة رواها هوميروس في الإلياذة، حيث ذكر أنه بسبب غضب أبولو، انتشر «داء عضال»، باللاتينية نوزوس كاكه (nousos kakē) وتعني مرضًا خبيثًا بين صفوف جيش آخيان (-Achae) الذي كان يحاصر طروادة؛ ونتيجة لذلك، هبطت «أرواح الكثير من الأبطال التي لا تتزعزع» إلى هاديس، ملك العالم السفلي (٢٠٠).

تشير عبارة «داء عضال؛ bad malady» إلى مرض لا يرجى الشفاء منه (۲۷). وعليه سيتمكن الآخيون من إيقاف «الطاعون المميت» (loigos) (۲۸) فقط من خلال استرضاء غضب الآلهة الأولمبية، وحدث ذلك (۲۹). إضافة إلى أن استرضاء أبولو أدى إلى التمييز الواضح، في اللغة اليونانية القديمة، بين الأمراض المزمنة (emics)، والأوبئة المحلية (epidemics) من ناحية، والجائحات (pandemics) من ناحية أخرى. فالأمراض المزمنة أو الأمراض «الوراثية»، إن جاز التعبير، هي الأمراض التي اعتادها البشر، بينها الأوبئة المحلية هي الأمراض التي تصيب مجتمعًا معينًا «من الخارج». كلا المرضين، رغم ذلك، كان قابلًا للعلاج (۳۰۰). وأما الجائحات فتوصف بأنها الأمراض التي تنتج عن

«عدوى خارجية»، وتصيب عموم الناس، وعامة، تعد غير قابلة للشفاء (٣١). وجائحة أخرى حدثت «في أعهاق التاريخ»، ووصفت بشكل دقيق في كتاب «مكتبة التاريخ» (The Library of History) لدايودوروس سيكولوس، كالآتى:

"في العصور القديمة، ظهر وباء في مصر، [و] عامة الناس نسبوه إلى قوة إلهية؛ لأنه في الواقع، مع وجود العديد من الغرباء من جميع الأعراق الذين يسكنون معهم ويهارسون طقوسًا دينية مختلفة ويقدمون القرابين، أهمِلت احتفالاتهم التقليدية الخاصة التي كانت تقام تكريعًا للآلهة؛ لذلك ظن سكان مصر الأصليين آنذاك أنهم ما لم يتخلصوا من الغرباء، فإن مشاكلهم لن تحل أبدًا. وفي الحال، طُرد الغرباء من البلاد، وكان أكثرهم نشاطًا قد كُبُّلوا بعضهم ببعض، وأُلقيَ بهم على شواطئ اليونان، كها روى بعض، ... وكان قادتهم من الرجال البارزين، وعلى رأسهم دانوس وقدموس"(٢٣). وهذا ما طرد الغرباء "القوة العليا"؛ ووسيلة تحقيق ذلك كانت طرد الغرباء ...

ولكن الجائحة المثبتة تاريخيًّا هي «الطاعون الأثيني» الذي بدأ في عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد. تفشى المرض فجأة، وتسبب في عدد كبير من الوفيات، ولم يكن هناك أطباء قادرون على اقتراح وتطبيق علاج فعال (٣٣٠). وبعد ذلك، عرف يقينًا أن الوباء بدأ بسكان بيرايوس، ميناء أثينا، ومن هناك انتشر في عموم المدينة (٤٣٠). وحقيقة أن المرض اجتاح المدينة من البحر، أدت إلى استنتاج مفاده أن المرض بدأ في الحبشة، حيث إنه اجتاح مصر إضافة إلى العديد من مناطق الإمبراطورية الفارسية وأخيرًا جزيرة العموس وصولًا إلى أثينا (٥٣٠). وكانت الأعراض كالآتي:

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021ه

صداع شديد، احمرار في العينين، دم في الحلق واللسان، ضيق تنفس، صوت أجش، ألم في الثدي، قيء، تشنجات، وعطش. جاء الموت في غضون سبعة أيام أو ثهانية أيام (٢٦٠). وكان المرض مروعًا حتى إن الحيوانات والطيور التي تأكل البشر لم تقترب من الجثث (٢٧٠)؛ وإن غامر بعضها بأكل لحم الموتى سيموت في الحال (٢٨٠).

ولا داعي لقول: إن أي نوع من أنواع المساعدات الإنسانية، في ظل تلك الأوضاع، كان غير مرحب به. في الواقع، كان الأمر خلاف ذلك تمامًا. ساد الاكتئاب أولًا، واليأس بعد ذلك بقليل. لم يجرؤ أحد على الاقتراب من المرضى: فالخوف من الإصابة كان عائقًا لا يمكن تجاوزه (٢٩٩). وهكذا صار الدين في طي عائقًا لا يمكن تجاوزه (٢٩٩). وهكذا صار الدين في طي على حد سواء؛ والقليلون الذين نجوا صاروا يشعرون بالازدراء للقوانين – الإلهية والبشرية (٢٠٠٠). وانهار مجتمع جهورية أثننا.

وفقًا لما هو معروف، كان أبقراط، أبو العلوم الطبية، من جزيرة كوس، هو من اخترع علاج المرض. بينها كان أبقراط في أثينا عام ٤٢٧ قبل الميلاد لاحظ أن الأشخاص الذين يعملون أو يقيمون بجوار النار ظلوا محصنين؛ لذلك حث الناس على إشعال حرائق كبيرة في جميع أنحاء المدينة وفي النهاية توقف الوباء. كها ذكرنا سابقًا، لقد وصف الطبيب اليوناني الصقلي أكرون مثل هذا العلاج الفعال قبل ثلاث سنوات، ولكن لأن أبقراط اكتشف مرضًا مشابهًا للطاعون الأثيني (١٤) من حيث الأعراض، حصل على شرف اكتشاف العلاج.

دار نقاش طويل في العصر الحديث حول «تعريف» المرض، وكان من غير المجدي الاستمرار في ذلك. فبعض الأمور جديرة بالاهتهام أكثر؛ لأنها توفر

معلومات مفيدة لمواجهة أخطار مماثلة لا تزال موجودة في عصرنا الحالي. في ضوء التفسير الذي قدمته المصادر القديمة، في السنوات الأولى من الحرب البيلوبونيسية (٤٣١-٤٠٤ قبل الميلاد)، عانت المدينة الدولة أثينا الاكتظاظ السكانيَّ. وبسبب الغزو الإسبرطي لجأ فلاحو أتيكا إلى أثينا وبيرايوس، واستقروا في أكواخ واهية، وبخاصة داخل منطقة «الجدران الطويلة» (٢٤٠). حيث كان طول الجدار ٦ كيلومترات، وربط أثينا مع بيرايوس وفاليرون. وغني عن القول، أنه كان من غير المجدي الحفاظ على القواعد الصحية في ظل الازدحام السكاني. أضف إلى ذلك، أنه حتى في أوقات السلم، كان الصرف الصحي في المدن القديمة بدائيًا (٢٤٠). لذلك، يجب توقع ظهور الوباء بطريقة أو بأخرى.

ومع ذلك، فقد أسهم الوباء في تطوير مفهوم ارتباط الطب والفلسفة ارتباطًا وثيقًا. وبمعنى آخر، يجب أن يكون الطبيب أيضًا فيلسوفًا، أي «عاشقًا للحكمة» (٤٤٠) لذلك جاء تفسير مصطلح «الفلسفة» في زمن أبقراط (٢٤٠-٢١٦؟ ق.م)، وجالينوس (٢١٩-٢١٦؟ م) ابن مدينة بيرغامون، آسيا الصغرى، خليفة أبقراط البارز. لقد أكد أبقراط أنه بسبب قصر الحياة وصعوبة اتخاذ القرارات، لا ينبغي للناس الاعتباد الكلي على مهارات الطبيب؛ لأن الطبيب لا يمتلك القوة الكافية. لذلك، من أجل نجاح المعالجة، من الضروري أن يعالج الطبيب بمساعدة الحضور المناسبين وفي جو ملائم (٥٠٠). الطبيب بمساعدة الحضور المناسبين وفي جو ملائم (٥٠٠). وخلال النصف الأخير من القرن الثاني الميلادي، حيث نكب وباء مميت كامل الأراضي الرومانية، طبق جالينوس تعاليم أبقراط. كان ما يسمى «الطاعون جالئوس تعاليم أبقراط. كان ما يسمى «الطاعون الأنطوني»، نسبة إلى اسم قصر الإمبراطور أنطونيوس

الذي حكم الإمبراطورية آنذاك. ظهر المرض بدايةً بين

وصف جالينوس أعراض الطاعون الأنطوني في أبحاثه «منهج الطب» و«النظافة» و«منهج الطب لجلوكون». وكان هذا هو السبب في تسمية الوباء من عام ١٦٠م وما بعد أيضًا: بـ«طاعون جالينوس». وبالنظر

إلى موت ماركوس أوريليوس الذي كان على الأرجح بسبب هذه الجائحة، يمكن القول: إن المساعدة الإنسانية المخصصة لعموم المرضى لم تقدم لهم فعليًّا. واقتصر الأمر على اتخاذ بعض الإجراءات الأولية للوقاية.

وهناك أمر مهم آخر يمكن استنتاجه من وباء القرن الثاني الميلادي. كثيرًا ما عزا الإغريقيون والرومان القدماء الجوائح إلى التلوث القادم من الأراضي الآسيوية. لكن أبقراط أشار إلى أن «كل شيء في آسيا أفضل منه في أوروبا»؛ والأمر يعود لطبيعة المناخ وطبيعة المتربة (٥٠٠). تشكل الموجة الثانية لمرض الطاعون الأنطوني دليلًا على تأكيد أبقراط؛ لأنه لم يَتفش في الشرق الأدنى وإنها في أوروبا الوسطى. ويمكن عدّ هذا الخلاف «لصالح آسيا» سببًا مبطنًا في نقل رأس مال الإمبراطورية من روما إلى «روما الجديدة»، أي مال الإمبراطورية من روما إلى «روما الجديدة»، أي القسطنطينية، في أوائل القرن الرابع الميلادي. ومع السكانية وإهمال الإرشادات الصحية.

٢. العصور الوسطى

كانت الجائحة الشبيهة بالجائحة الأنطونية هي الوباء الذي أصاب الإمبراطورية الرومانية في عهد جستنيان الأول (حكم من ٥٢٧ إلى٥٦٥م) وسميت الجائحة باسمه (جائحة يوستينيانيكا):

... كانت هناك جائحة اقترب بسببها الجنس البشري كله من الفناء (١٥٠).

على الأرجح بدأت في مصر عام ١٥٥١.

«بدأت ... في بيلوز Pelusium، ثم تشعبت واتجهت نحو الإسكندرية وباقي مصر، وفي الاتجاه الآخر جاءت إلى فلسطين على حدود مصر. ومن هناك

انتشرت في جميع أنحاء العالم، وكانت تتنقل كلما راق لها ذلك؛ لأنها بدت وكأنها تحرك آفاتها غير آبهة بأحد، وراحت تنتشر في كلا الاتجاهين إلى نهايات العالم، كما لو أنها كانت خائفة من أن تفلت منها زاوية ما من الأرض؛ لأنها لم تترك جزيرة ولا كهفًا ولا سلسلة جبال كان سكانها بشرًا؛ وإذا كانت قد مرت بأرض ما، ولم تفتك بساكنيها أو لم تبال بهم، فإنها تعود في وقت لاحق؛ ولم تمس على الإطلاق أولئك الذين عانوا في السابق أشد الأذى، لكنها تأبى أن ترحل عن تلك الأرض حتى تترك حكاية موتاها المأساوية والخطيرة، بحيث يتوافق العدد بالضبط مع عدد الموتى الذين قتلوا في المناطق المجاورة. وكانت هذه الجائحة دائمًا تبدأ من الساحل، ثم تنتقل إلى الداخل»(٥٠٠).

وفي سنتها الثانية وصلت الجائحة إلى القسطنطينية. وكانت الأعراض كالآتى:

«... أصيب [الناس] ... بحمى مفاجئة، بعضهم عند استيقاظه من النوم، وبعضهم أثناء تجوله، وبعض آخر أثناء انشغالهم دون أي مبالاة لما كانوا يفعلونه. لم يتغير لون البشرة عن لونه الطبيعي، ولم ترتفع درجة الحرارة كثيرًا كعادتها عند الإصابة بالحمى، ولم يحدث أي التهاب. وكانت الحمى بهذا الضعف منذ بدايتها حتى المساء، ولم يشتبه المرضى أو حتى الطبيب الذي لسهم في أي خطر. وكان من الطبيعي، بعد ذلك، ألا يتوقع أحد ممن أصيبوا بالمرض أن يموت بسببه. ولكن في اليوم نفسه في بعض الحالات، وفي حالات أخرى في اليوم التالي، وفي البقية بعد أيام قليلة، ظهر طفح دمّ لي؛ وهذا لم يحدث فقط في أسفل البطن، ولكن أيضًا داخل الإبط، وفي بعض الحالات أيضًا ولكن أيضًا داخل الإبط، وفي بعض الحالات أيضًا حول الأذنين، وفي أماكن مختلفة من الفخذين "(٢٥).

وغني عن القول: إن المرض نكب عاصمة الإمبراطورية؛ ٥٠٠٠ شخص يموتون كل يوم فيها (٧٠٠). حتى الإمبراطور مرض، لكنه تمكن من التعافي بسرعة (٨٠٠). وكها أسلفنا، انتشر المرض شرقًا نحو آسيا الصغرى وبلاد فارس (٩٠٠)، وغربًا نحو إيطاليا وجميع أراضي البحر الأبيض المتوسط تقريبًا. مرسيليا، على سبيل المثال، أصيبت إصابة بالغة:

«بها أن ... مدينة مرسيليا كانت مريضة بطاعون قاتل، يبدو من المناسب تقديم المزيد من التفاصيل عما عانتُه المدينة ... سفينة من إسبانيا رست في الميناء ببضاعتها المعتادة، وللأسف جلبت بذور هذا المرض. واشترى كثير من المواطنين بضائع مختلفة منها، وسرعان ما لقت أسرة واحدة مكوَّنة من ثهانية أشخاص مصرعها، ومات جميع نزلاء السفينة بسبب هذا الطاعون. ونيران الطاعون لم تنتشر من فورها في جميع المنازل، لكنها بعد وقت وجيز أصبحت كالنار في الهشيم، اجتاحت المدينة بأكملها. وبينها يهلك أهل المدينة، ذهب الأسقف واعتكف في كنيسة القديس فيكتور مع القلائل الذين بقوا معه بعد ذلك، حيث كرس نفسه للصلاة والمراقبة، داعيًا الله أن يوقف الموت برحمته ويسمح للناس أن يرقدوا بسلام. اختفى الطاعون لشهرين، وعندما عاد الناس إلى المدينة، واطمأنوا، عاد المرض مرة أخرى وهلك الذين عادوا. ولاحقًا، تعرضت المدينة لهجهات عدة مذا الموت»(٦٠).

حتى شيال أوروبا وبلاد فارس اجتاحها الوباء (١٦). وقبل حلول سنة ٤٩م اختفت الجائحة. ومع ذلك، أصيبت أيرلندا في عام ٥٥٠م. وبعد نحو مئة عام، في عام ٦٦٤م (٢٢)، عادت الجائحة مرةً

أخرى. ولعل ما ميز التاريخ الأيرلندي هو التخفيض المتكرر لعدد السكان حتى القرن التاسع عشر. وغنى عن القول إن الجائحة أدت إلى تهجير سكان المناطق المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط أيضًا. فقدت الإمبراطورية الرومانية الشرقية، المعروفة باسم الإمبراطورية البيزنطية، حيويتها هناك إلى الأبد (١٣). ونتيجة لذلك، فإن الخسائر الإقليمية التي عانتها الإمبراطورية في القرن السابع كانت موجودة بالفعل. وخلال القرن الثامن، جائحة أخرى أثرت في صلب الأراضي البيزنطية، وبالتحديد البيلوبونيز. وفي عهد قسطنطين الخامس (٧٤١-٧٧٥م) الوباء «العالمي» الذي انتشر في ذلك الوقت دمر هذه المنطقة بكل ما في الكلمة من معنى. لكن، لماذا أخليت بيلوبونيز في ذلك الوقت دون غيرها من مناطق الإمبراطورية؟ لسوء الحظ، ندرة المصادر لا تسمح لنا بالبحث عن كثب في الإجابة عن هذا السؤال. مهم كانت حقائق الأمور، فإن السلطات الإمبراطورية، وللتغلب على تهجير سكان البيلوبونيز التالي، قد سمحت ضمنيًا مجرة القبائل السلافية إلى هناك. لذلك، في القرن التاسع كانت بيلوبونيز مأهولة بالكامل تقريبًا من جانب السلاف^(٢٤). وفقًا لذلك، استبدل اسم موريا (Morea) باسم شبه الجزيرة القديمة (١٥٠). ومع ذلك، فإن الوافدين الجدد سرعان ما أصبحوا إغريقيين، ويرجع الفضل في ذلك بشكل رئيس إلى عمل الكنيسة الأرثو ذكسية المسيحية.

وبعد ذلك، وباء آخر دق ناقوس الخطر في عالم العصور الوسطى، وهو الموت الأسود، في القرن الرابع عشر، خلال المدة ١٣٤٨–١٣٥٠م. والشكر لهذا الطاعون الرهيب، أو نسخه، الدبلي والالتهاب

الرئوي؛ لأنه وهب البشرية تحفة أدبية، «ديكاميرون» لجيوفاني بوكاتشيو، التي نُشرت عام ١٣٥٣م (٢٦٠). بفضل هذا الكتاب، نعلم بوضوح أن الطاعون كان دمّليًّا. كها أصيبت مدينة فلورنسا الإيطالية، فهرب عشرة شبان من المدينة وانسحبوا إلى الريف في انتظار انتهاء المرض الفتاك (٢٠٠). كانوا محظوظين بها يكفي للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، فقد عانت أوروبا بأكملها فقدان ثلث سكانها؛ كها أصيبت الدول الإسلامية.

ومن المعروف اليوم أن المرض «اجتاح» أوروبا من المناطق الساحلية للبحر الأسود عن طريق الفئران المصابة التي «سافرت» بحراً على متن السفن الإيطالية. وقد أُثْرِيَتْ، بعد ذلك، اللغة اليونانية في العصور الوسطى والحديثة بمصطلح جديد (بونتيكوس؛ pontikos والذي يعني الآن «فأر»، الكلمة القديمة هي (mys). بونتيكوس: هي صفة تشير إلى شخص أو شيء وهي مشتقة من «بونتوس»؛ منطقة على الساحل الجنوبي للبحر الأسود. وبالرجوع لليونانيين والرومان القدماء، كان البحر الأسود عندهم هو يوكسين بونتوس (Euxine mures). كانت «الفئران المنتشرة»؛ باللاتينية (Pontos لكنها لم تعد خطيرة للغاية (المجر الأسود، استبدل اسم تلك الفئران بنقل الوباء من البحر الأسود، استبدل اسم تلك الفئران بنقل الوباء من البحر الأسود، استبدل اسم pontikos

وبصرف النظر عن ذلك، فإنه من الجدير، إن جاز التعبير، الانتباه إلى الحديث عن أمور الآخرة الذي وصف «المغامرة العالمية» في ذلك الوقت. حيث كانت التكهنات حول الأبدية في العالم شائعة في المناقشات الفلسفية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية آنذاك.

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

واتفق غالبية علماء الدين المسلمين مع فكرة أن الله هو «الوجود الضروري»، في حين أن العالم؛ أي كل شيء ما عدا الله هو «كائن محتمل» (٢٩٠). علاوة على ذلك، فإن الأخير إما كائن مكاني (متحيز) أو حادث متأصل (حالُّ) في الكائن المكاني (٧٠٠). والله «رب العالمين» طبعا (١٧٠). إذن، هل يمكن عَد الوباء الذي أصاب «العالم المتحضر» في ذلك الوقت بمنزلة «تحذير النهاية» للبشرية من جانب القاهر؟ هل على الناس أن ينادوا «يا الله هذا يوم القيامة؟» (٢٧٠).

المناهم المالات المالات على والمالات المالات على والمالات

نسخة طبق الأصل من الصفحة الثالثة من مخطوطة للقرآن الكريم، ١: ٤-٧ (الجزء الأخير من سورة الفاتحة) الإنسان دائمًا في حاجة إلى الله. (مجموعة خاصة، ألمانيا.)

لم يكن؛ ولكن حان وقت إحياء الطب الأوروبي. تعلم الرومان إلى حد ما من أخطائهم في موضوعات النظافة. ولكن القواعد التي وضعوها موضع التنفيذ قد نسيت خلال العصور الوسطى. أضف إلى ذلك، أن استمرار الحروب والمجاعات وسوء التغذية الذي أعقب ذلك بسبب أساليب الزراعة الخاطئة؛ أدى إلى إضعاف سكان أوروبا(٧٣). وقلة من الأطباء الجديرين بالثقة، منهم العرب فقط، الذين ترجموا ودرسوا الكتابات الطبية التي كتبها الإغريقيون القدماء، وصنفوا على أنهم أطباء أكْفَاء (٧٤). فهارون الرشيد، الخليفة العباسي الخامس الذي حكم في المدة (٧٨٦-٨٩٩م)، وكذلك عبدالرحمن الثالث، أمير قرطبة (٩١٢-٩٢٩م) وبعد ذلك الخليفة الأول لقرطبة (٩٢٩-٩٦١م)، أثبتوا أنهم رعاة عظهاء لتعلم اللغة اليونانية وبخاصة لغة الطب(٥٠٠). وهكذا، كان ابن سينا (٩٨٠-١٠٣٧م)، الموسوعي الفارسي، الاسم الأول في الطب الإسلامي بسبب كتابه «القانون في الطب»، عندما تُرجم إلى اللاتينية، قلل من سلطة جالينوس نفسه لنحو أربعة قرون(٧٦). كذلك «تعليقات» و «ملخصات» ابن رشد (١١٢٦-١١٩٨م) على أعمال أرسطو التي أدخلت الأرسطية إلى العالم الإسلامي(٧٧). لهذا السبب يَعُدُّ دانتي أليغييري، في قصيدته «الكوميديا الإلهية» (بالإيطالية: -Divina Com media)، أن العالمِين المسلِمَين (ابن سينا وابن رشد) هما من حافظا على تراث أبقراط وجالينوس:

... أبقراط وابن سينا وجالينوس، وابن رشد، الشارح العظيم (٨٧).

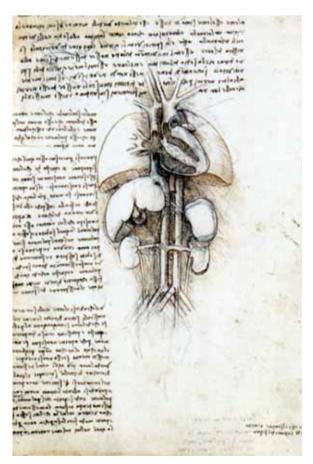
وبعد أن وصل الأمر إلى مثل هذه الحال في أيدي المسلمين، لم يكن مقدراً لتعاليم جالينوس أن تنتقل مرة أخرى إلى الغرب(٧٩). كان أديلارد باث (١٠٨٠)

ومصر والجزيرة العربية، وكان يجيد اللغة العربية وكذلك معجبًا صريحًا بالعلوم الإسلامية. فالأخير اعتمد على التفكير، بينها كان الفلاسفة الأوروبيون يكررون ما قالته بالفعل «الشخصيات البارزة» (١٨٠٠). وقد ألف، بعد ذلك، باللاتينية Quaestiones naturales «الأسئلة الطبيعية»، باللاتينية والعلمي لأوروبا إلى أسباب أخلاقية بشكل الفكري والعلمي لأوروبا إلى أسباب أخلاقية بشكل رئيس (١٨٠). بعبارة أخرى، كان أديلارد باث أول مناصر مهم للمعرفة الإسلامية والأساليب العلمية في أوروبا.

لقد كان محقًا؛ لأن أوروبا المسيحية كانت تمر في ذلك الوقت بعصر مظلم آخر. ونتيجة لذلك، فإن كثيرًا من النصوص الفلسفية والعلمية المهمة التي كتبها اليونانيون القدماء تُرجمت أولًا إلى العربية، ثم إلى اللاتينية فيها بعد. هذا هو السبب في نقل المعرفة عن اليونان القديمة إلى أوروبا في العصور الوسطى بفضل العرب(٢٨). إضافة إلى أن العلوم العربية كانت منفتحة على تأثيرات العلوم الفارسية والهندية الإيجابية. وهكذا، عادت الأفكار اليونانية القديمة إلى أوروبا غنية.

كاد تحسين المعرفة العلمية أن يكون له تأثيرً كبيرً في الجانب الإنساني للطب. حتى أثناء حياة أديلارد، كان من الشائع أن الرهبان كانوا يضطلعون بدور الأطباء والحلاقين في كثير من الأحيان... والجراحين وأطباء الأسنان، بينها كان يُنظر إلى الأديرة على أنها مستشفيات. وكانت توجد كلية الطب في ساليرنو بإيطاليا، لكن من الواضح أنها لم تكن كافية. من جانب آخر، لم تكن الرعاية الإنسانية موجودة، حيث كان المرضى يُحجزون أو يعدمون في أغلب الأحيان. أدى أولًا ثم ينفون أو يعدمون في أغلب الأحيان. أدى نقل الأعمال اليونانية القديمة عن طريق الترجمات من

العربية إلى اللاتينية إلى إحياء المعرفة في جميع أنحاء العالم المسيحي الأوروبي. كلف الموت الأسود في القرن الرابع عشر حياة الملايين من البشر. لقد أصاب الوباء نهاية حقبة وبداية وشيكة لحقبة جديدة. في الواقع، خلال القرن السادس عشر، قام الطبيب الفرنسي آنوس فويس؛ باللاتينية (Anutius Foesius المونانية الكلاسيكية م]) بترجمة أعمال أبقراط كلها من اليونانية الكلاسيكية إلى اللاتينية، ثم قام بتصحيح النص اليوناني أثناء عملية الترجمة (مولدت العلوم الطبية من جديد في أوروبا.



في نهاية العصور الوسطى، وبخاصة بعد سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين عام ١٤٥٣م، تقدم الطب مرة أخرى. اللوحة تتضمن دراسة تشريحية لقلب الإنسان ورئتيه، رسمها ليوناردو دافنشي (١٤٥٦-١٥١٩م).

Johannes Nathan & Frank Zöllner, *Leonardo da* : المصدر Vinci. Disegni, 2014, Köln: Taschen

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

٣. العصر الحديث

كان انتشار الجائحة الأكثر فتكًا في تاريخ البشرية في عام ١٩١٨م. وظلت تُعرف باسم «الأنفلونزا الإسبانية» أو «الجريب الإسباني» حتى اليوم؛ لأن أفضل وصف لها كان في إسبانيا وليس لأن هذا البلد المتوسطي كان الأكثر إصابة. وعلى الرغم من إصابة الملك ألفونس الثالث عشر بالمرض في مايو ١٩١٨م (١٩٠١)؛ إلا أنه تعافى بعد شهرين؛ وقد أعلنت الصحافة الإسبانية شفاءه على أنه «انتصار» (٥٠٠). لذلك، رأى العلماء الإسبان أن أغلبية سكان بلادهم لديهم مناعة، وبفضل المعلومات التي قدمتها الصحف عن «مرض العاهل» في البداية، تمكنوا من دراسة المرض وتقديم تقرير عن تطوره.

ما هو بالضبط؟ هل هو الأنفلونزا، وفقًا للمصطلح الإيطالي الدولي، جريب (grippe)؟ أعراض هذا الأخير قدمت بشكل تفصيلي منذ زمن بعيد، في العصور القديمة. وفقًا للأطباء اليونانيين في العصور القديمة، يبدأ الجريب بسعال المريض وينتهى بإتلاف رئتيه (٢١). ولكن، هذه الأعراض الدقيقة لم تظهر كاملة أثناء جائحة عام ١٩١٨م (٨٧). مهم تكن حقيقة الأمر، فإن الوباء المعنى بدأ على الأرجح في ٤ مارس ١٩١٨م، في الولايات المتحدة، في كامب فونستون، كانساس (٨٨٠). في ذلك اليوم، أُدخِلَ ١٠٧ جنود إلى المستشفى لأنهم وُجدوا مصابين «بنوع خطير من الأنفلونزا»(٨٩). انتشر المرض بسرعة في جميع أنحاء المعسكر وفي مدة وجيزة من الزمن، أُصِيبَ على الأغلب ٢٠٠٠٠ رجل مقيمين في المعسكر (٩٠٠). الحل الذي طُرح آنذاك تبين أنه كارثى. فالمرضى الذين تماثلوا للشفاء بشكل سريع، أرسلوا للقتال في أوروبا، حيث كانت الحرب العالمية الأولى مستعرة؛ وأصبح «الفتية»، الذين زُعم شفاؤهم، بمنزلة ناقلات التلوث إلى جميع أنحاء أوروبا(٩١).



نقش على الخشب لروجر جريلون (١٨٨١-١٩٣٨م) ملك الموت يأخذ ضحية الوباء. (مجموعة خاصة، رومانيا)

لاذا؟ لأن الحرب آنذاك كانت «حرب الخنادق». وهذا يعني أن الجنود تجمعوا في خنادق مليئة بالفئران، في قذارة لا توصف، وكانوا يعانون سوء التغذية بشكل مطرد، وكثيراً ما يتجاهلون حتى أبسط قواعد النظافة، ولا يهتمون إلا ببقائهم على قيد الحياة خوفًا من حراب العدو والقذائف التي تحلق فوق رؤوسهم ... كانت «طريقة الحياة» الجهنمية هذه، هي العامل الفعال بامتياز في العدوى. وبالطبع، طوقت الجائحة كلا المعسكرين في العدوى. وبالطبع، طوقت الجائحة كلا المعسكرين برلين، أصيب ١٦٠،٠٠٠ شخص (٢٩)، والمفارقة كما قد تبدو، حتى الجيش السويسري الصغير أهلك بسبب «الإنفلونزا» (٣٠). وفي فيلادلفيا بالولايات المتحدة، ثوفي من ٢٥٠ شخصًا في يوم واحد فقط (١٩٠). وغني عن

التعريف أن مأساة الجائحة انتشرت في الصين والهند وشمال إفريقيا أيضًا (٩٥).

وفي اليونان، كان للبيلوبونيز النصيب الأكبر من الوباء. وقد عانى سكانها المحافظون بشكل كامل سوء التغذية؛ بسبب الحصار البحري لساحلها من جانب السفن الحربية للوفاق. ومع ذلك، كانت الوفيات قليلة نسبيًّا. والقواعد الصحية المفروضة بشدة هناك عقب تأسيس جمهورية يونانية مستقلة، في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، مثل تبييض العتبات والأرصفة، حدَّت بشكل كبير من انتشار المرض (٩٦).

LN4/3 Iron Jelloids THE RELEASE COME

تطهير الحافلة (لندن، ۱۹۱۹م). ذهب سدًى ... المصدر: Purnell's History of the 20th Century

على أية حال، انتهى الوباء «في أحوال غامضة» في ربيع عام ١٩١٩م، بعد أن دمَّر ألمانيا المهزومة فعليًّا (٩٧٠). قُدِّرَ عدد القتلى في العالم بنحو ٩٠،٠٠٠،٠٠٠ شخص (٩٨٠). لم تُدرس كيفية نهاية المرض بعمق حتى الآن. إضافة لذلك، يُقال إنه في عام ١٩٣٣م اختُرع اللقاح اللازم ... ولكن كان الأوان قد فات.

الخاتمة

فيروس كورونا اليوم

بقدر ما يمكن للمرء أن يعرف اليوم، فقد بدأت جائحة كورونا COVID-19 في مقاطعة هوبي، ووهان، الصين، في ١٧ نوفمبر ٢٠١٩م (٩٩). حتى الآن (النصف الأخير من شهر سبتمبر ٢٠٢٠م)، أبلغ عن أكثر من ٣٣ مليون حالة إصابة، منها نحو مليون حالة وفاة (١٠٠٠).

فيها يتعلق بالعلاج، فإن التدخلات الفردية نشطة. ومع ذلك، فإن أفضل طريقة للوقاية من المرض هي تجنب دخول الفيروس إلى جسم الإنسان (۱۰۰۰)؛ لذلك، فإن أكثر طرق العدوى المحتملة هي الآتية:

- أ) الفم، فمنه ينتشر الفيروس بشدة إلى تجويف الأنف والأذن(١٠٢).
- ب) الأنف، فالعدوى قادرة على الوصول إلى البلعوم الأنفي والرئتين حتى تجويف الجمجمة (١٠٣).
- ت) الحيز البلعومي الخلفي، في هذه الحالات، قد تحدث مشاكل تنفسية خطيرة وإصابات قلسة (١٠٤).
- ث) العين، حيث يمكن للفيروس أن يخترق نواة الدماغ المتوسط وجذع الدماغ (١٠٠٠).

ΔF

العلة الدولية للدراسات الإنسانية

ج) الأذن، ومن ثم فمن المحتمل أن يصل الفيروس إلى الرئتين عن طريق نفير أوستاش والبلعوم الأنفي والحنجرة والقصبة الهوائية (١٠٦٠).

مها كانت الأسباب، فيما يتعلق بالوقاية والعلاج من المرض، تُعَدُّ البنيةُ التحتية الصحية، وأحوال السكان المعيشية، وكذلك متوسط عمر الأشخاص المعنيين أمورًا مهمةً، على الرغم من أنه من غير الممكن حتى الآن الاستنتاج، كما هو الحال بالنسبة لأوروبا بأكملها، فإن بعض البيانات المتعلقة باليونان يمكن الوثوق بها. وأهمها ارتفاع نسبة

المسنين (٢٢ من كل ١٠٠ شخص تبلغ أعارهم ٥٠ سنة فأكثر) فضلًا عن عدم كفاءة النظام الصحي (١٠٠٠) المزمنة. ومع كل هذا، من غير المرجح أن يرتفع معدل وفيات السكان خلال العام الحالي (٢٠٢٠م) بسبب جائحة كورونا 19 COVID العيشية إلا أن هناك مشكلة كبيرة تنشأ عن الأوضاع المعيشية للاجئين والمهاجرين. وكها أسلفنا، هم مجمّعون في مخيات مهيأة لانتشار المرض (١٠٠١). ومن ثَمّ، في ظل هذا الوضع يجب تقديم المساعدة الإنسانية في المقام الأول.

- Hippocrates, Of the Epidemics. Translated by Francis Adams, I, 2.5.
 (http://classics.mit.edu/Hippocrates/epidemics.1.i.html [retrieved on September 29, 2020]).
- 2- Alessandro Manzoni, *I promessi sposi* in *Opere*. Edited by Lanfranco Caretti (1965, Milan: U. Mursia & C.), p. 678 ff.
- 3- Plutarch, *Isis and Osiris*. Translated into English by Frank Cole Babbitt (1936, Cambridge MA: Loeb Classical Library), 79.
- 4- Diodorus Siculus, *The Library of History*. Translated into English by Francis R. Walton. (1957, Cambridge MA: Loeb Classical Library), XL, 3.
- 5- Giuseppe Emanuele Ortolani, *Biografia degli uomini illustri della Sicilia*, vol. IV (1821, Naples: Nicola Gervasi), p. 3.
- 6- Plutarch, Isis and Osiris, 79.
- 7- Plutarch, Isis and Osiris, 79.
- 8- Charles Diehl, *Figures byzantines*. Translated into Greek by Stella Vourdoumpa (Athens: Bergadēs, 1969), pp. 12, 262ff.
- 9- Ibid., p. 667.
- 10- Daniel Defoe, *A Journal of the Plague Year* (1722, London). https://www.gutenberg.org/files/376/376-hhtm (retrieved on September 29, 2020).
- 11- Ibid.
- 12- Ibid.
- 13- Ibid. See also Alessandro Manzoni, *I promessi sposi*, p. 664.
- 14- Policarpo Petrocchi, *Piccolo dizionario della lingua italiana* (1961, Milan: Antonio Vallardi), p. 661, entry "quarantena".
- 15- "European Centre for Disease Prevention and Control. An Agency of the European Union." (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases [retrieved on September 29, 2020].)
- 16- Ibid.
- 17- Ibid.
- 18- https://gr.usembassy.gov/covid-19-information/ (retrieved on September 30, 2020).
- 19- "European Centre for Disease Prevention and Control. An Agency of the European Union." (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases [retrieved on September 30, 2020].)
- 20- https://gr.usembassy.gov/covid-19-information/ (retrieved on September 30, 2020).
- 21- Ibid.

- 22- "National [Greek] Organization of Public Health" https://eody.gov.gr/wp-content/uploads/2020/09/covid-gr-daily-report-29-09-20.pdf (retrieved on September 30, 2020).
- 23- Ibid.
- 24- Information gathered by the author through oral testimonies.
- 25- The Thoughts of the Emperor Marcus Aurelius Antoninus. Translated into English by George Long (1864, Boston: Ticknor and Fields), IX, 2; G. Campanini & G. Carboni, Vocabolario latino-italiano, italiano-latino (1961, Turin: G. B. Paravia), p. 616, entries "pestis", "pestilentia", "pestilitas", "pestilens", and "pestifere".
- 26- Homer, Iliad (1963³, Oxonii e Typographeo Clarendoniano), I, 3-4, 10.
- 27- Homer, *Iliad*, I, 43-52.
- 28- Homer, *Iliad*, I, 92-100.
- 29- Homer, *Iliad*, I, 308-317.
- 30- Arist. P. Kouzēs (professor of Medical History at the University of Athens), entry "loimos" (= pestilence), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (= The Great Greek Encyclopedia), vol. XVI (1931, Athens: "Pyrsos"), p. 212A-B.
- 31- Ibid.
- 32- Diodorus Siculus, *The Library of History*. Translated into English by Francis R. Walton. (1957, Loeb Classical Library), XL, 3.
- 33- Thucydides, History of the Peloponnesian War (1966, Oxonii e Typographeo Clarendoniano), II, 47
- 34- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 48.
- 35- Thucydides, History of the Peloponnesian War, II, 47, 48.
- 36- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 49.
- 37- Lucretius, *On the Nature of Things*, VI. Translated into English by Cyril Bailey (1948, Oxford: Clarendon Press), p. 276.
- 38- Thucydides, History of the Peloponnesian War, II, 50.
- 39- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 51.
- 40- Thucydides, History of the Peloponnesian War, II, 53.
- 41- Hippocrates, *Epidemics*. Translated into English by W.H.S. Jones (1957, Cambridge, MA: Loeb Classical Library), III, 2-16 ("Constitution").
- 42- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 52.
- 43- A typical example in Aristophanes, *Ecclesiazusae* (1952, Athens: "Papyros"), 311-373.
- 44- Galen, *On the Natural Faculties*. Translated into English by Arthur John Brock (1952, Loeb Classical Library), Introduction, pp. xvi-xvii.

- 45- Hippocrates, *Aphorisms*. Translated into English by Francis Adams, I,1. (http://classics.mit.edu/Hippocrates/aphorisms.mb.txt. [Retrieved on September 28,2020].)
- 46- Ammianus Marcellinus, *Roman Antiquities*. Translated into English by J. C. Rolfe (1939-1940, Loeb Classical Library), XXIII, 6. 24. A good account in Enrique Gozalbes Cravioto & Inmaculada García García, "La primera peste de los Antoninos (165-170). Una epidemia en la Roma Imperial", *Asclepio. Revista de Historia de la Medicina y de la Ciencia*, 2007, vol. LIX, nº 1 (January-June 2007), pp. 7-22.
- 47- Eutropius, *Summary of Roman History*. Translated into English by John Selby Watson (1853, London: Henry G. Bohn), VII, 6.
- 48- Eutropius, Summary of Roman History, VIII, 12.
- 49- Alexandros R. Rankavēs, *Lexikon tēs Hellēnikēs Archaiologias* (= A Lexicon of Greek Archaeology), vol. I (1888, Athens: Anestēs Kōnstantinidēs), entry "Galēnos" (= Galen), p. 179.
- 50- Ibid.
- 51- See for instance Galen, *Method of Medicine*. Edited and translated by Ian Johnston and G. H. R. Horsley (2011, Loeb Classical Library), I, 1-4; IV, 4.
- 52- Vivian Nutton, entry "Galen", *Encyclopaedia Britannica* (January 1^{st,} 2020). https://www.britannica.com/biography/Galen (retrieved on September 21, 2020).
- 53- Hippocrates, On Airs, Waters and Places (1937, Athens: "Papyros"), I, 12.
- 54- Procopius, *History of the Wars*. Translated into English by H. B. Dewing (1971, Harvard University Press), II, 22.
- 55- Procopius, History of the Wars, II, 22.
- 56- Procopius, History of the Wars, II, 22.
- 57- Procopius, *History of the Wars*, II, 22; M. Levchenko, *History of Byzantium*. Translated into Greek by Giannēs N. Vistakēs (Athens, n.d.), p. 116.
- 58- Procopius, *History of the Wars*, II, 22. A. A. Vasiliev, *History of the Byzantine Empire*. Translated into Greek by D. Savramēs (1954, Athens: "Bergadēs"), pp.205-206.
- 59- Procopius, History of the Wars, II, 24.
- 60- Gregory of Tours, *History of the Franks*. Translated into English by Ernest Brehaut, IX, 22. (https://sourcebooks.fordham.edu/basis/gregory-hist.asp#book9 [retrieved on September 28, 2020]).
- 61- Procopius, History of the Wars, II, 24-25.
- 62- Will Durant, *The Story of Civilization*, vol. IV. Translated into Greek by Leōnidas Kavouras (1958, Athens: "Syropuli Frères et C. Cumundureas"), p. 1154.
- 63- Fred M. Donner, *Muhammad and the Believers. At the Origins of Islam* (2010, The Belknap Press of Harvard University Press), pp. 7-8.

- 64- Constantine VII Porphyrogenitus, *De thematibus*, book II. Edited by Immanuel Bekker (1840, Bonn: E. Weber), p. 53.
- 65- The detailed account in Dimitris Michalopoulos, *Fallmerayer et les Grecs* (2011, Istanbul: Les éditions Isis), pp. 10-12.
- 66- Giuseppe Morpurgo, Antologia Italiana (1967, Edizioni scolastiche Mondadori), p. 116.
- 67- Ibid.
- 68- D. N. Papagiannopoulos, entry "mys" (=mouse), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia*, vol. XVII (1931, Athens: "Pyrsos"), pp. 890B-891B.
- 69- Muammer İskenderoğlu, *Fakr al-Dīn al-Razī and Thomas Aquinas on the Question of the Eternity of the World* (2002, Leiden-Boston-Köln: Brill), p. 64.
- 70- Ibid.
- 71- Ibid., p. 69.
- 72- The Holy Qur'an, 37:20. Cf. The Acts of the Apostles, 17:31; The Revelation of Saint John the Divine, 15:1, 16:1-17.
- 73- Will Durant, The Story of Civilization, vol. IV, p. 1154.
- 74- Ibid., p. 1149.
- 75- Galen, On the Natural Faculties. Translated into English by Arthur John Brock, Introduction, p. xix.
- 76- Ibid., p. xx.
- 77- Ibid., p. xix.
- 78- Dante, Inferno, IV, 143-144.
- 79- Galen, On the Natural Faculties. Translated into English by Arthur John Brock, Introduction, p. xx.
- 80- Will Durant, *The Story of Civilization*, vol. IV, p. 1155; Étienne Gilson, *La philosophie au Moyen-Âge*, vol. I (1922, Paris: "Payot & Cie"), p. 62.
- 81- Abelard of Bath, *Conversations with his Nephew on the Same and the Different, Questions on Natural Sciences and on Birds.* Edited and translated by Charles Burnett (1998, Cambridge University Press), p. 81ff.
- 82- Cf. Lawrence I. Conrad, "The *Mawālī* and early Arabic Historiography" in Monique Bernards and John Nawas (eds.), *Patronate and Patronage in Early and Classical Islam* (2005, Leiden-Boston: Brill), pp. 381-409.
- 83- A New Biographical Dictionary or Pocket Compendium: Containing a Brief Account of the Lives and Writings of the Most Eminent Persons (1794, London), entry "Foesius (Anutius)".
- 84- John M. Barry, *The Great Influenza*. *The Story of the Deadliest Pandemic in History* (2005, Penguin Books), p. 171,

- 86- D. I. Asimēs, entry "grippē" (grippe), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia*, vol. VIII (1929, Athens: "Pyrsos"), p. 736C.
- 87- Ibid.
- 88- Alfred W. Crosby, *America's Forgotten Pandemic. The Influenza of 1918* (2003², Cambridge University Press), p. 19.
- 89- Barry Turner, "The Pandemic of Grippe", p. 906.
- 90- Ibid.
- 91- Ibid.
- 92- Ibid.
- 93- Ibid.
- 94- Ibid.
- 95- Ibid.
- 96- Information gathered by the author during journeys throughout the Peloponnese.
- 97- Barry Turner, "The Pandemic of Grippe", p. 906.
- 98- John M. Barry, The Great Influenza..., p. 452.
- 99- https://fr.wikipedia.org/wiki/Pand%C3%A9mie de Covid-19 (retrieved on September 28, 2020).
- 100- https://en.wikipedia.org/wiki/COVID-19 pandemic (retrieved on September 28, 2020).
- 101- Michael M. Nikoletseas, COVID 19 Loci of Infection. Transport Pathways and Mechanisms (2020, U.S.A. [s.l.]), p. 7.
- 102- Ibid., p. 9.
- 103- Ibid., p. 10.
- 104- Ibid., p. 12.
- 105- Ibid., p. 14.
- 106- Ibid., p. 16.
- 107- Byron Kotzamanis (professor of Demography at the University of Thessaly), "Hē exelixē tēs thnēsimotētas stēn Hellada" (=The mortality's progress in Greece), *Demo News*, No. 39 (2020), p. 4.
- 108- Ibid.
- 109- Information gathered by the author.

- Adelard of Bath, Conversations with his Nephew on the Same and the Different, Questions on Natural Sciences and on Birds. Edited and translated into English by Charles Burnett (1998, Cambridge University Press).
- Ammianus Marcellinus, Roman Antiquities. Translated into English by J. C. Rolfe (1939-1950, Loeb Classical Library).
- Aristophanes, Ecclesiazusae (1952, Athens: "Papyros").
- Constantine VII Porphyrogenitus, De thematibus. Edited by Immanuel Bekker (1840, Bonn: E. Weber).
- Dante, Inferno. Edited by Dino Provenzal (1961, Edizioni scolastiche Mondadori).
- Defoe, Daniel, A Journal of the Plague Year (1722, London). https://www.gutenberg.org/ files/376/376-h/376-h.htm (retrieved on September 29, 2020).
- Diodorus Siculus, The Library of History. Translated into English by Francis R. Walton (1957, Loeb Classical Library).
- "European Centre for Disease Prevention and Control. An Agency of the European Union." (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases [retrieved on September 29, 2020].)
- Eutropius, Summary of Roman History. Translated into English by John Selby Watson (1853, London: Henry G. Bohn).
- Galen, A Method of Medicine to Glaucon. Edited and translated into English by Ian Johnston (2016, Loeb Classical Library).
- Idem, Hygiene. Edited and translated into English by Ian Johnston (2018, Loeb Classical Library).
- Idem, Method of Medicine. Edited and translated into English by Ian Johnston and G. H. R. Horsley (2011, Loeb Classical Library).
- Idem, On the Natural Faculties. Translated into English by Arthur John Brock (1952, Loeb Classical Library).
- Gregory of Tours, History of the Franks. Translated into English by Ernest Brehaut.(https:// sourcebooks.fordham.edu/basis/gregory-hist.asp#book9 [retrieved on September 28, 2020]).
- Hippocrates, *Aphorisms*. Translated into English by Francis Adams. (http://classics.mit.edu/Hippocrates/aphorisms.mb.txt. [Retrieved on September 28, 2020].)
- Idem, Of the Epidemics. Translated into English by Francis Adams. (http://classics.mit.edu/Hippocrates/epidemics.1.i.html [retrieved on September 29, 2020].)
- Idem, Epidemics, books I & III. Translated into English by W.H.S. Jones (1957, Loeb Classical Library).
- Idem, On Airs, Waters and Places (1937, Athens: "Papyros").

- Homer, *Iliad* (1963³, *Oxonii e Typographeo Clarendoniano*).
- Lucretius, *On the Nature of Things*. Translated into English by Cyril Bailey (1948, Oxford: Clarendon Press).
- Manzoni, Alessandro, *I promessi sposi* in *Opere*. Edited by Lanfranco Caretti (1965, Milan: U. Mursia & C.).
- Plutach, *Isis and Osiris*. Translated into English by Frank Cole Babbitt (1936, Loeb).
- Procopius, *History of the Wars*. Translated into English by H. B. Dewing (1971, Harvard University Press).
- The Thoughts of the Emperor Marcus Aurelius Antoninus. Translated into English by George Long (1864, Boston: Ticknor and Fields).
- Thucydides, *History of the Peloponnesian War* (1966, *Oxonii e Typographeo Clarendoniano*).

مواقع إلكترونية:

- Asimēs, D.I., entry "grippē" (grippe), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (=The Great Greek Encyclopedia), vol. VIII (1929, Athens: "Pyrsos"), pp. 736C-738A.
- "Covid-19 Pandemic", https://en.wikipedia.org/wiki/COVID-19_pandemic (retrieved on September 29, 2020).
- Kotzamanis, Byron (professor of Demography at the University of Thessaly), "Hē exelixē tēs thnēsimotētas stēn Hellada" (= The mortality's progress in Greece), *Demo News*, No. 39 (2020), http://www.e-demography.gr (retrieved on September 25, 2020).
- Kouzēs, Arist. P. (professor of Medical History at the University of Athens), entry "loimos" (= pestilence), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (=The Great Greek Encyclopedia), vol. XVI (1931, Athens: "Pyrsos"), pp. 212A.
- National [Greek] Organization of Public Health" https://eody.gov.gr/wp-content/uploads/2020/09/covid-gr-daily-report-29-09-20.pdf (retrieved on September 30, 2020).
- Nikoletseas, Michael M., Covid 19 Loci of Infection. Transport, Pathways and Mechanisms, 2020 U.S.A. (s.l.).
- "Pandémie de Covid-19"
 https://fr.wikipedia.org/wiki/Pand%C3%A9mie_de_Covid-19 (retrieved on September 29, 2020).

العموميات والمعاجم والقواميس:

- A New Biographical Dictionary or Pocket Compendium: Containing a Brief Account of the Lives and Writings of the Most Eminent Persons, 1794, London.
- Campanini G. & Carboni, G., Vocabolario latino-italiano, italiano-latino, 1961, Turin: G. B. Paravia.

- Durant, Will, *The Story of Civilization*, vols. I-IX. Translated into Greek by Leōnidas Kavouras et al., 1958-1966, Athens: "Syropuli Frères et C. Cumundureas".
- Gilson, Étienne, La philosophie au Moyen-Âge, vols. I-II, 1922, Paris: "Payot & Cie".
- Levchenko, M., *History of Byzantium*. Translated into Greek by Giannes N. Vistakes, n.d., Athens.
- Morpurgo, Giuseppe, *Antologia Italiana*, 1967, Edizioni scolastiche Mondadori.
- Ortolani, Giuseppe Emanuele, *Biografia degli uomini illustri della Sicilia*, vols. I-IV, 1818-1821, Naples: Nicola Gervasi.
- Petrocchi, Policarpo, *Piccolo dizionario della lingua italiana*, 1961, Milan: Antonio Vallardi.
- Rankavēs, Alexandros R., *Lexikon tēs Hellēnikēs Archaiologias* (= A Lexicon of Greek Archaeology), vols. I-II, 1888-1991, Athens: Anestēs Kōnstantinidēs.
- Vasiliev, A.A., *History of the Byzantine Empire*. Translated into Greek by D. Savramēs, 1954, Athens: "Bergadēs".

الدراسات:

- Barry, John M., *The Great Influenza. The Story of the Deadliest Pandemic in History*, 2005, Penguin Books.
- Conrad, Lawrence I., "The *mawālī* and early Arabic historiography", in Monique Bernards & John Nawas (eds.), *Patronate and Patronage in Early and Classical Islam*, 2005, Leiden-Boston: Brill, pp. 370-425.
- Cravioto, Enrique Gozalbes & García, Inmaculada García, "La primera peste de los Antoninos (165-170). Una epidemia en la Roma Imperial", *Asclepio. Revista de Historia de la Medicina y de la Ciencia*, 2007, vol. LIX, nº 1 (January-June 2007), pp. 7-22.
- Crosby, Alfred W., *America's Forgotten Pandemic. The Influenza of 1918*, 2010, Cambridge University Press.
- Donner, Fred M., *Muhammad and the Believers. At the Origins of Islam*, 2010, The Belknap Press of Harvard University Press.
- İskenderoğlu, Muammer, Fakr al-Dīn al-Razī and Thomas Aquinas on the Question of the Eternity of the World, 2002, Leiden-Boston-Köln: Brill.
- Michalopoulos, Dimitris, Fallmerayer et les Grecs, 2011, Istanbul: Les éditions Isis.
- Nutton, Vivian, entry "Galen", *Encyclopaedia Britannica* (January 1^{st,} 2020). https://www.britannica.com/biography/Galen (retrieved on September 21, 2020).
- Papagiannopoulos, D.N., entry "mys" (mouse), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (= The Great Greek Encyclopedia), vol. XVII (1931, Athens: "Pyrsos") pp. 890B-891B.
- Turner, Barry, "The Pandemic of Grippe", in *Purnell's History of the 20th Century*. Translated (anonymously) into Greek, vol. II, 1968, Athens: "Chrysos Typos", p. 906.



القانون الدولي الإنساني وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

د. هدى المراغي

أستاذ القانون الخاص جامعة الأميرة نورة سابقًا.

للمنازعات المسلحة آثارٌ بالغة الضرر على الأطفال، فهي تقلل إلى حد كبير من النمو الطبيعي السويّ؛ بسبب إغلاق المدارس والمستشفيات، وإتلاف المحاصيل، وتدمير الطرق والبني التحتية للدول، وانعدام الأمن والاطمئنان، وهذه الصور تتكرر بغير انقطاع رغم الجهود الدولية لمحاولة التخفيف من تلك المآسى. كذلك لا يفوتنا في هذا السياق التذكير بها يعانيه الأطفال بطريق غير مباشر من مآسى فقْد الآباء والأقارب والانفصال عن الأسر ومشاهدة أقاربهم وهم يُقتلون ويُعذبون، والنزوح عن الديار والتعرض لأعمال القتل وإساءة المعاملة والاعتقال والاحتجاز والاغتصاب والتعذيب والاختطاف، إضافة إلى حرمانهم من التعليم، ويزداد الأمر تدهورًا بانخراط هؤلاء الأطفال وتجنيدهم وإجبارهم على القتال ومعاونة الجيش أو العمل كجواسيس، والجدير بالذكر أن أكثرية الأطفال الجنود تُراوِح أعمارهم بين ١٥ و١٨ عامًا إلا أن بعضهم لا يتجاوز سن السابعة أو الثامنة؛ لذا فقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع نظرًا لما له من أهمية بالغة، وتسليط الضوء على خطورة تجنيد الأطفال، ومحاولة إيجاد حلول وتوصيات عملية لإنقاذ هؤلاء الأطفال في ظل القانون الدولي الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية، الأطفال المجندون، النزاعات المسلحة، القانون الدولي الإنساني.

القانون الدولي الإنساني

وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

د. هدى المراغي

المقدمة

على الرغم من التطور والتنظيم اللذيْنِ وصل إليهما المجتمع الدولي، فإنه على الصعيد العمليّ لم يصل إلى مستوى التوافق والانسجام الذي يمكن من خلاله تجنب وقوع الحروب والنزاعات المسلحة بين الدول، نظرًا لتعارض مصالحها وسياساتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعلى الرغم من وجود منظمة الأمم المتحدة التي تسعى دائمًا من خلال مجلس الأمن الدولي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في العالم، وتقييد حرية الدول من حيث اللجوء إلى الحرب لتسوية نزاعاتها الدولية وحثُّها على اللجوء إلى الطرق السلمية، فإن ذلك يقابل بوجود العديد من الصراعات والنزاعات المسلحة بين كثير من دول العالم، حتى داخل بعض الدول التي تشهد صراعات داخلية، وقد باتت هذه الحروب والنزاعات في تزايد مستمر في مختلف أنحاء العالم، وهو ما ترك آثارًا مدمرة في المناطق التي تشهدها بسبب تطور الأسلحة المستخدمة فيها، ويُعَدّ السكان المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال الذين لا يشار كون العمليات العسكرية، هم الضحايا الذين تُنتَهَك حقوقهم وتُرتَكب ضدهم أبشع الجرائم من إبادة، وقتل، وتعذيب، وتهجير، وغيرها من الأعمال الإجرامية. ولا شك أن الطفل يعد في أثناء النزاعات المسلحة أكثر الفئات تضررًا، وذلك نظرًا لكونه طفلًا ضعيفًا لا يستطيع حماية نفسه من شرور وويلات الحروب. ويعيش الأطفال في كثير من أنحاء العالم أوضاعًا سيئةً وحرجة؛ حيث يُحرَمون من أبسط الحقوق من غذاء، ورعاية صحية، وتعليم؛ بل أكثر من ذلك، فقد لوحظ تزايد ظاهرة مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، فهم اليوم يشاركون في الأعمال العدائية في أنحاء عدة من العالم، ويُجنَّدون في القوات المسلحة، فضلًا عن وجود بعض الحكومات والكيانات المسلحة غير الحكومية التي تشجع أو تجبر الأطفال أحيانًا على المشاركة في الأعمال العدائية، وقد يُدفعون في بعض المناطق التي تدور فيها نزاعات مسلحة إلى الاشتراك في الأعمال العدائية لسد حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى؛ وهو ما يعنى أن الأطفال ليسوا ضحايا النزاعات المسلحة فقط، بل أصبحوا يحملون السلاح، ويلعبون دورًا سلبيًّا في النزاعات المسلحة التي تقع في مناطق كثيرة من العالم^(١). وهذا ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها الجهة صاحبة الوصاية الأصلية في الرقابة على تطبيق القانون الدولي الإنساني والمبادئ التي يحميها، وقد أوضحت ذلك في نشرتها لعام ١٩٨٤م بشأن اشتراك الأطفال في القتال وأعمارهم لا تزيد على اثني عشر عامًا في حروب «الخليج، وأميركا الوسطى، وآسيا، وإفريقيا» وغيرها من دول العالم(٢).

وقد ازداد الوضع تدهورًا، حيث تبين أن هناك ربع مليون طفل يخدمون في قوات مسلحة نظامية أو متمردة، وتبين أن أطفالًا تقل أعهارهم عن ١٨ عامًا يشاركون في ٣٣ نزاعًا مسلحًا، وأن أطفالًا أعهارهم أقل من خمسة عشر عامًا يشاركون في ١٣ نزاعًا مسلحًا(٣).

تشير تقارير منظمة اليونيسيف لسنة ٢٠١٠م إلى أنها رصدت في ١٩ دولة ومنطقة صراع في المدة ما بين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٩م عمليات تجنيد لأحداث وإجبارهم على القتال أو معاونة الجيش أو العمل كجواسيس، ومن بين هذه الدول أفغانستان، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، وكولومبيا، والسودان، وسريلانكا، وبورما. وتذكر هذه الوثائق أن بعض الأطفال ينضمون للجهاعات المسلحة بحثًا عن الحهاية، ومن ثم تستغلّهم هذه الجهاعات. ويرى خبراء اليونيسيف أن إعادة دمج هؤلاء الأطفال المجندين بعد تسريحهم تظل عملية صعبة جدًّا بعد التجربة القاسية التي مروا بها، وهو الأمر الذي يجعلهم أكثر ميلًا لاعتزال المجتمع (٤٠).

كذلك يمكن توضيح تعرض الأطفال الذين يُجنّدون لخطر الألغام الأرضية التي تزرع في النزاعات الداخلية وحالات الفوضى، ويذهب ضحيتها آلاف الأطفال من مدنيين وجنود في الميليشيات والتنظيهات المسلحة، إضافة إلى مخلفات الحروب التي تُترَك كالدُّمَى بين أيادي الأطفال للعبث واللعب بها، ثم يُبْحَث في حماية الأطفال من آثار التشرد القسري، والنزوح الداخلي واللجوء نتيجةً لذلك النزاع المسلح غير الدولي بحثًا عن الأمان، والهروب خوفًا على حياتهم، أو من الزج بهم وتجنيدهم في صفوف القوات الرسمية أو الميليشيات والتنظيهات العسكرية، والنجاة من القتل والتشويه، والزج بالأطفال في المعركة لصالح فصيل ليس لهم في معركته أي مصلحة غير دمار أجسادهم ونفسياتهم.

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة في فلك دور القانون الدولي الإنساني في حماية الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، مما يواجهون من مشكلات نفسية وصحية واجتماعية وحرمانهم من أبسط حقوقهم، وهو الإحساس بطفولتهم، وإحساسهم بدفء الأسرة تحت مظلة القانون الدولي الإنساني.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تناقش موضوع الساعة، الذي تطرقت إليه كثير من الدراسات السابقة، إلا أننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها هؤلاء الأطفال فلذات أكبادنا التي تمشي على الأرض، ونواة المجتمع بالمحافظة عليهم والاهتمام بهم وتنشئتهم تنشئة صحيحة يصلح بها المجتمع وتصلح بها الأمم، وإهمالهم جريمة بشعة يتحمل مسؤوليتها المجتمع الدولي بأسره.

أهداف الدراسة

- توضيح المقصود بالطفل في ظل القانون الدولي الإنساني.
- تحديد المشكلات التي يواجهها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
- ٣. طرح عدد من التوصيات والمقترحات لمواجهة تلك المشكلات.
- إظهار كيفية حماية الأطفال من التجنيد في النزاعات المسلحة في ظل اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق مها.
- ٥. الكشف عن كيفية حماية الأطفال في النزاعات

المسلحة غير الدولية في ظل القانون الدولي الإنساني.

تساؤلات الدراسة

- ١. ما المقصود بالطفل في القانون الدولي الإنساني؟
- ٢. ما المشكلات التي يواجهها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة؟
- ٣. ما دور صناع القرار في الدول والمنظات الدولية المعنية بإيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة؟
- كيفية حماية الأطفال من التجنيد في النزاعات المسلحة في ظل اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها؟
- ٥. كيفية حماية الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية في ظل القانون الدولى الإنساني؟

منهجية الدراسة

نتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث استقاء البيانات من عدد كبير من الأبحاث والدراسات السابقة المنشورة في المجلات العلمية، إضافة إلى رسائل الدكتوراه والماجستير في الجامعات المختلفة، والمقالات والدوريات، بهدف وضع مجموعة من التوصيات للتوجه نحو إيجاد حلول مناسبة؛ لتجنب تلك المشكلات التي يواجهها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

الدراسات السابقة

الطفولة مرحلة مهمة جدًّا منذ قديم الأزل؛ لذلك نجد الكثير من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 251

الموضوع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة أجراها أحمد سي علي عام (٢٠١٨) تحت عنوان: القانون وكيفية حماية الطفل أثناء النزاعات المسلحة. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في توفير الحماية الكافية للأطفال، وقد أوصت هذه الدراسة بتحديد تعريف دقيق للطفل في القانون الدولي الإنساني، واستعمال مصطلحات أكثر دقة وأكثر فاعلية في صياغة نصوص الاتفاقيات الدولية المستقبلية المتعلقة بحقوق الطفل، وحث الدول على ضرورة التوقيع والمصادقة على المواثيق الدولية الأساسية في القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالطفل، كذلك حث مجلس الأمن على اتخاذ قرارات تخلق مناخات مناسبة لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ودراسة أجراها سامح خليل الوادية عام (٢٠٠٨م) تحت عنوان: حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة. تهدف هذه الدراسة إلى حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة وتوضيح أهم معاهدات القانون الدولي الإنساني والجزاءات المترتبة على انتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني.

ودراسة أجراها عبدالحكيم سليمان وادي عام (٢٠١٣م) تحت عنوان: حماية الفئات الهشة في ظل النزاعات المسلحة. تهدف هذه الدراسة إلى حما ية الفئات الهشة، مثل: المرأة والشيوخ والأطفال.

ودراسة أجرتها جامعة منيسوتا عام (١٩٩٥م) تحت عنوان: هماية السكان المدنيين في فترة النزاع المسلح حول القرار رقم ٢ الصادر عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر – جنيف ٣ – ٧ ديسمبر ١٩٩٥م.

ودراسة أجراها إبراهيم القاسم عام (٢٠١٦م) تحت عنوان: تجنيد الأطفال في القانون الدولي الإنساني. مجلة «طلعنا عالحرية»، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى الخطورة التي يعانيها الأطفال من جراء تجنيدهم في النزاعات المسلحة، إضافة إلى توضيح الحاية الخاصة للأطفال الأسرى.

ودراسة أجرتها شوفي أسهاء عام (٢٠١٨م) تحت عنوان: دراسة قانونية مقارنة في الحهاية الدولية لحقوق الطفل في النزاعات المسلحة. تهدف هذه الدراسة إلى إظهار القصور في معاهدة جنيف الرابعة بالنسبة لحهاية الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة حيث إنها لم تعد مناسبة مع استخدام أساليب ووسائل النزاعات الحديثة، ومن ثمّ فمن الضرر إعادتها.

أولًا- ماهية الطفولة

الطفولة هي أهم مراحل حياة الإنسان، وتتصف بالنمو المستمر والتطور الملحوظ جسديًّا وعقليًّا، ويعيش الطفل باعتباد كُلِّي أو نسبيّ على والديه وإخوته أو باقي أفراد أسرته المحيطة؛ لذلك فإن هذه المرحلة يجب أن تكون لها حماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة، وفيها يأتي بيان ذلك:

أهمية الطفولة

يرجع الاهتهام بالطفولة إلى قديم الأزل؛ لأن الأطفال هم نواة المجتمع، فإن صلحوا صلح المجتمع، ويظهر لنا الاهتهام بالأطفال بداية من العصور القديمة ووصولًا إلى العصور الحديثة. فعلى سبيل المثال، في «مصر القديمة» كانوايعلمون أطفالهم الحكمة والفضيلة والطاعة عن طريق احترامهم لمعلميهم، والانصياع لأوامرهم والالتزام بها يتعلمونه. وفي «الصين القديمة»

كانت الأسرة هي المسؤولة عن تطبيق تعليهات ومبادئ تربية الأطفال قبل ذهابهم إلى المدرسة عن طريق تلقينهم العقائد الدينية وتبجيل الآباء وطاعتهم وخدمتهم. ثم تدرج الأمر إلى «العصور الوسطى»، وهنا سنلقي الضوء على «شبه الجزيرة العربية» في ظل الإسلام:

تربية الطفل في الإسلام

أكد الإسلام أهمية السنوات الأولى من عمر الإنسان وأحاطها بالرعاية الشاملة حتى قبل أن يولد الإنسان؛ إذ شدد على حسن اختيار الزوجة الصالحة ذات الدين والخلق القويم، ويمكن الإشارة إلى بعض الأسس الجوهرية للتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة المستخلصة من السيرة النبوية الشريفة، منها: مداعبة الأطفال، واحترام شخصية الطفل، والعطف والرفق، والرياضة البدنية، والرسم والأشغال، وتربية الحيوانات، والاهتهام بالجهال، وتعليم اللغة العربية، فأول آية من القرآن الكريم نزلت على النبي محمد صلى الله عليه وسلم هي ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ الآية: [1]، سورة العلق.

أما في «العصر الحديث»؛ فقد اهتمت سائر الدول بالأطفال، وتبنّت عصبة الأمم إعلان جنيف لحقوق الطفل، وفي ١٩٤٦م، أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وتوالت إلى أن أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل التي عُدَّتْ على نطاق واسع إنجازًا بارزًا لحقوق الإنسان، وفي ٢٠١٥م صادقت الصومال وجنوب السودان على اتفاقية حقوق الطفل، وباتت الاتفاقية تحظى بأكبر عدد من المصادقات؛ إذ صادقت عليها ١٩٦ دولة.

وقد بادرت الدول عقب انضمامها لتلك المعاهدات

الدولية في سباق لتنظيم حماية الطفل، حيث قنت، على سبيل المثال، مصر قانون الطفل عام ١٩٩٦م بعد توقيع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩٠م. وأصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانون للسنة ٢٠١٦م بشأن قانون حقوق الطفل (وديمة). وفي المملكة العربية السعودية أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٥٠ بتاريخ ٢٤/١/١٣٣٦هـ المتعلق بحماية الأطفال. وأخيرًا أصدرت دولة الكويت قانون رقم ٢١ لسنة ١٤٠٥م الخاص بحقوق الطفل.

٢. ماهية الطفولة في ظل القانون الدولي الإنساني

تؤكد تقارير الأمم المتحدة معاناة الأطفال التأثير السلبي للحرب، حيث يكون الطفل في معظم الأحيان إما مستهدفًا أو مشاركًا بتجنيده في العمليات الحربية (٥). وفيها يأتي نتناول محورين أساسيين؛ الأول نتناول فيه المقصود بالطفل في ضوء القانون الدولي الإنساني، والثاني نتناول فيه أهم المشكلات التي يواجهها الطفل أثناء النزاعات المسلحة.

أ)تعريف الطفل في ضوء القانون الدولي الإنساني

بموجب اتفاقية ١٩٨٠م، نصت المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من منظمة الأمم المتحدة على أن الطفل: «هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»(٦). أي أن سن الرشد هو ١٨ عامًا وما دون ذلك يعد الشخص طفلًا ما لم يتدخل المشرع الوطني في تحديد خلاف ذلك؛ أي قانون بلده(٧).

ب) تعريف الطفل الجندي

هو أي شخص تحت سن الثامنة عشرة يكون فردًا مساهمًا في أي نوع من أنواع الجهاعات المسلحة أو القوات المسلحة النظامية أو غير النظامية بأي صفة أو وظيفة

العدد (٣) جمادى الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

كانت، بها في ذلك الطباخون والمراسلون والمرافقون. وهكذا الجهاعات، الذين تتعدى صفتهم الاجتهاعية كونهم أعضاء في أسرة، ويشتمل هذا أيضًا على الفتيات المجندات لأهداف جنسية وزواج قسري؛ إذن هو لا يشير إلى الطفل الذي يحمل سلاحًا أو سبق له حمل سلاح فقط. ويُجنَّد بعض الأطفال بالقوة وينضم أطفال آخرون إلى القوات المسلحة أو الجهاعات المسلحة بدافع الفقر أو يصبح أطفال كثيرون مسلحين نتيجة الظلم والتعسف وسوء المعاملة التي يتعرضون لها هم أو ذووهم على أيدي سلطات الحكومة (١٠).

والجدير بالذكر أن الدول المنظمة سارعت باستخراج تشريعات وضعيات لحماية الطفل.

ثانيًا - أبرز المخاطر التي تواجه الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

يتعرض الأطفال لكثير من المخاطر أثناء النزاعات المسلحة، ومنها المساكل النفسية؛ فهم يعيشون تجربة جديدة وقاسية بالنسبة لهم، ولا يستطيعون إيجاد فهم سليم ومقنع لهم ولا يدركون أسباب هذا العنف الشديد الذي يفقدون خلاله أحد أفراد أسرهم ومسوغاته؛ لذا، تكون أول المخاطر التي يتعرضون لها هي المخاطر النفسية؛ فالطفل يعيش حياة مليئة بالرعب طوال الوقت، ويختزن في خياله مشاهد العنف والعدائية التي تنعكس على واقعه بأعمال عدائية، إضافة إلى ما يتعرض له من مشكلات اقتصادية وصحية وتعليمية وبيئية. وكذلك هناك خطر شديد وهو ما يتعرض له هؤلاء الأطفال، مثل: التشرد والاستغلال والانحراف والاتجار بالبشر وتجارة الأعضاء، والتجنيد، وغير ذلك من المخاطر. وفيها يلي نتناول مشكلة التجنيد؛ لأنها من المخاطر. وفيها يلي نتناول مشكلة التجنيد؛ لأنها

من أخطر ما يتعرض له الأطفال ويعرضهم لكثير من المخاطر الأخرى، ويظهر ذلك خاصة في النزاعات المسلحة غير الدولية.

ماية الأطفال من التجنيد في النزاعات غير الدولية في ضوء القانون الدولي الإنساني

على الرغم من وجود هذه الظاهرة منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الجهود الدولية لمواجهة قضية الجنود الأطفال لم تُحدَّد ملامحها إلا مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، بعدما غفلت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1929 معن معالجة هذه المسألة، وأصبح من الضروري استحداث نوع جديد من الحاية لصالح أولئك الأطفال الذين يتورطون في أعمال القتال؛ لذا انطوى الملحقان الإضافيان لاتفاقيات جنيف على قواعد تحظر اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة (٩).

الأسلحة نصف الأوتوماتيكية على نطاق واسع لم الأسلحة نصف الأوتوماتيكية على نطاق واسع لم يحدث من قبل، أصبح من السهل على الأطفال أن يحملوا السلاح، وتزايد عدد الأطفال الذين جُندوا تجنيدًا غير قانوني، وفي أغلب الأحيان بالقوة لكي يستخدموا كجنود، حتى وصل عددهم الآن إلى مئات الآلاف(۱۱)، في خالفة واضحة وصريحة لقواعد القانون الدولي الإنساني(۱۱). ومع شيوع ظاهرة استخدام الأطفال في الحروب، أصبح لهم دور في أعمال القتال أو في الجاسوسية أو المقاومة أو أعمال التخريب(۱۱). لذلك فإن القانون الدولي الإنساني قد تناول هذا الموضوع، بيد أنه من الملاحظ أن الحظر التام لمشاركة الأطفال في الأعمال العدائية لم يتقرر إلا بموجب الملحقين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ۱۹۷۷م.

ولم تَع الأوساط القانونية أهمية التفرقة بين الطفل المدني غير المحارب والطفل المحارب، ولهذا فإن اتفاقية جنيف الرابعة والمتعلقة بحياية المدنيين في وقت الحرب تحدثت فقط عن وضع الأطفال بصفتهم مدنيين ليس لهم أي دور في أعال القتال.

وفي نهاية الستينيات من القرن الماضي اندلعت سلسلة من المنازعات ثبت فيها تجنيد الأطفال، واستخدامهم في الحروب، حيث الانتشار العشوائي للأسلحة الصغيرة، والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، والتجارة غير المشروعة في المعادن من جانب الجهاعات المسلحة التي تستهدف المدنيين، والاستخدام المنتظم للقسوة والعنف الجنسي كأسلحة حرب، وظاهرة أمراء الحرب(١٣).

ومع ابتكار أسلحة جديدة خفيفة الوزن وسهلة الاستعمال بات تسليح الأطفال أسهل وأقل حاجة للتدريب من أي وقت مضى، وبخاصة الأطفال دون سن الثامنة عشرة، الذين يُجنَّدون في القوات المسلحة الحكومية، والقوات شبه العسكرية، والميليشيات المدنية، ومجموعات متنوعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، حيث تستخدم الجماعات المسلحة الأطفال لأن التحكم فيهم -في معظم الأحيان- أسهل من التحكم بالراشدين، فالأطفال يقومون بالقتل دون خوف، ويطيعون الأوامر دون تفكير، وللأسف فإن أول ما يخسره هؤلاء الأطفال هو طفولتهم، سواء جُنِّدوا بالإكراه، أو انضموا إلى الجماعات المسلحة للهرب من الفقر والجوع، أو تطوعوا لدعم قضية ما بصورة نشطة، وكثيرًا ما يتعرض هؤلاء الأطفال للتجنيد أو الاختطاف لضمهم إلى الجيوش، وكثير منهم لم يتعدَّ عمره العاشرة، وهم يشهدون أو يشاركون في أعمال ذات مستوى مذهل من العنف، وكثيرًا ما

تكون موجهة ضد عائلاتهم أو مجتمعاتهم المحلية. ويتعرض مثل هؤلاء الأطفال لأشد أنواع الخطر، وأفظع أشكال المعاناة، سواء النفسية أو البدنية، ويزيد على ذلك سهولة التأثير فيهم، وتشجيعهم على ارتكاب أفعال تبعث في النفس أشد أنواع الألم، ويعجزون وفي كثير من الأحيان عن فهمها. ويُتوقع من كثير من الفتيات المجندات أن يكنَّ متاعًا لإشباع الرغبات الجنسية للقادة، إلى جانب المشاركة في القتال (١٤٠).

ومن ثم بدأ العالم ينتبه إلى خطورة الموقف، فقد تناول المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عُقد في عام ١٩٦٨م مسألة احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، وبناءً عليه أجرت الأمم المتحدة دراسة شاملة حول هذا الموضوع، وكان من نتائجها أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤م الإعلان الخاص بحماية المرأة والطفل في حالة الطوارئ، وأثناء النزاع المسلح، وسنبحثه عند الحديث عن الحاية في مواثيق الأمم المتحدة ألى.

لذلك تحددت السن التي لا يجوز للأطفال دونها أن يشاركوا في الأعمال العدائية في ملحقي جنيف لعام ١٩٧٧م، وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد قدمت للمؤتمر الدبلوماسي مشروعًا لمادة تُدرج في البروتوكول الأول، مفادها: أن يفرض على أطراف النزاع اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بمنع الأطفال دون سن الخامسة عشرة من القيام بأي دور في الأعمال العدائية، وبالتحديد حظر تجنيدهم في قواتهم المسلحة، أو قبول تطوعهم بذلك.

وكانت اللجنة تهدف من اقتراحاتها أن تكون شاملة لجميع الأعهال التي يُكلَّف بها الأطفال، مثل: نقل المعلومات، أو الأسلحة والعتاد الحربي، وأعهال

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 201

التخريب... إلخ، ولكن اقتراحها لم يمرّ دون تعديل، ومع ذلك فقد استقرّ الرأي على اختيار سن الخامسة عشرة بعد أن رفعت منظمة العمل الدولية سن تشغيل الصغار في الأعمال الشاقة من ١٤ إلى ١٥ سنة عقب الحرب العالمية الثانية (٢١).

وقد خُوِّل مشروع المادة التي اقترحتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مجموعة عمل انتهت إلى تعديله بأن «ألزمت أطراف النزاع باتخاذ كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة. وعلى هذه الأطراف بالتحديد أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة. ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء -ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا الثامنة عشرة- أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنًّا (١٧٠). ومن الملاحظ أن صيغة النص ألزمت أطراف النزاع باتخاذ جميع التدابير المستطاعة، وهي أقل إلزامًا من الصيغة التي اقترحتها اللجنة الدولية، والقائلة: «بأنه على أطراف النزاع أن تتخذ كافة الإجراءات الكفيلة». وإذا كانت الحكومات التي ناقشت هذه المادة قد اختارت الصيغة الحالية، فذلك لأنها لم ترغب في الارتباط بواجبات مطلقة فيها يخص المشاركة التلقائية للأطفال في الأعمال العدائية.

ويهدف نص الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من الملحق الأول إلى تشجيع رفع السن الذي يجوز انطلاقًا منه تجنيد الأطفال؛ لأنه عند مناقشة هذا النص اقترح أحد الوفود عدم تجنيد الأطفال الذين تُراوح أعارُهم بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، وقد اعترضت الأغلبية على تجنيد الأطفال الذين يفوق سنهم الخامسة عشرة. ولكن حتى يراعى هذا الاقتراح، اتفق على أنه في حالة تجنيد

أشخاص تُراوح أعمارُهم بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة، فإنه يجب البدء بتجنيد الأشخاص الأكبر سنًّا.

وفي حالة قيام نزاع مسلح غير دولي أشار الملحق الثاني إلى السن الذي لا يحق للأطفال دونه أن يشاركوا في الأعهال العدائية، فنص على ما يأتي: «لا يجوز تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجهاعات المسلحة، ولا يجوز السهاح باشتراكهم في الأعهال العدائية هُنّت في العدائية هُنّت في العدائية هُنّت في مشاركة الأطفال في الأعهال العدائية تحدث بوجه متكرر مشاركة الأطفال في الأعهال العدائية تحدث بوجه متكرر جدًّا، وتُراوح المشاركة ما بين مساعدة المقاتلين في جلبهم الأسلحة والذخائر، والبعثات الاستطلاعية، وما إلى ذلك، وصولًا إلى التجنيد الفعلي للأطفال المقاتلين في القوات المسلحة الوطنية والجهاعات المسلحة الأخرى.

والملحقان الإضافيان هما أول وثيقتين دوليتين عالجتا قضية التجنيد في سن الخامسة عشرة، حيث يلزم الملحق الأول بالقيام باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الأطفال دون سن ١٥ من مباشرة أي عمل من الأعمال العدائية، ويحظر صراحة تجنيدهم في القوات المسلحة، ويشجع الأطراف على إعطاء الأولوية في التجنيد بين أولئك الذين تُراوح أعهارهم ما بين ١٥ سنة و١٨ سنة من الأكبر للأصغر (المادة ٧٧)، أما الملحق الثاني فقد أحسنَ المُشَرِّعُ صنعًا فيه عندما ذهب إلى أبعد من ذلك، عيث يحظر كُلًّا من التجنيد والمشاركة –مباشرة أو غير مباشرة – في الأعمال العدائية للأطفال دون سن ١٥ سنة (المادة ٤، الفقرة ٣ج)، وعلى الرغم من القواعد المذكورة أعلاه، فإن الأطفال الذين يشاركون مباشرة في النزاع المسلح الدولي معترف بهم كمقاتلين، ويحق لمن يقبض عليهم أن يضعهم أسرى حرب بموجب اتفاقية يقبض عليهم أن يضعهم أسرى حرب بموجب اتفاقية

جنيف الثالثة، لكن للأسف لا يحق الأمر نفسه للطفل في المنازعات المسلحة، حيث يُعَدّ سجينًا أو موقوفًا، لكن ليس له حقوق أسير الحرب (١٩). ومن الملاحظ هنا أن الأمر يتعلق بحظر قاطع، سواء تعلق الأمر بالمشاركة في الأعمال العدائية بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛ كالعمل مثلًا على تجميع المعلومات، ونقل الأوامر والذخيرة والمؤن، والقيام بأعمال تخريبية.

وقد كان الملحق الثاني حازمًا في ذلك، لإدراك اللجنة الدولية للصليب الأحمر لخطورة تجنيد الأطفال مع الجهاعات المسلحة، وما سيتعرضون له من مخاطر جراء ذلك، وعلى الرغم من ذلك نرى أن الأطفال ما زالوا هم أكثر الضحايا في مجال التجنيد في النزاعات المسلحة غير الدولية، خصوصًا في صفوف التنظيات المسلحة، وذلك لأن الملحق الثاني لم تصادق عليه كثير من الدول، وغير مُلزِم لها، والجهاعات المسلحة لا تلتزم بمضامينه، والأمثلة حية في سوريا واليمن؛ لذلك لا مجال إلا للحديث عن الجهود السياسية والإنسانية، وحماية معايير حقوق الإنسان.

ومع هذه الأوضاع الصعبة، ولمواجهة هذه الأخطار، فإن الحياية العامة للطفل تكمن في الالتزام بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، وكذلك إعيال أحكام البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧م الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية؛ لأن ذلك هو السبيل والضهان الوحيد لحياية الأطفال من الاشتراك في نزاع مسلح أو تجنيدهم، سواء بقوات رسمية أو تنظيات، لما للقتال من عواقبه الوخيمة في مثل هذه النزاعات.

٢. حماية الأطفال من التجنيد في النزاعات المسلحة
 في ظل اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري
 الملحق بها

لم تتوقف ظاهرة الزج بالأطفال في الحروب والنزاعات بعد توقيع بروتوكوكي جنيف لعام ١٩٧٧م، وبدت الظاهرة واضحة في أماكن متفرقة من العالم، وهذا ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بوصفها مصدر الوصاية في الرقابة على تطبيق القانون الإنساني والمبادئ التي يحميها، فقد أوردت في نشرتها لعام ١٩٨٤م ملاحظات بشأن اشتراك أطفال لا تزيد أعمارهم على إحدى عشرة أو اثنتي عشرة سنة في القتال في أماكن كثيرة من العالم، بما في ذلك حرب الخليج الأولى وأميركا الوسطى وآسيا وإفريقيا، بالمخالفة الصريحة لجميع المبادئ المستقرة في القانون الدولي الإنساني، وقد أيدها في ذلك تقرير لليونيسيف صادر في عام ١٩٨٦م، فقد جاء في هذا التقرير أن الدراسة التي أجرتها اليونيسيف أسفرت عن اكتشاف أكثر من عشرين دولة تسمح باشتراك الأطفال فيها بين سن العاشرة والثامنة عشرة، وربها في سن أقل من ذلك في التدريب العسكري، والأنشطة غير الرسمية المتصلة بالحروب الأهلية، وفي جيوش التحرير، بل وفي الحروب الدولية، وإن هذه الظاهرة تتفاقم في مناطق النزاع في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية(٢٠).

ويتطلب هذا الأمر حماية أخرى غير تلك التي أقرَّها القانون الدولي الإنساني ضمن مواثيق حقوق الإنسان، خصوصًا في النزاعات المسلحة غير الدولية، فعندما لا تُوفِّر المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف المشتركة والملحق الثاني لعام ١٩٧٧م الحماية الكافية للأطفال، تتدخل حقوق الإنسان لحماية الأطفال في ظل نزاعات غير دولية، فيها تنظيات وجماعات مسلحة أبسط ما لديها جعل الأطفال وقودًا للحرب، حيث يسهل تجنيدهم واستخدامهم لأغراض عسكرية؛ لذلك جاءت المادة

٣٨ في اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م لتنص على الحد الأدنى لسِنّ تجنيد الأطفال، ولحق بها البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة لعام ٢٠٠٠م، وهذا يتطلب أيضًا البحث حول الجديد في نصوص الاتفاقية والبروتوكول، وكذلك التطرق إلى مبادئ باريس للنزاعات المسلحة، وهل كل ما ذكر أضاف شيئًا لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، أم إن الحال واحدة في القانون الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان؟

٣. حظر تجنيد الأطفال وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩م

إلى جانب الحماية العامة المكفولة للأطفال عبر الصكوك العامة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني يحظى الطفل أيضًا بالحماية التي تُوفِّرها اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م (٢٠٠). وهكذا فإن المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل لم تسجل أي تقدم، ولم تأتِ بجديد لحماية الأطفال من التجنيد في النزاعات المسلحة خاصة غير الدولية، فقد جاءت تكرارًا لما هو وارد في نص المادة لاك، فقرة ٢ من الملحق الأول؛ وذلك لأن بعض الدول أثناء المناقشات حول المادة ٣٨ قد أثارت نفس الحجج التي أثيرت أثناء المؤتمر الدبلوماسي حول تطوير القانون الدولي الإنساني السابق على توقيع الملحقين الإضافيين الدولي الإنساني السابق على توقيع الملحقين الإضافيين والتدابير المكنة وليست الضرورية، الواجب اتخاذها في حالة المشاركة في الأعمال العدائية (٢٢).

وللأسف لم يتغير الحال، بل ازدادت ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب والنزاعات التي وقعت خلال هذه المدة (٢٣)؛ لذلك اتخذت مبادرة في إطار نظام الأمم المتحدة بعد سنوات قليلة من دخول اتفاقية حقوق

الطفل حيز التنفيذ من أجل رفع الحد الأدنى لسن التجنيد إلى ١٨ سنة.

وجاءت هذه المبادرة متسقة -إلى حد كبير- مع الموقف الذي اعتمدته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي بدأت في عام ١٩٩٣م لتطوير خطة ما ترمي إلى تطوير أنشطة الحركة لصالح الأطفال، وتتضمن خطة العمل الصادرة في عام ١٩٩٥م التزامين: أولهما تعزيز مبدأ عدم التجنيد، وعدم الاشتراك في النزاعات المسلحة للأطفال دون سن الثامنة عشرة. وثانيهما أنه في العام نفسه أوصى المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أحد قراراته بأن تتخذ أطراف النزاع كل التدابير الممكنة لكي تضمن عدم اشتراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال العدائية.

عظر تجنيد الأطفال في البروتوكول الإضافي الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

تماشيًا مع تنامي الوعي والقلق داخل المجتمع الدولي بشأن محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، طرحت مبادرة داخل منظمة الأمم المتحدة بعد مرور بضع سنوات فقط على بدء سريان اتفاقية حقوق الطفل لرفع الحد الأدنى لسن الاشتراك في الأعمال العدائية إلى ١٨ سنة. وكانت هذه المبادرة متفقة -إلى حد كبير – مع الموقف الذي تَبنته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي شرعت في عام ١٩٩٣م في وضع خطة عمل تهدف إلى زيادة تطوير الأنشطة الحالية للحركة لصالح الأطفال. وفي عام ١٩٩٥م تَبنت اللجنة تعزيز مبدأ عدم التجنيد وعدم المشاركة في النزاع المسلح للأطفال دون سن الثامنة عشرة، وفي العام نفسه أوصى المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر

والهلال الأحمر بأن تتخذ أطراف النزاع كل خطوة ممكنة لضهان عدم مشاركة الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال العدائية (٢٤).

ه. مبادئ والتزامات باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالجاعات المسلحة

وثيقتا «مبادئ باريس» و «التزامات باريس» اعتُمدتا خلال المؤتمر الذي نظمته فرنسا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام السنوات العشر الماضية، أقرَّت مئة و خمس دول هاتين الوثيقتين، وكان المؤتمر إحدى المبادرات المهمة على المستوى السياسي، حيث أقرَّ الالتزام الراسخ الذي أعربت عنه ٧٨ دولة عضوًا، من بينها عدد من البلدان المتأثرة بالصراعات، بالتقيد بالتزامات باريس وبالمبادئ التوجيهية بشأن حماية الأطفال المرتبطين بقوات أو بجهاعات مسلحة، التي توفر مبادئ توجيهية عن نزع سلاح مُحتكف فئات الأطفال المرتبطين بجهاعات مسلحة، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم (٢٥٠).

الإحصائيات:

تشير إحصائيات عام ٢٠٠٧م إلى أن ٢٠ مليون طفل تقريبًا نزحوا من مساكنهم بسبب النزاعات المسلحة، أما الأطفال الذين قتلوا بسبب النزاع المسلح خلال سنة واحدة، تقدر أعدادهم بأكثر من مليون طفل. وقدرت أعداد المعوقين بها يزيد على ستة ملايين طفل؛ منهم مليون طفل معوق ومصاب انفصلوا عن ذويهم، ويتعرض ما بين ٨ و١ آلاف طفل كل عام للقتل أو بتر أحد أعضائه؛ بسبب الألغام الأرضية، هذه الأرقام تخص ضحايا النزاع المسلح. أما المجندون من الأطفال، فتشير

الإحصائيات إلى أن ثلاث مئة ألف طفل شارك في أكثر من نزاع مسلح، ويستخدم الأطفال المجندون في أعهال حربية مباشرة كها يُستخدّمون مراسلين وحمّالين وطباخين، ومعلوم أن معظم هؤلاء الأطفال التحقوا بالجندية تحت وطأة الأوضاع القاسية فضلاً عن الذين أُجبِروا على التجنيد، ويعظم الخطب وتزداد المأساة عندما يكون المجندون من الفتيات، حيث جُنِّدت فتيات لا تزيد أعهارهن على ١٢ سنة؛ فتعرض كثير منهن للاغتصاب، والمثال القائم على قعرض كثير منهن للاغتصاب، والمثال القائم على تلك المأساة ما حدث في يوغسلافيا السابقة (٢١).

كما تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٢٠ ألف أنثى سقطن ضحايا الاعتداءات الجنسية، ومن بين عشرة بلدان سجلت أعلى معدلات الوفيات دون سن الخامسة عشرة، كانت سبعة منها بسبب النزاعات المسلحة. ولا يفوت في هذا السياق التذكير بما يعانيه الأطفال على نحو غير مباشر من مآسي فَقْدِ الآباء والأقارب، والانفصال عن الأسر، والنزوح من الديار والتعرض إلى أعال القتل وإساءة المعاملة والاعتقال والاحتجاز والاغتصاب والتعذيب والاختطاف، إضافة إلى حرمانهم من التعليم. وتُقدّم والعراق نهاذج واقعية لمعاناة الأطفال أثناء الحرب أو والعراق نهاذج واقعية لمعاناة الأطفال أثناء الحرب أو نتحة لها(٢٧).

ففي سنة ٢٠١٣م قدرت منظمة اليونيسف ما يربوعلى ٢٠٠٠ ألف طفل تحت سن الثانية عشرة استُغِلُّوا في أكثر من ٣٠٠ نزاعًا مسلحًا عبر العالم، وعلى الرغم من أن أكثرية الأطفال الجنود تُراوح أعهارهم بين ١٥ و١٨ سنة، فإن بعضهم لا يتجاوز سن السابعة أو الثامنة.

। प्रिटर (**ॴ**) न्कारण । शिंद्ध हे 1442 खें 1442 खें 1845 खें 1845 खें 1845 खें 1845 खें 1845 खें 1845 खें 1845 खें

ثالثًا - دور مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة

١. أهداف المركز

انطلاقًا من الدور الإنساني للمملكة العربية السعودية في شتى أنحاء العالم واستشعارًا منها بأهمية هذا الدور المؤثر في رفع المعاناة عن الإنسان ليعيش حياة كريمة؛ بادرت المملكة بإنشاء هذا المركز ليكون مركزًا دوليًّا مخصصًا للإغاثة والأعمال الإنسانية، حيث دشنت أعماله في مايو من عام ٢٠١٥م، بتوجيه ورعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أيده الله. يعتمد المركز في أعماله على ثوابت تنطلق من أهداف إنسانية سامية ترتكز على تقديم المساعدات للمحتاجين وإغاثة المنكوبين في أي مكان في العالم، وتشمل المساعدات وإغاثة المنكوبين في أي مكان في العالم، وتشمل المساعدات العمل الإغاثي والإنساني، مثل: الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والإيواء وغيرها.

٢. فعاليات المركز

فيها يأتي بعض فعاليات المركز لحماية الأطفال: حيث وقع المركز في ١ يوليو ٢٠١٩م اتفاقيةً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتمديد مشروع تحسين مستوى اللقاحات المقدمة لأطفال اليمن لمدة ستة أشهر، ويستهدف المشروع تطعيم مليون و١٤٠ ألف يمني، منهم ٢٩٠ ألف طفل دون السنة، و٢٥٠ ألف طفل دون سن الخامسة في جميع المحافظات اليمنية، بقيمة إجمالية تبلغ ٤ ملايين و٧٧٠ ألف دولار أميركي؛ وذلك بهدف خفض معدلات المرض والوفيات الناجمة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، بالإضافة إلى تحسين الوضع الصحي لأطفال اليمن والحد من انتشار الأمراض.

وفي ٢٦ يونيو ٢٠١٩م نفّذ المركز عددًا من البرامج والمشاريع المجتمعية التنموية المستديمة، منها على سبيل المثال وليس الحصر، في اليمن مشروعات تهدف إلى حماية أُسَر الأيتام والمعيلات وتوفير حياة كريمة لهم، ومنها مشروع (لست وحدك) ويأتي هذا المشروع ضمن الجهود الإنسانية والإغاثية المقدمة من المملكة عثلة في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب اليمني خلال الأزمة الإنسانية التي يمر بها، ويهدف إلى تقديم الرعاية التكاملية لأسر الأيتام والتعافي الاقتصادي عبر تأمين الإيواء وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والغذاء والوسائل التعليمية في محافظات صنعاء وتعز والجوف والبيضاء ومأرب ومناطق الساحل الغربي.

ويستمر المركز في عقد المؤتمرات والمنتديات والمشروعات حمايةً للطفولة والأسرة، كان أحدثها (منتدى الرياض الدولي الإنساني) في مدينة الرياض بتاریخ ۱-۲/۳/۲۰۱م، وقد نظمه مرکز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظهاتها الإنسانية، وقد كان من أهداف هذا المنتدى تبادل الأفكار والخبرات حول كيفية بناء الجسور وسد الفجوات بين قطاعي العمل الإنساني والتنموي؛ لتحقيق نتائج أكثر استدامة، والوصول إلى حلول مبتكرة وفعّالة لمواجهة التحديات والصعوبات في العمل الإنساني في مناطق الكوارث والأزمات والأوبئة، وابتكار حلول عملية وفعالة للتحديات الإنسانية التي تواجه النازحين واللاجئين في مجتمعات بلدان المنشأ وفي المجتمعات المضيفة، وتبادل الخبرات والمارسات الجديدة بهدف دعم الأطفال والنساء والشباب المتأثرين بالنزاعات والكوارث والتطرف والعنف، وتفعيل

الإبداع والابتكار من خلال المارسات المهنية المبنية على البراهين عند التدخل الإنساني في مناطق الأزمات والنزاعات، وقد شُرفنا بحضور المنتدى.

الخاتمة

تتناول الدراسة المشكلات والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال أثناء النزاع المسلح، فعلى الرغم من نصِّ القانون الدولي الإنساني صراحةً على وجوب احترام حقوق الطفل خلال النزاع المسلح، فإن الأطفال دائمًا لا يكونون بمناًى عن التعرض للعنف في شتى المجالات، بل يُظهر لنا الواقعُ العملي تجنيدَ الأطفال واستعمالهم في العمليات العدائية، سواءٌ المتعلقة بالمنظومة القانونية للقانون الدولي الإنساني أو المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك فإن وقوع الأطفال الجنود في قبضة طرف الخصم يحرمهم من الاستفادة من الحقوق المقررة لهم حسب أوضاعهم القانونية نتيجة للآثار الوخيمة التي ترتبها جريمة تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة؛ لذلك لا بد من التدخل على نحو أكبر لحماية هؤلاء الأطفال، مع الإشادة بالدور الرائد الذي يلعبه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في حماية المتضررين من النزاعات المسلحة، ومن بينها دولة اليمن ومساعدتهم بكل إنسانية، وهذا ليس بغريب على مملكة الإنسانية.

النتائج

- انعقاد اتفاقیات الاهتهام بالأطفال.
- تحديد اتفاقية ۱۹۸۰م للطفل بمن هو دون الثامنة عشرة ما لم يتدخل المشروع الوطني في بلده في تحديده.

- ٣. تعرض الأطفال في النزاعات المسلحة للعديد
 من المشكلات والمخاطر.
- مواجهة القانون الدولي الإنساني لظاهرة تجنيد الأطفال.
- ٥. تبذل الأمم المتحدة جهودًا كبيرة لمكافحة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة؛ غير أن هذه الجهود تحتاج إلى المزيد، لما يعانيه الأطفال في ختلف أنحاء العالم؛ فإحصائيات اليونيسيف تشير إلى تجنيد أكثر من ٢٥٠ ألف طفل في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية في سنة النزاعات المسلحة الدولية والداخلية في سنة زاد خصوصًا مع تزايد النزاعات المسلحة في العديد من دول العالم.
- تنظيم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية فعاليات لحماية الطفولة.

التوصيات

- التوجه نحو زيادة الاهتهام بالأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
- وجوب توجه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة نحو نشر وتوضيح أحكام القانون الدولي الإنساني فيها يخص حماية الطفولة.
- ٣. الالتزام بإدراج أحكام القانون الدولي الإنساني
 في المناهج الدراسية.
- التوجه نحو تكثيف المؤتمرات الدولية التي تتناول مواجهة المشكلات والأخطار التي يعانيها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
- على الرغم من تقديرنا للدور الذي تلعبه
 الأمم المتحدة في الحد من هذه الظاهرة،

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

فإننا نأمل أن تتعامل هذه المنظمة مع جريمة تجنيد الأطفال بمزيد من الحزم والشدة، وعَدّها حمثلًا جريمة دولية، تُخصِّص لها من الإمكانات والدراسات ما يجعلها تؤثر في المجتمع الدولي، ويجعل العصابات والدول التي تمتهن كرامة الأطفال تعمل ألف حساب قبل المتاجرة بأحلام الأبرياء.

- 7. ضرورة التطوير الدائم والمستمر للتشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا انتهاك حقوق الطفل، وفي مقدمتها تجنيده في النزاعات المسلحة.
- ٧. من الضروري عقد ندوات دورية لمراكز البحوث والدراسات في الجامعات لبحث موضوع تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، بل دراستها كأحد مظاهر الاتجار

- بالبشر في كليات القانون والشرطة.
- ٨. مكافحة تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة لا تكون إلا من خلال مكافحة أسبابها التي تتمثل أهمها في الفقر والبطالة؛ لذا لا بد من مكافحة هذه الأسباب واستئصالها من جذورها.
- بعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تجنيد الأطفال عبر عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية مع جميع دول العالم؛ إذ يصعب مكافحة هذه الظاهرة من دون تعاون دولي نشيط وفعال.
- 1. وضع رقابة على المنظات الإنسانية المزيفة التي تتظاهر بحرصها على إيواء الأطفال ورعايتهم تحت ذريعة الشفقة والإنسانية، في حين أن هدفها الحقيقي هو المتاجرة بأحلامهم وزجُّهم في الحروب والنزاعات.

الهوامش

- ١- مجلة الإنساني، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٢٤، ٣٠٠٣م، صـ٣٠.
- ٢- محمد النادي، دراسة بعنوان: «الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني»، ١٩ م.
- 3- R. Brett and M. McCallin, Children, the Invisible Soldiers, Stockholm, Radda Barnen, 1996.
- إخلاص نمر، مقال بعنوان: «الأطفال في النزاع المسلح: استغلال بشع»، نشر في الصحافة ٢ / ١ / ٢ ١ م، منشور على موقع
 http://www.sudaress.com/alsahafa/30290
 - ٥- عبدالحكيم سليمان وادى، حماية الفئات الهشة في ظل النزاعات المسلحة، دنيا الوطن، ٢٠١٣م، صـ٢٥٢٢.
- 6- Anatole Ayissi: Proteger l'enfant est cible et acteurs dans & agree, les enfents dans les conflitsarmes "revue form du desarmemment UNIDIR. Erneve. 2002 p.
- المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م، منشورة على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،:
 https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
- ٨- إبراهيم القاسم، «تجنيد الأطفال في القانون الدولي الإنساني»، مجلة طلعنا عالحرية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ١٦م.
- 9- Matthew Happold, *Child Soldiers in International Law; the Regulation of Children's Participation in Hostilities*, Netherlands International Law Review, XLVII: 27-52, 2000.

Also see: The Machel Review 1996-2000, War-Affected Children, Child Soldiers, p5.

- ١٠ ستيوارت مالسن، «طفولة مسروقة»، مجلة الإنساني، ICRC، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٩م، صـ١٠.
- ١١ عبدالغني محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، صـ ١٤٤.
 - ١٢ مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣م، صـ٣٠.
- 13- The Impact of Armed Conflict on Children: Filling Knowledge Grasp, Draft Research Agenda, A proposal by the Special Representative of the secretary-General for Children and Armed Conflict, December 2000. Retrieved from:

http://www.mofa.go,jp/policey/human/child/suvey/annex2.html.

- ١٤ تقرير اليونيسيف لعام ٢٠٠٥م، (الطفولة المهددة)، وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٥م، صـ ٤٤.
- ١٥ قرار الجمعية العامة رقم ٣٨١٨، المؤرخ في ١٤، ديسمبر، ١٩٧٤م، في دورتها التاسعة والعشرين.
- ١٦ منى محمود مصطفى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م)، صـ١٩٤ وما بعدها.
 - ١٧ م/ ٧٧/ ٢، من الملحق الأول، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م.
 - . الماحق الثاني، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ م. الماحق الثاني، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩ م.

19- Legal Protection of Children in Armed Conflict, ADVISORY SERVICE, ON INTERMATIONAL HUMANITARIAN LAW, ICRC. Retrieved from:

File:///c:/users/Toshiba/downloads/chikdren-lega-rotection-factsheet%20(3).pdf

20- Children in Situations of Armed Conflict, UNICEF Report, 1986.

"The Impact of Armed Conflict on Children", Graça Machel Report, 1996.

No Child Soldiers: Future Search Conference on Child Soldiers, Rumbek, Southern Part, UNICEF, 4-6 July 2000.

المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- مجلة الإنساني، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٢٤، ٣٠٠٣م.
- النادي، محمد، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني، مجلة معكم الإلكترونية، قسم دراسات، نشر في أكتوبر ٢٠١٩م.
- نمر، إخلاص، مقال بعنوان «الأطفال في النزاع المسلح: استغلال بشع»، نشر في الصحافة ٢/ ٧/ ٢١١م، منشور على موقع سودارس: http://www.sudaress.com/alsahafa/30290
 - ا سليمان وادي، عبدالحكيم، حماية الفئات الهشة في ظل النزاعات المسلحة، دنيا الوطن، ٢٠١٣م.
- المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م، منشور على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
- القاسم، إبراهيم، «تجنيد الأطفال في القانون الدولي الإنساني»، مجلة طلعنا عالحرية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني،
 - مالسن، ستيوارت، طفولة مسروقة، مجلة الإنساني، ICRC، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٩م.
 - ا محمود، عبدالغني، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية.
 - مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣م.
 - ا تقرير اليونيسيف لعام ٢٠٠٥م، الطفولة المهددة، وضع الأطفال في العالم، ٢٠٠٥م.
 - قرار الجمعية العامة رقم ٣٨١٨، المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، في دورتها التاسعة والعشرين.
 - محمود مصطفى، منى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩م.
 - المادة: ٧٧/ ٢، من الملحق الأول، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩ م.
 - المادة: ٤، فقرة ج، الملحق الثاني، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩ م.
 - المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ م.
 - المادة ٣٨، الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ١٩٨٩م.
 - ا المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣١٠، القاهرة، يناير/ فبراير ١٩٩٦م.
 - مبادئ باريس، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنيّ بالأطفال والنزاع المسلح، متاح على الرابط: http://childrenandarmedconflict.un.org/ar
 - المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثالث والستون، القاهرة، ٢٠٠٧م.

مجلة الشريعة والقانون، السنة السابعة والعشرون، العدد الرابع والخمسون، جمادى الآخرة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.

باللغة الإنجليزية:

- Children in Situations of Armed Conflict, UNICEF Report, 1986.
- Happold, Matthew, *Child Soldiers in International Law; the Regulation of Children's Participation in Hostilities*, Netherlands International Law Review, XLVII: 27-52, 2000.
- The Impact of Armed Conflict on Children: Filling Knowledge Grasp, Draft Research Agenda, A proposal by the Special Representative of the secretary-General for Children and Armed Conflict, December 2000. Retrieved from: http://www.mofa.go,jp/policey/human/child/suvey/annex2.html.
- Legal Protection of Children in Armed Conflict, ADVISORY SERVICE, ON INTERMATIONAL HUMANITARIAN LAW, ICRC. Retrieved from: File:///c:/users/Toshiba/downloads/chikdren-legarotection-factsheet%20(3).pdf
- The Machel Review 1996-2000, War-Affected Children, Child Soldiers, p5.
- Machel, Graça, "The Impact of Armed Conflict on Children," Report, 1996.
- No Child Soldiers: Future Search Conference on Child Soldiers, Rumbek, Southern Part of, 4-6 July 2000, UNICEF.
- R. Bertt and M. McCallin, *Children, the Invisible Soldiers*, Stockholm, Radda Barnen, 1996.

باللغة الفرنسية:

Anatole Ayissi: *Proteger l'enfant est cible et acteurs dans & agree, les enfents dans les conflitsarmes* "revue form du desarmemment UNIDIR. Erneve. 2002.



أ. ريم عبدالمجيد

باحثة متخصصة في دراسات الأمن الإنساني وبناء السلام.

مثّلت الانفجارات التي شهدتها بيروت حلقة في سلسلة الأزمات الخانقة التي يعاني تداعياتها الشعبُ اللبناني جراء التدهور الاقتصادي والفساد الحكومي والاضطرابات المستمرة التي تسببت في انعدام الاستقرار السياسي. وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول والمنظات الدولية لتقديم العون والمساعدة للشعب في إطار ما يُعرف بدبلوماسية الكوارث. وفي هذا الصدد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير المساعدات الدولية الإنسانية التي قدمتها مختلف الدول إلى لبنان ومدى إمكانية مساهمتها في الاستقرار السياسي، وذلك من خلال الإجابة عن سؤال مفاده: هل يمكن أن تسهم المساعدات الإنسانية في استعادة الاستقرار السياسي –المفقود منذ سنوات عدة – أم لا؟

وتوصلت الدراسة إلى وجود عقبات تحول دون إحداث المساعدات الإنسانية الخارجية الأثر المتوقع (استعادة الاستقرار السياسي)؛ منها انعدام ثقة الدول المانحة للمساعدات في المؤسسات السياسية اللبنانية الحالية، والتخوف من منحها الأموال لأنها قد تصل إلى حزب الله بطريقة أو بأخرى، وشبه اليقين من سوء إدارة الموارد وإهدارها في ظل البيروقراطية غير الكفؤة والإدارة الفاسدة، فضلًا عن تعثر تشكيل حكومة جديدة توافقية غير طائفية حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة. ولكن قد تصبح المساعدات حافزًا للنخب السياسية لتكثيف جهودهم نحو تشكيل تلك الحكومة والبدء في إدخال الإصلاحات اللازمة للعبور بالشعب اللبناني من الأزمات التي يشهدها.

الكلمات المفتاحية: بيروت - المساعدات الإنسانية - الجهود الإغاثية - الاستقرار السياسي.

انفجار میناء بیروت...

المساعدات الإنسانية ومعضلة الاستقرار السياسي

د مصر

أ. ريم عبدالمجيد

المقدمة:

بينها كان يعاني لبنان أزمات عدة، مثل: انهيار العملة، وكارثة بيئية على شواطئه، ووجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري على أرضه، واضطرابات سياسية واحتجاجات، وفساد وضعف حكومي، ونظام صحي منهار دفعته جائحة كورونا إلى حافة الهاوية؛ شهد ميناء بيروت انفجارًا كارثيًّا في ٤ أغسطس ٢٠٢٠م كأزمة جديدة تضاف لتلك الأزمات الحالية. حيث تسبب في أضرار تجاوزت أكثر من ٥ مليارات دولار، وقتل أكثر من مئتي شخص، وأُصِيبَ الآلاف، وأُجبِرَ ٢٠٠٠ ألف شخص على مغادرة منازلهم، وغيرها من التداعيات. وهبَّت العديد من الدول لمساعدة الشعب اللبناني، عبر إرسال أدوية وغذاء، وفرق إغاثية، كها زار بعض المسؤولين بيروت لتأكيد تضامنهم ودعمهم للحكومة والشعب على حد سواء. واستمرت هذه المساعدات منذ وقوع الانفجار حتى وقت كتابة هذه الدراسة، وهو ما دفع للتساؤل عن ماهية تأثير تلك المساعدات في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعانيه الدولة؛ فهل يمكن أن تسهم هذه المساعدات في استعادة الاستقرار السياسي المفقود منذ سنوات عدة – أم لا؟

وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل عبر تناول محاور عدة، تتمثل في: أسباب الانفجار، والجهود الإغاثية والمساعدات الإنسانية الإقليمية والدولية التي قدمتها الدول والمنظات للبنان، ومعضلة عدم الاستقرار السياسي الذي يعانيه البلد، وأخيرًا أثر المساعدات الإنسانية المحتمل، في الاستقرار السياسي في لبنان.

المحور الأول: أسباب الانفجار

كان الانفجار الأكثر تدميرًا في بلد شهد كثيرًا من الكوارث، والدمار، والحروب الأهلية من ١٩٧٥م إلى ١٩٩٠م، وصراعات مع إسرائيل، وهجمات

إرهابية دورية، واضطرابات واحتجاجات مستمرة وغيرها - موضع اختلاف بين الكثير من الأطراف الذين تباينت آراؤهم، ليس فقط حول أسباب الانفجار، بل أيضًا عن سبب تخزين ٢٧٥٠ طنًا من نترات الأمونيوم، وهي مادة شديدة الانفجار،

77

العدد (٣) جمادى الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

في مستودع لمدة ست سنوات من دون أن يتخذ أيُّ مسؤول أيَّ إجراء حيالها.

الاتجاه الأول: الانفجار وقع بسبب الإهمال

رأى مؤيدو هذا الاتجاه أنه لا يوجد ما يشير إلى وقوع هجوم من جانب دولة أو تنظيات إرهابية، وأن السبب الواضح للانفجار هو التخزين غير الصحيح لنترات الأمونيوم. فهذه المادة صعبة الانفجار في الظروف العادية حيث تتسم فيها بالاستقرار، (الإمارات اليوم، العادية حيث تتسم فيها بالاستقرار، (الإمارات اليوم، أسباب، منها ارتفاع درجة الحرارة، فإذا تعرَّضَت نترات الأمونيوم للتسخين بواسطة مصدر حراري كبير مثل الحريق، فإنها تبدأ في التحلل، وإذا كانت كميات كبيرة مُكدسة في مكان واحد، فإن الحرارة التي تتولد أثناء التحلل تُحبس ولا تتمكن من الخروج، فتعمل على تسريع وتيرة التحلل بها يؤدي في النهاية إلى انفجار كبير. (بوشويك، ٢٠٢٠م).

يدعم هذا الاتجاه تحذير رئيس الجهارك مرارًا من التراكم الهائل للمواد المتفجرة في الميناء منذ ٢٠١٤م، ومطالبته السلطات القضائية بإصدار قرار بإزالتها والتخلص منها، ولكن لم يَجْرِ تأكيد صحة هذه التحذيرات غير أنها أُخذت في الحسبان؛ حيث أمر النائب العام غسان عويدات الأجهزة الأمنية بالتحقيق في جميع المراسلات المتعلقة بالمواد المخزنة في الميناء للوقوف على حقيقة الأمر.

الاتجاه الثاني: الانفجار هجومًا محتملًا

كان أبرز داعمي هذا الاتجاه الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي قال: إن الانفجار يبدو اعتداءً رهيبًا، وإن خبراء عسكريين أبلغوه بأن الأمر يتعلق بقنبلة. ولكن هذا الزعم لقي رفضًا من البنتاغون،

وكذلك من الحكومة اللبنانية التي شددت على عدم وجود ما يدل على أن الانفجار كان مقصودًا. (الإمارات اليوم، ٢٠٢٠م). وفي هذا الصدد وجه حزب الله اتهامًا لإسرائيل بضلوعها في الانفجار، ورأى بعض أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ربها يسعى إلى تحويل اهتهام الرأي العام الدولي بالاحتجاجات السياسية في القدس إلى الاهتهام ببيروت. ورأى آخرون أن حزب الله هو الذي ارتكب التفجير كي يعطل الإعلان عن الحكم في الاتهامات الموجهة لأربعة عناصر من الحزب في مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، الخزب في مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، هو الأكثر منطقية من كل الاحتهالات السابقة.

هذا الخلاف حول سبب الانفجار أثار تساؤلًا آخر حول المسؤول عن وجود هذه الكميات من نترات الأمونيوم في الميناء أساسًا. وفي هذا الصدد، ذهب بعض الخبراء إلى تأكيد تورط حزب الله استنادًا إلى أمور عدة، أولها أنه تلقى كميات كبيرة من نترات الأمونيوم، وأن وحدة القدس التابعة للحرس الثورى الإيراني كانت مسؤولة عن النقل بإشراف قاسم سلياني. الشحنة الأولى التي تلقاها الحزب نُقِلت في حاويات جوًّا بواسطة شركة ماهان إير الإيرانية التابعة للحرس الثوري، وكانت في يوليو ٢٠١٣م وبلغت ٢٧٠ طنًّا، والشحنة الثانية سُلّمت في أكتوبر من العام نفسه، وتبلغ ٠ ٢٧ طنًّا إضافيًّا من المادة نفسها، والشحنة الثالثة سُلَّمت عام ٢٠١٤م، وقُدِّرت بين ٩٠ طنًّا و١٣٠ طنًّا. الأمر الثاني، أن ذلك الوقت -عامي ٢٠١٣م و٢٠١٤م - الذي زُوّد حزب الله فيه بتلك الكميات كان وقتًا حرجًا له، حيث شارك في العمليات القتالية إلى جانب جهات خارجية، واحتياجه إلى تعزيز قوته

القتالية، وهو ما دفع بعضًا إلى ترجيح قيام حزب الله بتخزين نترات الأمونيوم لاستخدامها في صراعاته الخارجية، وبخاصة في ظل وجود مزاعم بأن الحزب قد استخدم تلك المادة بالفعل، (زنيند، ٢٠٢٠م). ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن حزب الله نفى علاقته بالانفجار، وبتخزين تلك المواد، بل أشار إلى احتمالية تورط إسرائيل في هذا الأمر.

المحور الثاني: التداعيات الإنسانية للانفجار

ليلة الانفجار، قتل أكثر من ٢٠٠ شخص، وأصيب ما لا يقل عن ٢٥٠٠ آخرين، بها جعل المستشفيات تعجز عن التعامل مع كل أولئك المصابين نتيجة الأضرار البالغة التي لحقت ببعض المستشفيات من جراء الانفجار من جهة، وضعف مستوى الخدمات بها من جهة أخرى نتيجة أزمة كورونا. وهو ما دفع وزير الصحة اللبناني حمد علي حسن إلى الإعلان عن أن المستشفيات في بيروت تواجه نقصًا حادًّا في كل شيء، المستشفيات في بيروت تواجه نقصًا حادًّا في كل شيء،

وبجانب ضعف الرعاية الطبية المقدمة، ظهرت احتياجات فورية لتوفير الطعام للآلاف من المواطنين واللاجئين. وفقد اللبنانيون في بيروت وجبل لبنان خاصة منازلهم وأعهالهم التجارية، بها في ذلك المطاعم والفنادق، وواجهوا أزمة اقتصادية عميقة. فقد تأثر نحو به ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في بيروت، وتضرر ما يقدر بنحو ٤٠ ألف مبنى، وهدم ما يقرب من ٢٠٠٠ مبنى آخر. وتضررت أكثر من ١٥ ألف شركة تمثل نحو ٥٠٪ من مؤسسات بيروت، ومعظمها عاملة في قطاعات البيع والخدمات. وصار ما لا يقل عن ٧٠ ألف شخص

عاطلًا عن العمل. ونزح نحو ٣٠٠ ألف شخص، وباتوا يقيمون مع أصدقائهم أو عائلاتهم، أو في منازل المواطنين الذين عرضوا المساعدة على المتضررين من الانفجار، وانتقل آخرون إلى الملاجئ العامة.

ومن المرجح أن يتسبب الانفجار في تعميق أزمة الفقر بين المواطنين، حيث يعاني أكثر من مليون ومئة ألف شخص في لبنان فقرًا مدقعًا، بينها يعاني مليونا شخص وسبعُ مئة ألف الفقر، ويقبع نصفُ اللاجئين تحت خط الفقر. ومع فقدان كثير من المواطنين واللاجئين منازلهم، وممتلكاتهم ووظائفهم، سيضيف الانفجار مزيدًا من التحديات المالية أمامهم ليس فقط لأشهر بل لسنوات؛ لأن هذه الفئات لديها موارد محدودة جدًّا لإعادة شراء أو استبدال الممتلكات المتضررة أو المدمرة، ولإعادة بناء الملاجئ، وشراء الطعام والمواد الأساسية.

انطلاقًا مما سبق تتمثل احتياجات المتضررين في الآتي:

- توفير مأوى لأولئك الذين تضررت أو دمرت منازلهم وتعرضت لأضرار عميقة، وللنازحين، وكذلك للاجئين الذين تضررت مآويهم.
- دعم المرافق الصحية، حيث دُمرت ثلاثة مستشفيات، وأصيب اثنان آخران بأضرار جسيمة، وتمكن مستشفى واحد من الاستمرار في العمل من خلال إنشاء مستشفى ميداني، كما تضررت عشرات المراكز الصحية، وعانت تلك المستشفيات والمراكز نقص الدم والمستلزمات الطبية من أجهزة ومعدات، وأدوية، وهو ما يشير إلى وجود حاجة ماسة إلى ترميم تلك

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 ه / يناير 201

المسشفيات، وتوفير مزيد من المعدات الطبية لعلاج جميع المصابين. كما يحتاج مستودع الحجر الصحي الوطني، حيث تُخزن جميع اللقاحات وسلاسل التبريد وأدوية الأمراض الحادة والمزمنة، لإصلاحات عاجلة، لتعرضه للتلف.

- توفير الطعام: فقد دمر الانفجار جميع صوامع القمح في مرفأ بيروت، وهو ما يثير أزمة انعدام الأمن الغذائي للملايين من المواطنين.
- توفير فرص عمل: إذ إن الانفجار وقع في منطقة صناعية، وأثر في المناطق التجارية، وأصبح الآلاف من المواطنين عاطلين عن العمل، ولتلافي الأزمات المالية التي سيعانونها من جراء الانفجار، هم في حاجة إلى فرص عمل عاجلًا.
- البنية التحتية: سيحتاج كثير من المناطق إلى إزالة الأنقاض وإعادة بناء البنية التحتية الحكومية والمجتمعية، وكذلك تسهيل الوصول إلى الطرق والمرافق الخدمية.
- التعليم: بحسب اليونسيف، تضرر أكثر من من ١٠٠ ألف طفل من جراء الانفجار، ومن ثَمّ هم في حاجة إلى الدعم لضمان استمرارهم في تلقى التعليم، (٢٠٢٠، UNICEF).
- الدعم النفسي للأطفال: كثير من الأطفال قد فُصلوا عن عائلاتهم في أعقاب الانفجار، كما أن الأطفال الذين شهدوا تدمير منازلهم وموت أفراد عائلاتهم سيحتاجون إلى دعم نفسي للتخلص من الآثار النفسية التي تركتها الكارثة فيهم.

- دعم المجموعات المهمشة، وتشمل كبار السن، والعمال المهاجرين الذين يعملون خَدَمًا في المنازل، واللاجئين، لكونهم معرضين على نحو كبير لخطر العنف والاستغلال والمزيد من التهميش والتشريد أيضًا، نظرًا لأن كلفة عودتهم إلى بلادهم الأصلية أو لبلاد أخرى أكثر أمنًا باهظة.
- هاية النساء من العنف القائم على النوع الاجتهاعي: في أوقات الأزمات ترتفع احتهالات تعرض النساء والفتيات للعنف، والاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ لأنه في حالات الطوارئ تتعطل آليات الحهاية الموجودة للحفاظ على سلامة الناس وبخاصة النساء اللاتي يصبحن الأكثر تضررًا عند وقوع الكارثة. ومن المرجح أن تؤدي الأزمة إلى زيادة الضغط على العديد من الفتيات وتزويجهم بشكل قسري أو مبكر نتيجة عجز الأسر عن الإنفاق عليهن.

المحور الثالث:

جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية

أظهر انفجار مرفأ بيروت -كواحد من أكبر الكوارث الإنسانية التي شهدتها المنطقة - استمرار تمسك الكثير من دول العالم بالمبادئ والقيم الإنسانية والتضامن رغم كل الصراعات والتوترات الموجودة فيها بينها. فسارعت تلك الدول بإرسال المساعدات الإنسانية ودعم الحكومة والشعب اللبناني انطلاقًا مما يعرف بدبلوماسية الكوارث. وفي هذا الصدد سنعرض أبرز الجهود العربية والدولية لإغاثة الشعب اللبناني عقب الانفجار.

أولًا- الجهود العربية

قدمت الدول العربية دعمًا ماليًّا وعينيًّا للبنان بعد تدمر مركز بروت التجاري والشركات والمكاتب والميناء نتيجة الانفجار الذي وقع في ميناء بروت، فأرسلت أطنانًا من المواد الغذائية والأدوية والمعدات والفرق الطبية، إضافة إلى المستشفيات الميدانية لمساعدة اللبنانيين المتضررين من الانفجار الذي أودي بحياة عشرات الأشخاص، وخلف آلافًا آخرين من دون مأوى. ومن تلك الدول على سبيل المثال لا الحصر: الأردن، التي أعلنت في اليوم التالي بعد الانفجار تجهيز مستشفى عسكري ميداني يضم جميع التخصصات والطواقم الطبية؛ للمساهمة في تقديم الخدمات الطبية للبنانيين. وأقامت السعودية، التي كانت من أوائل الدول التي قدمت مساعدات عاجلة إلى لبنان، جسرًا جويًّا مدف إيصال المساعدات الغذائية والطبية إلى اللبنانيين، وذلك بتوجيه من الملك سلمان بن عبدالعزيز عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ حملت أولى طائرات هذا الجسر أكثر من ١٢٠ طنًّا من الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية والحقائب الإيوائية والمواد الغذائية، (سكاي نيوز، ٢٠٢٠م). وأرسلت مصر من فور وقوع الانفجار، طائرتين محملتين بمستلزمات طبية، وفرق طبية إلى لبنان، وأقامت جسرًا جويًّا بعد ذلك استمر في إرسال المساعدات حتى تاريخ كتابة الدراسة الراهنة، (SIS، ۲۰۲۰). وأرسلت الكويت أيضًا مساعدات طبية عاجلة، (المدينة، ٢٠٢٠م). كم أرسلت تونس طائرتين عسكريتين تحملان موادَّ غذائيةً وأدويةً ومستلزماتٍ طبيةً إلى لبنان، ونقلت تونس ١٠٠ جريح لبناني إلى تونس لتلقى

العلاج. ونفّذ الهلال الأحمر الإماراتي برنامجًا إنسانيًّا وإغاثيًّا شاملًا في لبنان، إضافة إلى استمرار الإمارات في إرسال المساعدات، منها باخرة محممَّلة بنحو ٢٤٠٠ طنّ من الاحتياجات الإغاثية التي تضمنت المواد الغذائية والطبية والمحملات الغذائية للأطفال، والمعقات ووسائل الوقاية. (العين، ٢٠٢٠م).

ثانيًا: الجهود الدولية

سادت حالة من عدم الثقة في الحكومة اللبنانية بمؤسساتها كافة، وهو ما دفع الدول الأوربية، والولايات المتحدة إلى إرسال مساعدات إنسانية عينية مباشرة إلى المستشفيات أو المؤسسات الدولية الإغاثية وليس إلى الحكومة، أما المساعدات المالية فاشترطت أن تُجري الحكومة الإصلاحات اللازمة وامتصاص غضب الشارع للحصول عليها. وهو ما اتسق مع مطالب الناشطين اللبنانيين وقادة المجتمع المدني، بعدم توجيه المجتمع الدولي أي مساعدة للشعب اللبناني من خلال حكومته التي يخشون أن تستحوذ عليها مثلما حدث في أعقاب الحرب الأهلية حينها استولت النخبة السياسية على مليارات الدولارات التي كانت مخصصة لإعادة الإعمار، (Serwer and Slim)؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، قدَّمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مجموعاتٍ طبيةً للطوارئ، يحتوي كلُّ منها على ما يكفى من الأدوية والإمدادات الطبية لدعم ٦٠ ألف شخص، لكنها أرسلتها مباشرة إلى المستشفيات. وتعهدت ألمانيا بـ ٢٠ مليون يورو للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ كي يتولَّيَا توزيعها على المنظات غير الحكومية المحلية، .(Y·Y· ،Vohra)

العدد (۳) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021م

إلى جانب الجهود الفردية التي قامت بها كل دولة على حِدَةٍ؛ اشترك كثير من الدول في مؤتمر المانحين لجمع التبرعات للبنان برعاية الأمم المتحدة ومشاركة ممثلين من ٢٨ دولة وسبع منظهات دولية، تعهدوا جميعًا بمنح لبنان ٢٥٠ مليون يورو لمساعدتها على تجاوز سلسلة الأزمات التي تعانيها؛ لكونها تحتاج إلى استجابة طارئة بقيمة ١١٧ مليون دولار لمعالجة عواقب الانفجار، و٢٦ مليون دولار للاحتياجات الإنسانية العاجلة، وأكثر من ٥٠ مليون دولار للتعافي وإعادة الإعهار. وتوافق المشاركون على تركيز المساعدات على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والإسكان.

وقد تعهدت المفوضية الأوربية بتقديم ٣٠ مليون يورو للمساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية للمتضررين من الكارثة، إضافة إلى ٣٣ مليون يورو تقرر منحها للبنان قبل الانفجار. وفي هذا الصدد تعهدت ألمانيا بإرسال ٢٠

مليون يورو، أما فرنسا فتعهدت بتقديم ٣٠ مليون يورو لدعم لبنان، (Dorpe and Braun).

المحور الرابع: معضلة عدم الاستقرار السياسي

يُعدُّ لبنان من أكثر الدول التي تعاني غياب الاستقرار السياسي، فوفقًا لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب الصادر عن البنك الدولي، كان متوسط معدل الاستقرار في لبنان منذ ١٩٩٦م حتى عام ٢٠١٨م (آخر عام توافرت فيه البيانات) -٣٣,١، بحد أدنى -١٢,٢ نقطة في عام ٢٠٠٧م، وفي أحدث وحد أقصى -٣٦,٠ نقطة في عام ٢٠٠٢م. وفي أحدث بيانات متوافرة بلغ معدل الاستقرار السياسي في لبنان لعام ٢٠١٨م، -٢٤,١ نقطة كما هو موضح في الرسم البياني الآتي:



المصدر: The Global Economy

ملحوظة (أفضل قيمة في مؤشر الاستقرار السياسي ٥, ٢، وأسوأ قيمة -٥, ٢ التي تعني انعدام تام للاستقرار السياسي).

وفيها يلي بعض المؤشرات إلى غياب الاستقرار السياسي في لبنان التي يقوم البنك الدولي بقياسها، وتتمثل في: الاضطرابات والاحتجاجات السياسية، وعدم الاستقرار الحكومي، وتآكل شرعية النظام السياسي، والتدهور الاقتصادي، والنزوح واللجوء.

أولًا: العنف السياسي: إضراب واحتجاجات

اندلعت تظاهرات عدة مناهضة للحكومة في لبنان في هذا العام، وفي عام ٢٠١٩م خرج المتظاهرون إلى الشوارع للتنديد بالقيادة والنخب السياسية؛ بسبب سوء الإدارة والفساد، وهو ما تسبب في إجبار رئيس الوزراء سعد الحريري على الاستقالة في أكتوبر. وتلاشت الاحتجاجات في مارس ٢٠٢٠م نتيجة فرض الحكومة الجديدة بقيادة حسان دياب، الحظر الشامل في البلاد لمنع انتشار فيروس كورونا. واندلعت موجة جديدة من الاحتجاجات في جميع أنحاء لبنان في يونيو ٠٢٠٢م مناهضة للحكومة، حيث أغلق المتظاهرون الطرق وحرقوا الإطارات تعبيرًا عن غضبهم من أداء الحكومة، وهتفوا ضد النخب السياسية لكونها تسببت في أزمة اقتصادية خانقة من جراء الإغلاق الشامل الذي فرضته والذي نجم عنه إغلاق الشركات وارتفاع معدلات البطالة وإفلاس الحكومة وعجزها عن سداد ديونها، وهبوط الليرة إلى أدنى مستوى مقابل الدولار، وهو ما أثر سلبًا في القوة الشرائية للعديد من اللبنانيين، (۲۰۲۰ ، Hubbard and Saad)

وعقب الانفجار، شهدت بيروت احتجاجات ضد فساد الحكومة وإهمالها وسوء إدارتها؛ حوّلت مناطق وسط البلد إلى مناطق قتال بين المتظاهرين وقوات الأمن، واندلعت اشتباكات بينهم حيث سعى المتظاهرون لاقتحام البرلمان. واستجابةً لتلك

الاحتجاجات تعهّد رئيس الوزراء حسان دياب بإجراء تحقيق ومحاسبة أي شخص يثبت تورطه في الانفجار. ولكن شكك المتظاهرون في قدرة الحكومة على تجاوز الأزمة وإجراء مساءلة حقيقية؛ لأن أغلب مسؤوليها تربَّحوا من الفساد واستغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، لذلك طالب المتظاهرون باستقالة مجلس الوزراء.

ورغم استقالة الحكومة رأى المتظاهرون أن ذلك لم يُلَبِّ مطالبهم بإسقاط النخبة السياسية في البلاد التي اكتسبت مكانة بارزة خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت ١٥ عامًا، وانتهت في عام ١٩٩٠م. ومن بين تلك النخب الرئيس ميشال عون، ورئيس البرلمان بين تلك النخب الرئيس ميشال عون، ورئيس البرلمان ٢٠٢٠).

ثانيًا: استقالة الحكومة وفراغ في السلطة

يعاني النظامُ اللبناني غيابَ الاستقرار الحكومي، فبعد كل أزمة تُقدِّم الحكومة استقالتها، لتترك فراغًا في السلطة تختلف النخب السياسية شهورًا عدة حول كيفية شغله. وهو ما حدث بالفعل بعد انفجار المرفأ نتيجة الاحتجاجات والغضب الشعبي على نطاق واسع بسبب تقاعس الحكومة وسوء إدارتها للأزمات التي يُعانيها الشعب، حيث أعلنت الحكومة استقالتها يوم ٧ أغسطس في بيان ألقاه رئيس الوزراء حسان دياب الذي كان قد تولى منصبه في يناير ٢٠٢٠م إذ قال: إن الحكومة ستقوم بتصريف الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة. وفي ٣١ أغسطس من عام التعامل مع الأزمة المالية الخانقة التي يعيشها لبنان، وإجراء الإصلاحات التي وُضِعت كشرط للحصول وإجراء الإصلاحات التي وُضِعت كشرط للحصول على المساعدات الدولية وشرط أيضًا لتهدئة المواطنين على المساعدات الدولية وشرط أيضًا لتهدئة المواطنين

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

المحتجين على النخب والنظام السياسي بأكمله، ولكن نتيجة للضغوط التي تعرض لها أديب وعجزه عن تشكيل حكومة جديدة؛ بسبب إخفاقه في إقناع الأطراف السياسية بالموافقة على اختياراته، فاعتذر عن أداء مهمته، (بي بي سي، ٢٠٢٠م).

ورغم أنه وفق الدستور، يتعين على رئيس الجمهورية ميشال عون، تكليف رئيس وزراء جديد من أجل تشكيل الحكومة، لكن هذه الخطوة مهددة بالتأجيل والتأخير، وربها بالإخفاق مجددًا؛ لأنه رغم الضغوط الدولية من أجل تشكيل حكومة جديدة عقب الانفجار لم تنجح محاولات أديب، وهو ما يعني أن وجود مشاكل عدة عميقة ستواجه أي رئيس وزراء جديد مثل التي واجهها أديب، ومنها إصرار حزب الله بقيادة حسن نصر الله، وحركة أمل بزعامة رئيس البرلمان نبيه بري، على تسمية وزرائها والتمسك بوزارة المالية.

تجدر الإشارة إلى أمرين؛ الأول أن استقالة الحكومة خطوة لم تثبت فاعليتها قط في لبنان، فالبنظر إلى المدة الأخيرة، نجد أنه عقب الاحتجاجات على فساد وإخفاق حكومة سعد الحريري، استقالت الحكومة من دون أن يؤدي ذلك إلى أي تحسن ولو طفيف في الأسباب التي أدت إلى المطالبة باستقالتها، بل على العكس تفاقم التدهور الاقتصادي، وساءت الأحوال المعيشية للمواطنين في حكومة حسان دياب، وهو الأمر الذي أدى إلى استقالتها، حتى بعد تكليف مصطفى دياب برئاسة الوزراء، اعتذر عن أداء مهمته، كها أشرنا. هذا يؤكد أن الحل الحقيقي ليس في تعيين أشخاص جدد مع استمرار النظام الطائفي كها هو.

والثاني أن فراغ السلطة ينجم عنه تداعيات عدة، منها: استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية

في البلاد وسط الخلافات السياسية بين النخب حول تشكيل الحكومة، والاحتجاجات الشعبية العنيفة. ووجود تهديدات أمنية عقب قيام تسعة مسلحين، يشتبه في انتهائهم إلى تنظيم داعش الإرهابي، بالاشتباك مع القوات الأمنية، وهو ما تسبب في مقتل عسكريين لبنانيين، وتزايد احتهالات وقوع اشتباكات مماثلة في المستقبل لعدم وجود استقرار سياسي، وهو ما يؤدي إلى انتشار حالة اللاأمن في لبنان. وكذلك يؤدي إلى تأخر المساعدات الدولية التي وضعت بعضُ الدول المانحة شروطًا للحصول عليها، مثل فرنسا التي اشترطت تشكيل حكومة تجري الإصلاحات اللازمة لاستعادة ثقة الشارع من جديد، وهو الأمر الذي يطيل أمد معاناة الشعب اللبناني وبخاصة الفئات الضعيفة التي تضررت من الانفجار.

ثالثًا: تدهور اقتصادي

في الحالات الطبيعية يكون من الصعب على الدولة تجاوز التداعيات الاقتصادية لمثل هذه الكارثة بسرعة، وعند الأخذ في الحسبان أن لبنان كان يعاني فعلاً أزمة اقتصادية حادة تفاقمت بسبب جائحة كورونا؛ يصبح التعامل مع تلك التداعيات أصعب بكثير بعد حدوث الانفجار. فقبل الانفجار، كانت العملة اللبنانية في أدنى مستوياتها، حيث فقدت أكثر من ٨٠٪ من قيمتها منذ أكتوبر ٢٠٢٩م، (Pusiness Insider). هذا الانهيار في قيمة العملة جعل الواردات التي تعتمد عليها الدولة على نحو أساسي - باهظة الثمن، وهو ما تسبب في ارتفاع معدل التضخم، حدوث عقبات اقتصادية غير مسبوقة على الأسر اللبنانية. فوفقًا للبنك الدولي، يعيش ثلث اللبنانيين تحت خط الفقر، ويتوقع أن يصل معدل الفقر إلى ٥٠٪ إذا ساء الوضع

الاقتصادي مع ارتفاع معدلات البطالة بشكل حاد، (Y۰۱۹ ، World Bank).

يُضاف إلى ذلك أن مستويات الدين الحكومي للبلاد، وكذلك عجز الحساب الجاري من بين أعلى المستويات في العالم كله. هذا التدهور دفع أصحاب رؤوس الأموال إلى نقل أموالهم إلى خارج البلاد مع عجز الحكومة عن إيقاف تدفقها، وهو الأمر الذي دفعها إلى فرض مزيد من الضرائب على بعض السلع والخدمات، مثل: البنزين، والمكالمات الصوتية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل واتساب؛ تسبّب ذلك في احتجاج الآلاف على الضريبة وعلى فساد الحكومة في احتجاج الآلاف على الضريبة وعلى فساد الحكومة في نهاية العام الماضي (٢٠١٩).

ومع تفشي فيروس كورونا توقف الاقتصاد اللبناني قامًا؛ بسبب الإغلاق الذي فرضته الحكومة لمنع انتشاره، وهو ما تسبب في تفاقم الأزمة المالية طويلة الأمد في البلاد، ودفع الحكومة اللبنانية إلى أن تتوقع أن نحو ٧٥٪ من السكان سيكونون في حاجة إلى دعم ومساعدة عاجلة. ليس السكان الأصليون فقط من تضرَّروا من إجراءات الحكومة، بل اللاجئون أيضًا، حيث أشارت لجنة الإنقاذ الدولية إلى أن ٨٧٪ من اللاجئين في حاجة إلى الطعام، (٢٠٢٠).

في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتدهور وقع الانفجار ليترك خسائر أخرى أكبر من قدرة الشعب والحكومة على تحملها. ففي تقويم للأضرار والاحتياجات الذي أجراه البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، أُكّد أن الانفجار تسبب في أضرار تُراوح بين الخسائر، بها في ذلك التغيرات في التدفقات الاقتصادية الخسائر، بها في ذلك التغيرات في التدفقات الاقتصادية نتيجة انخفاض ناتج القطاعات الاقتصادية، بها يُراوح

بين 7, ٩ و ٥, ٣ مليارات دولار. وأكد التقويم أن القطاعات الأكثر تضررًا كانت المباني السكنية، وشبكات النقل والمواصلات، والأصول الثقافية مثل: المواقع الدينية والأثرية والمعالم الوطنية والمسارح. كما تضررت صومعة القمح الوطنية وميناء بيروت، وهو ما يعني خسارة المخزون الإستراتيجي من القمح من ناحية، وصعوبة قيام الحكومة باستيراد الغذاء من ناحية أخرى، مما يُنذر بوقوع أزمة غذاء كبيرة، (World Bank) وقف عمليات التصدير التي تعتمد عليها الدولة بشكل وقف عمليات التصدير التي تعتمد عليها الدولة بشكل سيؤثر بدوره في الاحتياطي النقدي، ويؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.

رابعًا: تآكل شرعية النظام السياسي

كشف الانفجار عن مدى تراجع شرعية النظام السياسي القائم على الحكم الطائفي الذي تسبب في عرقلة تشكيل حكومة مستقرة وإخفاقها، واندلاع التظاهرات المنددة بالنظام والداعية لإسقاطه كها أسلفنا، وتوافق المعارضة على تشكيل ائتلاف ضد النظام. وفيها يتعلق بالمعارضة، فقد أعلنت بعض الجهاعات المدنية والأحزاب توافقها على ضرورة إقامة نظام سياسي جديد في لبنان؛ لأنها رأت أن الطبقة الحاكمة تعيد إنتاج نفسها في النظام الفاشل نفسه رغم فقدانها للشرعية الشعبية؛ لهذا رأت ضرورة تشكيل حكومة انتقالية لها جدول زمني واضح، تتمثل مهمتها في إلغاء النظام الطائفي في لبنان وتشكيل نظام آخر بديل له. وأكدت في هذا السياق أنها سترفض أي حكومة تُشكَّل عبر توزيع المناصب السياسية بين الطوائف الدينية المختلفة في البلاد؛ لأن هذا سيعمل على استمرار الفساد

العدد (٣) جمادى الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

والمحسوبية. وبالفعل رفضت المعارضةُ الحكومةَ التي اقترحها رئيس الوزراء مصطفى أديب، وهو ما دفعه إلى الاعتذار عن مهمته.

خامسًا: النزوح واللجوء

تسبب الانفجار في وجود نزوح داخلي –الذي يعني انتقال المواطنين قسرًا من مناطق سكنهم التي أصبحت غير ملائمة للعيش بسبب الكوارث إلى مناطق أخرى أكثر ملائمةً للعيش بسبب الكوارث إلى مناطق أخرى أكثر ملائمةً حيث تشرَّد أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن من منازلهم وأصبحوا بلا مأوى، وأُجبر آخرون على الانتقال إلى مناطق أخرى بعيدة من موقع الانفجار. وفي ظل استمرار التدهور الاقتصادي يُتوقع أن يسعى كثير من السكان الأصليين واللاجئين السوريين كثير من السكان الأصليين واللاجئين السوريين المقيمين في لبنان والمقدَّر عددهم بمليون ونصف مليون لاجئ، للهجرة إلى خارج الدولة، وخصوصًا إلى دول الاتحاد الأوربي.

المحور الخامس: أثر المساعدات الإنسانية في الاستقرار السياسي في لبنان

قبل انفجار مرفأ بيروت كان لبنان يعاني أزمات متدةً منذ عام ٢٠١١م، تمثلت في التأثر بالصراع المسلح العنيف في سوريا وتداعياته، حيث أُجبر لبنان على استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم مقارنة بباقي الدول، ووجود أزمة مالية واقتصادية تسببت في انهيار سعر الصرف، وضعف القطاع المصرفي، وزيادة معدلات التضخم، وانكهاش اقتصادي حاد، إضافة إلى زيادة نسبة الفقر ومعدلات البطالة؛ وجائحة كورونا وما ترتب عليها من آثار فاقمت الوضع، إذ أغلقت الحكومة إغلاقًا تامًّا المنشآت كافة، وهو ما أدى إلى

تفاقم الضغوط الاقتصادية والمالية. كما يعاني لبنان ضعف البنية التحتية، وانقطاعًا مستمرًّا في الكهرباء، ونقص إمدادات المياه، وسوء إدارة المالية العامة، وخللًا في الاقتصاد الكلي، وتدهور المؤشرات الاجتماعية. جُلُّ هذا نتيجة استشراء الفساد، وضعف الحكم، وانتشار الاضطرابات السياسية في البلاد إلى جانب ارتفاع معدلات الهجرة.

هذه الأزمات -التي تعكس بوضوح غياب

الاستقرار السياسي في لبنان- تفاقمت جميعها إثر انفجار مرفأ بيروت، الذي كان القشة التي قصمت ظهر البعير، فتسبَّب في مزيد من الاضطرابات وانتشار حالة اللاأمن، ليس فقط الجسدي، بل الغذائي، والصحى، والبيئي، والاقتصادي. أي أنه أدى إلى تفاقم انعدام الاستقرار السياسي. هذا الوضع يدفع للتساؤل عما إذا كان في مقدور المساعدات الإنسانية أن تسهم في تحسين هذه الأوضاع أم لا، حيث إنها أحد أهم العوامل التي تساعد الدول غير المستقرة في استعادة استقرارها. بعبارة أخرى: هل يمكن أن تسهم المساعدات الإنسانية في حل معضلة عدم الاستقرار السياسي في لبنان أم لا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يجدر تأكيد أن تحقيق استقرار سياسي يتطلب أولًا تشكيل حكومة جديدة توافقية، تتولى مهمة الإصلاحات اللازمة، وثانيًا تقدير الوضع الاقتصادي المستقبلي للوقوف على احتياجات إعادة الإعمار، وهما الأمران الأكثر أهمية لتحقيقه؛ لكونهما السببين الرئيسيْنِ في غياب الاستقرار. وأخيرًا مدى مساهمة المساعدات الإنسانية الخارجية في تحقيق هذين الهدفين لتكون ذات أثر في الاستقرار السياسي اللبناني.

فيها يتعلق بتشكيل الحكومة، فإن لبنان أمام ثلاثة

سيناريوهات: الأول هو العودة إلى العمل -كالمعتادمع رئيس وزراء آخر يُشكّل حكومة توافقية، ولكن
هذا السيناريو سيبوء بالفشل، مثلها يحدث في كل مرة.
السيناريو الثاني أن تُشكّل حكومة مستقلة خالية من
الانتهاءات الطائفية، وهذا الخيار أيضًا من غير المتوقع
أن يحدث في ظل رغبة حزب الله وحركة أمل في الإبقاء
على التقسيم الطائفي للحقائب الوزارية مع الاحتفاظ
بحقيبة المالية على وجه التحديد. أما السيناريو الثالث
هو حدوث فراغ سياسي مطول مع عدم اختيار رئيس
وزراء جديد، وبقاء حكومة تصريف الأعمال رغم أنها
مقيدة لأنها لا تمتلك صلاحيات. هذا السيناريو هو
الأقرب للحدوث في لبنان.

أما ما يتعلق بالوضع الاقتصادي للبنان، فقد قدر تقويم البنك الدولي احتياجات إعادة الإعمار والتعافي في القطاع العام لعامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م بنحو مليار وثهانمئة مليون دولار إلى ملياري دولار ومئتي مليون دولار. وأشار إلى أن احتياجات التعافي الحرجة في الأشهر الثلاثة (سبتمبر، وأكتوبر، ونوفمبر) وحدها تقدر بها يُراوح بين ٣٥ إلى ٤٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية لـ ٩٠ ألف فرد متضرر، وتوفير مأوى للأسر النازحة وذات الدخل متضرر، وتوفير مأوى للأسر النازحة وذات الدخل بشكل طفيف وجزئي للأسر ذات الدخل المنخفض. بينها تقدر الاحتياجات قصيرة الأجل لعام ٢٠٢١م بها يُراوح بين ١٩٠ و ٢٠٣٠ مليون دولار أميركي، بها يُراوح بين ١٩٠ و ٢٠٣٠ مليون دولار أميركي،

لن تتطلب جهود إعادة الإعمار إعادة تأهيل المباني والبنية التحتية المتضررة وإعادة بنائها فحسب، بل ستتطلب أيضًا إعادة بناء المؤسسات وهياكل الحكم.

ففي قطاع الموانئ، على سبيل المثال، يحتاج مرفأ بيروت لإعادة بنائه بطريقة شاملة وحديثة. كما يحتاج لبنان إلى اتباع نهج إعادة بناء شامل من خلال الجمع بين مساعدة السكان، ولا سيها الفقراء والفئات الأكثر ضعفًا ومنح الأولوية لاحتياجاتهم، و إجراء إصلاحات هيكلية تمكن من تحقيق استقرار للاقتصاد الكلي، وبيئة عمل القطاع الخاص، وضهان الأمن البشري. وهنا ستكون المساعدات الدولية والاستثهارات ضرورية لتحقيق هذا النهج. ولكن الأمر لا يتوقف عند مساهمات الدول والمنظهات فقط، بل ليُحقِّق الأهداف المرجوة -المتمثلة في استعادة الاستقراريْنِ السياسي والاقتصادي- يحتاج في استعادة الاستقراريْنِ السياسي والاقتصادي- يحتاج النان إلى وجود مزيد من الشفافية والمصداقية، ومنع الفساد وسيطرة النخبة السياسية، وهو ما يمثل التحدي الأكبر أمام الدولة.

وأخيرًا فيها يتعلق بمدى تأثير المساعدات الإنسانية في الاستقرار السياسي في لبنان، فترى الباحثة أنه في انعدام ثقة الدول المانحة للمساعدات في المؤسسات السياسية اللبنانية والتخوف من منح الأموال لها لأنها قد تصل إلى حزب الله بطريقة أو بأخرى، وشبه اليقين من سوء إدارة الموارد وإهدارها في ظل البيروقراطية غير الكفؤة والإدارة الفاسدة؛ فجميع هذه الأمور تُمثل عوائق أمام وصول تلك المساعدات إلى لبنان، ومن ثمّ يظل الوضع كها هو عليه. بعبارة أخرى: وصول المساعدات الإنسانية إلى لبنان أولًا تأثيرها إيجابي في حال الاستقرار السياسي في لبنان، ثانيًا مرهون على نحو أساسي بوجود حكومة كفؤة ذات مصداقية، وشفافية، أساسي بوجود حكومة كفؤة ذات مصداقية، وشفافية، الشعب أولًا والدول المانحة ثانيًا بإدخال الإصلاحات اللازمة لتحسين الأوضاع في لبنان.

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

وعليه ترى الدراسة ضرورة عَقْد الدول اجتهاعًا يضم جميع الأطراف، وخصوصًا ممثلين عن الشعب، يضم جميع الأطراف، وخصوصًا الله اتفاق على تشكيل يجري فيه التباحث للتوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة غير حزبية، تتكون من شخصيات ذات مصداقية عالية، تتمتع بسلطات تشريعية محدودة لإدارة تداعيات الانفجار وقيادة الانتقال الحالي بهدف رئيسي يتمثل في تنظيم انتخابات مبكرة -بناءً على قانون انتخابي يعاد إصلاحه في أقل من عام. في غضون ذلك، يجب يُعاد إصلاحه في أقل من عام. في غضون ذلك، يجب الإجراءات الأساسية لتحسين الوضع المصر في والساح بالوصول التدريجي إلى الحسابات المصر فية للأفراد أثناء التفاوض على حزمة مساعدة شاملة مع صندوق النقد الدولي والدول المانحة برعاية الأمم

المتحدة. مع استمرار تلك الدول في إرسال مواد غذائية وأدوية للفئات المتضررة من التفجيرات، ومساعدات للمنظات الدولية المعنية بجهود الإغاثة العاملة في بيروت؛ كي تُقدِّم تلك المساعدات إلى الشعب مباشرة وليس الحكومة. وعقب إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، تُرسِل الدول المانحة -برعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية - المساعدات المالية على دفعات، تكون كل دفعة مشروطة بتحقيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية. وتقترح الدول المانحة أيضًا فرض عقوبات اقتصادية وسياسية تستهدف سياسيين لبنانيين محددين متهمين بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وليس على الدولة حتى لا يتضرر الشعب اللبناني نفسه.

المراجع:

- ا الإمارات اليوم. (٥ أغسطس، ٢٠٢٠م). ما هو سبب انفجار بيروت.. وهل كان متعمدًا؟ متاح على: https://bit.ly/3mRmu65
- العين. (٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م). باخرة إماراتية تصل إلى بيروت على متنها ٢٤٠٠ طنّ من المساعدات. متاح على: https://bit.ly/36fjnip
- المدينة. (٥ أغسطس ٢٠٢٠م). المساعدات الطبية العاجلة تبدأ بالوصول إلى لبنان ودول العالم تقدم تعازيها. متاح على: https://bit.ly/3jiteaN
- بوشويك، صوفي. (١٣ أغسطس ٢٠٢٠م). الخبراء يوضحون كيفية حدوث انفجار بيروت. Scientific American. متاح على: https://bit.ly/2S6NRuJ
 - بي بي سي. (٢٦ سبتمبر ٢٠٢٠م). مصطفى أديب رئيس الوزراء اللبناني المكلف يعتذر عن تشكيل الحكومة. متاح على: https://bbc.in/30jD6tu
- زنيند، حسن. (٢٥ أغسطس ٢٠٢٠م). استخبارات غربية ترصد العلاقة بين حزب الله ونترات الأمونيوم. دويتشه فيليه. متاح على: https://bit.ly/2G318SN
- سكاي نيوز. (٧ أغسطس ٢٠٢٠م). وصول طائرتي إغاثة من السعودية إلى لبنان. متاح على: https://bit.ly/2ENLLgg
- Abadi, M. Cooper, H. and Frank, J. (2020, Jul 15). Lebanon's financial crisis is spinning out of control as bread prices rise for the first time in 8 years and people fall deeper into poverty. Business Insider. Retrieved from: https://bit.ly/3cv5MEO.
- Acaps. (2020, September). Emergency operations centre beirut: assessment & analysis cell. Retrieved from: https://www.acaps.org/country/lebanon/special-reports#container-1530
- Dorpe, V. Simon, and Braun, E. (2020, August 9). World leaders pledge €250M in Lebanon donor conference. Politico. Retrieved from: https://politi.co/3iaLrFP
- Feltman, J. (2020, August 5). Lebanon as Paradise lost. Brookings. Retrieved from: https://brook.gs/33d4B9N
- The Global Economy. (N.D). Lebanon: Political Stability. Retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/Lebanon/wb_political_stability/
- Hubbard, B. (2020, August 10). Lebanon's Government Resigns Amid Widespread Anger Over Blast. New York times. Retrieved from: https://nyti.ms/30jOeGE
- Hubbard, B. and Saad, H. (2020, June 11). Lebanon's Currency Plunges, and Protesters Surge into Streets. New York times. Retrieved from: https://nyti.ms/343oEGU
- The New Humanitarian. (2020, August 5). What the Beirut blast could mean for a battered Lebanon. Retrieved from: https://www.thenewhumanitarian.org/news/2020/08/05/Lebanon-Beirut-explosion-economy-coronavirus



- Qiblawi, T. (2020, April 29). 75% of Lebanon needs aid after coronavirus, and hungry protesters are back on the streets. CNN. Retrieved from: https://cnn.it/3j4Zmif.
- Serwer, D. and Slim, R. (2020, August 28). Help Lebanon Help Itself. Foreign Affairs. Retrieved from: https://fam.ag/36flGlz
- SIS. (2020, August 27). Egypt sends two military planes carrying aid to Lebanon. Retrieved from: https://bit.ly/2S8FtuL
- UNICEF. (2020, August 7). Geneva Palais briefing note on situation for children affected by Beirut explosions and UNICEF response. Retrieved from: https://www.unicef.org/press-releases/geneva-palais-briefing-note-situation-children-affected-beirut-explosions-and-unicef
- Vohra, A. (2020, August 19). The World Is Planning to Rescue the Lebanese, Not Lebanon. Foreign Policy. Retrieved from: https://bit.ly/2SoD4wd
- World bank. (2019, November 6). Lebanon is in the Midst of Economic, Financial and Social Hardship, Situation Could Get worse. Retrieved from: https://bit.ly/36ccXAu.
- World Bank. (2020, August 31). Decisive Action and Change Needed to Reform and Rebuild a Better Lebanon. Retrieved from: https://bit.ly/335PIWV



طرائق مبتكرة

في استجابة برنامج الأغذية العالمي والمجتمع الدولي الإنساني

د. دومینیك هاینرش

مدير الابتكار لدى برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة.

طرائق مبتكرة

في استجابة برنامج الأغذية العالمي والمجتمع الدولي الإنساني

د. دومینیك هاینرش النمسا

يعد الابتكار في العمل الإنساني أمرًا بالغ الأهمية لمواكبة التغيرات الطارئة، ولا سيما في ظل جائحة كورونا (COVID-19) التي تعد دليلًا واضحًا على ذلك. فالابتكار الإنساني يتعلق في جوهره بالتعاون، وقد تطورت بالفعل طريقة العمل المشترك بشكل كبير -مؤقتًا وربما دائمًا في بعض النواحي- في غضون بضعة أشهر فقط.

ففي مارس ٢٠٢٠م، اجتمع خبراء الشؤون الإنسانية وقادة العالم في المملكة العربية السعودية لمناقشة السياسات والمهارسات العالمية الإنسانية، والأهم من ذلك، هو مناقشة التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني، وخصوصًا ما يتصل بكيفية التصرف لتقديم المساعدة على نحو أكثر فاعلية.

لقد كان شرفًا في أن أكون قادرًا على الانضهام، وإن كان ذلك من بُعد، إلى هذه المجموعة الموقرة في منتدى الرياض الدولي الإنساني الثاني. وبوصفي ممثلًا عن برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) في تلك المناسبة، كان هدفي هو التحدث عن عمل المنظات في مجال الابتكار. فشاركت في حلقة نقاش بعنوان: «الابتكار في جوهر التدخل الإنساني» حيث تحدثت عن تجربتي في قيادة فريق صغير نسبيًّا لكنه متخصص داخل أكبر منظمة إنسانية تكافح الجوع في جميع أنحاء العالم. إن المجتمع الإنساني وبرنامج الأغذية العالمي كانا قادرين على التكيف والابتكار في وقت نشوء التحديات التي تمثلها النزاعات البشرية، والكوارث الطبيعية، والصدمات الأخرى غير المتوقعة للنظم الغذائية. ومع ذلك، لكي نتمكن من مواصلة العمل وفق هذا النهج، ولتحقيق هدفنا بخلق تأثير عالمي دائم لـ ١٣٨ مليون شخص محتاج حاليًّا؛ لا بد من تبني عقلية مرنة وتعاونية.

ابتكارات سابقة

في التسعينيات، قاد برنامج الأغذية العالمي حملة لنشر طريقة استخدام البريد الإلكتروني في العمليات الميدانية عبر الإذاعة، وحَذَتْ منظات إنسانية أخرى حذوه. وفي أوائل عام ٢٠٠٠م، بدأنا في توزيع المساعدات عبر القسائم الإلكترونية وتقنية سلسلة الكتلة (Blockchain). في عام ٢٠١٩ م، حوّل برنامج الأغذية العالمي ملياري دولار أميركي ومئة مليون دولار نقدًا وقسائم. واليوم نجري تقويهات ميدانية مدعومة بالأقهار الصناعية والطائرات من دون طيار. وعبر خبرتنا الواسعة في مجال الطيران والخدمات اللوجستية، أطلقنا، في عام ١٧٠٢م، أول عملية إنزال جوي من ارتفاعات شاهقة تقدر بخمسة كيلومترات (۱۷۰۰۰ قدم) فوق سوريا للوصول إلى مناطق يصعب الوصول إليها. كما صمم برنامج الأغذية العالمي مظلات مبتكرة لضمان الهبوط السهل ومنع تلف الشحنات، وضمان وصول مواد الإغاثة إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها.

وفي ظل جائحة كورونا (COVID-19) الحالية، أطلق برنامج الأغذية العالمي جسرًا جويًّا إنسانيًّا لإيصال الإمدادات الحيوية حول العالم بالتعاون مع منظات غير حكومية، مثل: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود. كما دعمت الخطوط الجوية الإثيوبية والإمارات العربية المتحدة، من بين آخرين، هذا المشروع. هدفنا هو مشاركة حلولنا مع الآخرين في المجتمع الإنساني، ونرحب بالشراكات العامة والخاصة لتحقيق هذا الهدف.

تشكل الابتكارات أدوات مهمة للتعامل مع الحلول المستديمة ذات المنفعة طويلة الأجل

لضحايا الأزمات الإنسانية. ونسبة كبيرة من عمليات برنامج الأغذية العالمي تقع في بيئات معقدة من الناحية الجيوسياسية، حيث يكون الصراع، الذي غالبًا ما يكون مصحوبًا بكوارث مناخية، عاملًا رئيسًا يقود إلى انعدام الأمن الغذائي. وجائحة كورونا (COVID-19) الحالية فاقمت هذا الأمر. ومن منظور الأمن الغذائي، تتحمل وكالتنا مسؤولية المساهمة في تعزيز السلام والتنمية عبر تكثيف التنسيق بين مشروعات التنمية والتدخلات الإنسانية. فبرامج التغذية المدرسية وإنشاء الأصول وسبل العيش توفر، من نواح كثيرة، استجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة، مع المساهمة في تحقيق أهداف الوقاية والقدرة على الصمود والتنمية.

إحداث تأثير

إن توسيع نطاق الابتكارات عالية التأثير أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدف التنمية المستديمة الثاني (SDG 2) المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠م. ويهدف برنامج الأغذية العالمي إلى تعزيز الابتكار بهدف تطوير مناهج تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع. على سبيل المثال، أطلق برنامج الأغذية العالمي نظام رصد الجوع (HungerMap^{LIVE})؛ وهو نظام عالمي لرصد الجوع يحلل مجموعة المقاييس الرئيسة المتعلقة بالأمن الغذائي، والطقس، وعدد السكان، والنزاع، والتغذية، وبيانات الاقتصاد الكلي، للتنبؤ بمهدِّدات الأمن الغذائي ومراقبته بشكل فوري. بعد تكرار دورة الابتكار، أصبح نظام رصد الجوع (HungerMapLIVE) الآن منتشرًا على

نطاق واسع في أكثر من ٩٠ دولة. في الوقت الحالي، يتتبع نظام رصد الجوع (HungerMapLIVE) تفشى كورونا (COVID-19) في المقام الأول؛ في الأماكن ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط في جميع أنحاء العالم. بهذه الطريقة، يمكن لبرنامج الأغذية العالمي تصور تأثير كورونا (COVID-19) على سلاسل التوريد العالمية والبرامج الخاصة به؛ وهو الأمر الذي يساعد موظفى برنامج الأغذية العالمي على توقع المشكلات وإيجاد الحلول. تتضمن هذه التصورات أحدث الإحصائيات مع رؤى متعمقة لكل بلد، بها في ذلك الحدود والموانئ وإغلاق المطارات واضطرابات المخزون وتغييرات البرامج ومشكلات الأمان. سلطت جائحة كورونا (COVID-19) الضوء على أهمية الابتكارات التي من شأنها التكيف والاستجابة السريعة في سياق الحالات الطارئة. فيها يأتى بعض الأمثلة على مبادرات الابتكار التي يعمل عليها البرنامج لتوسيع نطاق تأثيره، المتزايد مسبقًا، والتكيف معه.

برنامج إمباكت (EMPACT) هو من مبادرات برنامج الأغذية العالمي في رحلة الابتكار. ساعد برنامج (EMPACT) فعليًّا على توظيف أكثر من برنامج (EMPACT) فعليًّا على توظيف أكثر من المهارات الرقمية وفرص العمل عبر الإنترنت. يعرّف البرنامج اللاجئين والشباب الضعفاء في المجتمعات المضيفة إلى اقتصاد الوظائف المؤقتة الافتراضية من خلال دورات قصيرة مصممة لهذا الغرض. حاليًّا، أُغلِقَ اثنا عشر مكانًا في لبنان والعراق، كانت تقام فيها دورات برنامج إمباكت (EMPACT) بسبب كورونا (COVID-19)؛ لذلك تحول البرنامج بالكامل إلى

الإنترنت. وساهم هذا التحول في تطوير مبادرات التعلم الرقمي التجريبية.

وقد وصل مشروع الزراعة المائية الشهير (H2Grow) التابع لبرنامج الأغذية العالمي فعليًّا إلى أكثر من ٧٦٠٠ فرد، مع أكثر من ٥٤٠ وحدة تعمل على مستوى العالم. يدرب برنامج الزراعة المائية (H2Grow) المجتمعات الضعيفة على إقامة نظم الزراعة المائية الخاصة بها حتى يتمكنوا من زراعة علف الحيوانات أو الخضروات الطازجة في المنزل. ولمكافحة كورونا (COVID-19)، يقدم برنامج الزراعة المائية (H2Grow) مواد تدريبية للمجتمعات الضعيفة عبر منصة تعليمية رقمية في تسعة بلدان، بها في ذلك الأردن والجزائر وكينيا.

سوق خدمات الطوارئ (Marketplace برنامج (Marketplace)، هو عبارة عن منصة رقمية لبرنامج الأغذية العالمي يوفر للمنظات الإنسانية إمكانية الوصول إلى الخدمات. في إطار خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لـمكافحة كورونا (COVID-19)، يقدم برنامج الأغذية العالمي نقل البضائع مجانًا للمستخدمين من مراكز الدمج الإستراتيجية (بما في ذلك الصين ودبي وبلجيكا) إلى مناطق الانطلاق الإقليمية في كوالالمبور وأديس أبابا وبَنَما سيتي وأكرا وجوهانسبرغ.

من خلال اختبار مبادرات الابتكار الأخرى التي يقودها برنامج الأغذية العالمي على نطاق أوسع، تساعد مجموعة اتصالات الطوارئ (ETC) في الوصول إلى المجتمعات بمعلومات صحية متسقة ومناسبة ثقافيًّا لمواجهة المعلومات المضللة وبناء الثقة. وفي هذا السياق يجري حاليًّا تطوير خط وطني مباشر مخصص

العدد (٣) جمادس الآخرة 1442 هـ / يناير 2021

للتواصل بشأن حالات كورونا (COVID-19) ومدعوم بميزة المراسلة في جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا والعراق. وقد احتفل فريق الطوارئ والدعم السريع لتقنية المعلومات والاتصالات (FITTEST) التابع لبرنامج الأغذية العالمي منذ وقت قريب بمرور عشرين عامًا على توفير خدمات الاتصال في حالات الطوارئ في مناطق العنف ومناطق النزوح. وهو جهد سيستمر في المستقبل.

الابتكار الرقمي

إن التواصل مع الناس في حالات الطوارئ من الطرق العديدة التي نقود بها التحول الرقمي. برنامج الأغذية العالمي رائد في ابتكار وتنفيذ النظم الإنسانية. وقد قدم وأدار كثيرًا من الخدمات المشتركة. على سبيل المثال، منذ أوائل عام ٢٠٠٠م، نجح البرنامج في إدارة الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة (NHAS). واليوم، يدعم برنامج الأغذية العالمي المجتمع الإنساني والحكومات وشركاء آخرين بحلول رقمية مشتركة، مثل إدارة الهوية في التحويلات المشتركة وخدمات الاتصالات المشتركة في حالات الطوارئ.

وفي العام الماضي، نظم برنامج الأغذية العالمي سبع دورات تدريبية على استخدام الطائرات من دون طيار في ثلاثة بلدان، بمشاركة ما يقارب تسعين منظمة. كان من المستحيل أن يقوم البرنامج بذلك بمفرده؛ لذلك يُعرِب برنامج الأغذية العالمي عن امتنانه لشراكاته ذات المستوى العالمي التي كانت شراكاتها مهمة لتسخير الأدوات الرقمية والبيانات والابتكار، بها في ذلك استثهار

بلجيكا ولوكسمبورغ في تقنية الطائرات من دون طيار. شراكاتنا الخاصة القوية -بدءًا من شركات التقنية، وصناديق رأس المال الاستشاري، والبنوك، والشركات الاستشارية - تمكننا من اختبار التقنيات المتطورة واستخدامها لتعزيز النظم الغذائية، وتسريع الاستجابة الإنسانية، وتقديم المساعدة على نحو أكثر كفاءة، وإيصال الأموال إلى أبعد مكان.

إضافة إلى التبادل المادى للسلع والخدمات؛ يشارك برنامج الأغذية العالمي معرفته وخبراته مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع الإنساني العالمي. والهدف ليس فقط دعم التحول إلى العمل من بعد أو استخدام القرارات المدعومة بالبيانات لدعم عمليات مكافحة الجائحة الحالية، ولكن أيضًا للاستفادة من التحول الرقمي المتنامي كحافز لتغيير أكثر طموحًا في الكفاءة والفاعلية بعد الجائحة. ومن خلال المشاركة في خلق الابتكارات مع منظمات الأمم المتحدة، التي تتخذ من روما مقرًّا لها، ومن خلال شبكة الأمم المتحدة للابتكار، التي تستضيف ممثلين من أكثر من ٦٥ منظمة من منظمات الأمم المتحدة من أكثر من مئة دولة؛ يقدم برنامج الأغذية العالمي الآن خدمات الابتكار لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونيسف (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، إضافة إلى منظمات إنسانية أخرى مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس (& Bill Melinda Gates Foundation)، ومؤسسة خلق الأمل في أوقات الصراع: تحدِّ إنساني كبير.

Creating Hope in Conflict: A Humanitarian)
.(Grand Challenge

نظام الابتكار

عندما أنشأ برنامج الأغذية العالمي مسرع الابتكار (Innovation Accelerator) الحائز على جوائز منذ خمس سنوات تقريبًا، كان الأول من نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة. منذ ذلك الحين، دُعمت الحلول المبتكرة القادمة من الشركات الناشئة الخاصة، والجمعيات الخيرية، والمبتكرين في برنامج الأغذية العالمي، وتلك الحلول الموجودة في المنظمات الإنسانية الأخرى، من خلال برامج تجريبية ميدانية ممولة بالكامل، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على حياة مليون وأربعمئة ألف شخص في عام ٢٠١٩م. كما طور برنامج الأغذية العالمي بسرعة فائقة تطبيق (شارك بوجبة) ShareTheMeal الخاص به، وهو الأول من نوعه، لجمع التبرعات الفردية. حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، جرت مشاركة أكثر من ٧٤ مليون وجبة من مستخدمي الهاتف المحمول، منها مليونا وجبة من الجهات المانحة في المملكة العربية السعودية وحدها، وهو ما يجعلها سادس أكبر مساهم لدينا.

إضافة إلى برنامج مسرع الابتكار (Accelerator ومقره ميونيخ، وتطبيق (شارك بوجبة) (Accelerator ومقره برلين؛ افتتحنا مؤخرًا مركزًا Share The Meal ومقره برلين؛ افتتحنا مؤخرًا مركزًا للابتكار (Innovation Hub) بالتعاون مع مكتبنا في تنزانيا، ونخطط لافتتاح ثلاثة مراكز أخرى في العام المقبل، بهدف تعزيز استدامة نُظُم الابتكار الإقليمية والمحلية. إجمالًا، تنشط مشر وعات دعم الابتكار حاليًّا في ٥٤ دولة. إلى جانب شركاء القطاع الخاص ومراكز في ٥٤ دولة والوكالات الإنسانية الأخرى. تُعَدُّ كل هذه الفرق جزءًا من نظام ابتكار عالمي مترابط. يعمل هذا

النظام على تطوير العمل الإنساني اليومي، والتأكد من أن تدخلاتنا تتوافق دائمًا مع المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان إضافة إلى أخلاقيات الخصوصية وحماية البيانات. تُعَدُّ اليوم هذه الابتكارات ضرورية لدعم البؤساء في المناطق المتضررة.

كيف يمكنك المساعدة؟

الآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على المجتمع الإنساني العالمي أن يتّحد، ليس فقط لتبني التعاون باسم هدف التنمية المستديمة (SDG17) (الشراكات من أجل الأهداف)، ولكن أيضًا لدعم نداءات استغاثة محددة. في حين أن برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، يُموَّل كليًّا من متطوعين، ويعتمد في الغالب على التبرعات الحكومية والمؤسسية، فإننا نؤكد تبني العطاء الفردي. تُعَدُّ التكاليف الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي من بين أدنى التكاليف لبرنامج الأغذية العالمي من بين أدنى التكاليف البرنامج الأغذية العالمي من بين أدنى التكاليف البرنامج الأغذية العالمي من المن المناسمة ألى عمليات برنامج الأغذية العالمي التبرعات مباشرة إلى عمليات برنامج الأغذية العالمي التي تهدف إلى عالم خال من الجوع (هدف التنمية المستديمة ۲) (SDG 2).

تبرعات تطبيق (شارك بوجبة) تدعم عمليات برنامج الأغذية العالمي المختلفة التي تدعم عمليات برنامج الأغذية العالمي المختلفة التي تُراوح بين بناء القدرة على الصمود وبرامج التغذية المدرسية إلى تقديم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ. منذ إطلاق التطبيق عام ٢٠١٥م، ساهمنا في تقديم المساعدة لأكبر أزمات الغذاء في العالم، حيث شملت تلك المساعدات اليمن وسوريا ونيجيريا. بهذه الطريقة، عززنا إحساس التضامن والمسؤولية تجاه الجيل العالمي القادم. عبر تطبيق (شارك بوجبة)

العجلة الدولية للدولسات الإنسانية

يوميًّا ثمن وجبة لطفل محتاج بنقرة يسيرة على هاتفك. يوميًّا ثمن وجبة لطفل محتاج بنقرة يسيرة على هاتفك. ففي شهر رمضان المبارك، وعبر تطبيق (شارك بوجبة) ففي شهر رمضان المبارك، وعبر تطبيق (شارك بإفطار) # Share The Meal أطلقت حملة باسم (شارك بإفطار) # Share Your Iftar. يعد شهر رمضان المبارك دائبًا أحد أكثر الأشهر عطاءً خلال العام، وكان رمضان أحد أكثر المخاوص ناجحًا جدًّا. فمنذ بداية شهر رمضان المبارك، شارك مستخدمو التطبيق ٤, ٩ ملايين وجبة، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما جُمع ملايين وجبة، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما جُمع

بحلول هذا الشهر من عام ٢٠١٩م. ساهم المتبرعون من المملكة العربية السعودية بـ ٢٥٠, ٠٠٠ وجبة، وشاركوا ما معدله ١٦ وجبة لكل تبرع، ونحن نقدر بشدة كرم أصدقائنا السعوديين. انتهى الشهر الكريم، لكن جائحة كورونا (COVID-19) لم تنته بعد. يجب أن نستمر بروح التضامن هذه وللهدف نفسه، وأن نتّجد للتعاون بوصفنا مجتمعًا إنسانيًّا عالميًّا ومواطنين عالمين، معتمدين على الابتكار والتقنية الرقمية لساعدتنا على القيام بذلك.

100

The International Journal of Humanitarian Studies

zens. Via the ShareTheMeal app, it is possible with just 50 cents per day to provide a meal to a child in need with a simple tap on your phone. During the Holy Month of Ramadan, ShareTheMeal completed a specific campaign called #ShareYourIftar. Ramadan is always one of the most active periods of the year for giving, and 2020 has been particularly successful. Since Ramadan began, our users have shared 9.4 million meals, almost three times more than what was

raised by this time in 2019. Donors from Saudi Arabia have contributed 450,000 meals and share an average of 16 meals per donation, and we greatly appreciate the generosity of our Saudi friends. The Holy Month has come to an end, but the COVID-19 pandemic continues. We must continue this spirit of solidarity and purpose and unite to collaborate as a global humanitarian community and global citizens, relying on innovation and digital technology to help us do so.



The Innovation Ecosystem

When WFP established the award-winning Innovation Accelerator almost five years ago, it was the first of its kind within the UN system. Since then, innovative solutions coming from private start-ups, social good companies, WFP innovators, and those within other humanitarian organizations have been supported with fully funded field pilots, positively impacting the lives of 1.4 million people in 2019. Also, the WFP has developed and rapidly scaled its firstever individual fundraising app base, ShareTheMeal. To date, over 74 million meals have been shared by mobile users, including 2 million coming from donors in Saudi Arabia alone, making it our 6th largest contributor.

In addition to the Munich-based Innovation Accelerator and the Berlinbased ShareTheMeal, we have also recently opened an Innovation Hub in collaboration with our country office in Tanzania, and plan to open three more in the coming year, aiming to sustainably foster local and regional innovation ecosystems. In total, innovation-supported projects are currently active in forty-five countries. Along with private sector partners, research centres, and other humanitarian agencies, all these teams are part of an interconnected global innovation ecosystem. This ecosystem works to transform daily humanitarian work and ensure that our interventions are constantly guided by humanitarian and human rights principles as well as privacy and data protection ethics. Today, innovations are crucial to supporting vulnerable people in fragile contexts.

How You Can Help

Now more than ever, the global humanitarian community must come together, embracing not only collaboration in the name of Sustainable Development Goal (SDG) 17 (Partnerships for the Goals), but also supporting specific calls to action. While the WFP, for example, is entirely voluntarily funded, relying mostly on government and institutional donations, we do also embrace individual giving. The WFP's administrative costs are among the lowest in the non-profit sector - with 90% of donations going directly to WFP operations working towards a world with Zero Hunger (SDG 2).

Donations from the ShareTheMeal app support various WFP operations ranging from resilience building and school feeding programs to providing food assistance in emergencies. Since launching the app in 2015, we have helped the provision of aid to some of the largest food crises in the world including Yemen, Syria, and Nigeria. In this way we have enhanced a sense of solidarity and responsibility towards each other in the next generation of global citi-

The International Journal of **Humanitarian Studies**

COVID-19 hotline with chatbot support in the Central African Republic, Libya, and Iraq. Also, WFP's Fast IT & Telecommunications Emergency & Support Team (FITTEST) just celebrated twenty years of provision of emergency connectivity services in hostile and remote environments. An effort that will continue in the future.

Digital Innovation

Connecting people in emergencies is just one of the many ways we are leading digital transformation. The WFP is a recognized leader in the innovation and implementation of humanitarian ecosystems. It has provided and managed common services. For example, since early 2000's it has successfully managed UN Humanitarian Air Service (UNHAS). Today, the WFP supports the humanitarian community, governments, and other partners with common digital solutions such as management in cash-based transfers and common telecommunication services in emergencies.

In the past year, the WFP organized seven sessions of training on the use of drones in three countries, with the participation of approximately ninety organizations. It would have been impossible to do this alone. The WFP is grateful for its world-class partnerships that are key to harnessing digital tools, data, and innovation, including

Belgium and Luxembourg's investment in drone technology. Our solid private partnerships - ranging from technology companies, venture capital funds, banks, start-ups, and consulting companies - enable us to experiment and adapt cutting-edge technologies to strengthen food systems, shorten humanitarian response times, deliver assistance more efficiently and make funds stretch further.

In addition to the physical exchange of goods and services, the WFP is sharing its knowledge and expertise with other UN agencies and the global humanitarian community. The aim is not only to support the switch to remote working or using data-powered decisions to support existing and pandemic operations, also but to leverage the flourishing digital transformation as a catalyst for a more ambitious change in efficiency and effectiveness well beyond the pandemic. Co-creating innovations with the UN's Rome-based agencies and through the UN Innovation Network, which hosts representatives from over sixty-five UN entities from over one hundred countries, the WFP now offers innovation services to other UN entities such as UNICEF and UNFPA, in addition to other humanitarian organizations such as the Bill & Melinda Gates Foundation and Creating Hope in Conflict: A Humanitarian Grand Challenge.

security in close to real-time. After iterations in the innovation cycle, Hunger-Map^{LIVE} is now at scale in over 90 countries. Currently, HungerMap^{LIVE} tracking COVID-19 outbreaks primarily in low to middle income settings worldwide. In this way the WFP can visualize the impact of COVID-19 on its global supply chains and programs. This helps its staff to anticipate problems and find alternatives. These visualizations include the latest statistics with in-depth insights for each country, including borders, ports and airports closures, stock disruptions, program changes, and security issues. The COVID-19 pandemic has highlighted the importance of innovations that are adaptive and responsive to rapidly changing contexts. Here are some more examples of innovative initiatives the WFP is working on to scale and adapt to expand its already growing impact.

Among WFP's initiatives on the innovation journey is EMPACT. EMPACT already connected over 6,600 students to the future job market through digital skills training and online employment opportunities. The program introduces refugees and vulnerable youth in host communities to the virtual gig economy through short, tailored courses. Currently, EMPACT's twelve training campuses in Lebanon and Iraq are closed due to COVID-19, so the program is shifting completely online. This shift

contributed to the development of pilot digital learning initiatives.

WFP's renowned hydroponics project, H2Grow, has already reached more than 7,600 individuals, with over 540 units operating globally. H2Grow trains vulnerable communities to build their hydroponic agricultural systems so that they can grow vegetables or fresh animal fodder at home. Faced by COVID-19, H2Grow is introducing vulnerable communities' training materials and adapting them to a digital learning platform in nine countries, including Jordan, Algeria, and Kenya.

The Emergency Service Marketplace is a WFP's digital platform providing humanitarian organizations with access to the services. Within the framework of the Global Humanitarian Response Plan for COVID-19, WFP is offering free-to-user cargo transport from strategic consolidation hubs (including China, Dubai, and Belgium) to regional staging areas in Kuala Lumpur, Addis Ababa, Panama City, Accra, and Johannesburg.

Examining other innovative initiatives more broadly, the WFP-led Emergency Telecommunications Cluster (ETC) is helping to reach communities with consistent and culturally appropriate health information with the purpose of countering misinformation and building trust. This currently includes the development of a national

The International Journal of Humanitarian Studies

Setting a Precedent

In the 1990s, the WFP led the way in deploying the use of email over the radio in field operations, and other humanitarian organizations followed its example. In early 2000, we began distributing aid through e-vouchers and blockchain technology (in 2019, the WFP transferred US\$2.1 billion through cash and vouchers), and today we carry out field assessments with the support of satellites and drones. Expanding upon our aviation and logistical expertise, in 2017, we began to launch our first-ever high-altitude airdrops from a height of five kilometres (17,000 feet) over Syria to reach areas otherwise inaccessible. The WFP designed innovative parachutes to ensure soft landings and prevent damage to cargos, ensuring relief items reached those who needed them most.

In the current COVID-19 context, the WFP has initiated a humanitarian air bridge to deliver crucial supplies around the world in collaboration with non-governmental organizations such as the International Committee of the Red Cross (ICRC) and Médecins Sans Frontières (MSF). Ethiopian Airlines and the United Arab Emirates, amongst others also supported this project. Our aim is to share our solutions with others in the humanitarian community and we welcome both public and private partnerships to achieve this goal.

Innovations constitute important tools to address sustainable solutions with long-term impact on the people victims of humanitarian crises. A large proportion of WFP's operations are in geopolitically complex settings where conflict, often combined with climate-related shocks, is a key factor driving food insecurity. The current COVID-19 crisis exacerbated this. From a food security perspective our agency carries responsibility for contributing to strengthen peace and development by intensifying the coordination between development projects and humanitarian interventions. Programs such as school feeding, asset creation, and livelihoods in many ways provide an answer to immediate humanitarian needs, while contributing to prevention, resilience, and development objectives.

Making an Impact

high-impact Scaling up innovations is crucial for the realization of the Sustainable Development Goal (SDG) 2 of Zero Hunger by 2030. The WFP aims to foster innovation with the purpose to develop cutting-edge approaches at scale. For example, the WFP launched HungerMap^{LIVE}; a global hunger monitoring system that analyses the combination of key metrics on food security, weather, population, conflict. nutrition. and macroeconomic data to predict and monitor food

Innovating the Way Forward:

How WFP and the Global Humanitarian Community Responds

Dr. Dominik Heinrich

Austria

Innovation in humanitarian work is crucial to adapt to rapidly changing contexts, and the current COVID-19 pandemic is a concrete example of this. At its core, humanitarian innovation is about collaboration, and how we work together has already been altered considerably - indefinitely and perhaps in some ways permanently - in just a few months.

In March 2020, humanitarian experts and world leaders gathered in the Kingdom of Saudi Arabia to reflect on global policies and practices, and most importantly, to discuss the challenges facing the humanitarian community - namely, how to act to deliver assistance more effectively.

It was an honour for me to be able to join, though remotely, this esteemed group at the Riyadh International Humanitarian Forum. In representation of the United Nations World Food Programme (WFP) on that occasion my purpose was to talk about the agencies' work in innovation. I participated in the panel entitled "Innovation Amidst Humanitarian Intervention" where I talked about my experience in leading a relatively small but dedicated team within the world's largest humanitarian organization fighting hunger worldwide. The humanitarian community and the WFP with it have always adapted and innovated in time when rising to challenges presented by man-made conflicts, natural disasters, and other unforeseen shocks to food systems. However, to be able to continue this path, we must adopt an agile and collaborative mindset if we aim to create a lasting, global impact for the 138 million people currently in need.

Innovating the Way Forward: How WFP and the Global Humanitarian Community Responds

Dr. Dominik Heinrich

Director Innovation - UN World Food Programme.



The Best Practice

- The New Humanitarian. (2020, August 5). What the Beirut blast could mean for a battered Lebanon. Retrieved from: https://www.thenewhumanitarian.org/news/2020/08/05/Lebanon-Beirut-explosion-economy-coronavirus
- Qiblawi, T. (2020, April 29). 75% of Lebanon needs aid after coronavirus, and hungry protesters are back on the streets. CNN. Retrieved from: https://cnn.it/3j4Zmif.
- Serwer, D., and Slim, R. (2020, August 28). Help Lebanon Help Itself. Foreign Affairs. Retrieved from: https://fam.ag/36flGlz
- SIS. (2020, August 27). Egypt sends two military planes carrying aid to Lebanon. Retrieved from: https://bit.ly/2S8FtuL
- UNICEF. (2020, August 7). Geneva Palais briefing note on the situation for children affected by Beirut explosions and UNICEF response. Retrieved from: https://www.unicef.org/press-releases/geneva-palais-briefing-note-situation-children-affected-beirut-explosions-and-unicef
- Vohra, A. (2020, August 19). The World Is Planning to Rescue the Lebanese, Not Lebanon. Foreign Policy. Retrieved from: https://bit.ly/2SoD4wd
- World bank. (2019, November 6). Lebanon is in the Midst of Economic, Financial, and Social Hardship, Situation Could Get worse. Retrieved from: https://bit.ly/36ccXAu.
- World Bank. (2020, August 31). Decisive Action and Change Needed to Reform and Rebuild a Better Lebanon. Retrieved from: https://bit.ly/335PIWV

References

In Arabic:

- الإمارات اليوم. (٢٠٢٠م، أغسطس ٥). ما هو سبب انفجار بيروت، وهل كان متعمدًا؟ متاح على: https://bit.ly/3mRmu65
- العين. (۲۰۲۰م، سبتمبر ۲۳). باخرة إماراتية تصل إلى بيروت على متنها ۲٤٠٠ طن من المساعدات. متاح على: https://bit.ly/36fjnip
- المدينة. (۲۰۲۰م، أغسطس ٥). المساعدات الطبية العاجلة تبدأ بالوصول إلى لبنان ودول العالم تقدم تعازيها. متاح على: https://bit.ly/3jiteaN
- بوشويك، صوفي. (۲۰۲۰م، أغسطس ۱۳). الخبراء يوضحون كيفية حدوث انفجار بيروت. Scientific American. متاح على: https://bit.ly/2S6NRuJ
- بي بي سي. (۲۰۲۰م، سبتمبر ۲٦). مصطفى أديب رئيس الوزراء اللبناني المكلف يعتذر عن تشكيل الحكومة. متاح على: https://bbc.in/30jD6tu
- زنيند، حسن. (۲۰۲۰م، أغسطس ۲۰). استخبارات غربية ترصد العلاقة بين حزب الله ونترات الأمونيوم. دويتشه فيليه. متاح على: https://bit.ly/2G318SN
- ا سكاى نيوز. (٢٠٢٠م، أغسطس ٧). وصول طائرتي إغاثة من السعودية إلى لبنان. متاح على: https://bit.ly/2ENLLgg

In English:

- Abadi, M. Cooper, H., and Frank, J. (2020, Jul 15). Lebanon's financial crisis is spinning out of control as bread prices rise for the first time in 8 years and people fall deeper into poverty. Business Insider. Retrieved from: https://bit.ly/3cv5MEO.
- Acaps. (2020, September). Emergency operations center Beirut assessment & analysis cell. Retrieved from: https://www.acaps.org/country/lebanon/special-reports#container-1530
- Dorpe, V. Simon, and Braun, E. (2020, August 9). World leaders pledge €250M in Lebanon donor conference. Politico. Retrieved from: https://politi.co/3iaLrFP
- Feltman, J. (2020, August 5). Lebanon as Paradise lost. Brookings. Retrieved from: https://brook.gs/33d4B9N
- The Global Economy. (N.D). Lebanon: Political Stability. Retrieved from: https://www.theglobale-conomy.com/Lebanon/wb_political_stability/
- Hubbard, B. (2020, August 10). Lebanon's Government Resigns Amid Widespread Anger Over Blast. New York Times. Retrieved from: https://nyti.ms/30jOeGE
- Hubbard, B., and Saad, H. (2020, June 11). Lebanon's Currency Plunges, and Protesters Surge Into Streets. New York Times. Retrieved from: https://nyti.ms/343oEGU

Issue No. (3) January 2021 / Jumada II 1442

The International Journal of **Humanitarian Studies**

and able to guarantee to the Lebanese and the aid-donor countries the implementation of the necessary reforms to improve living conditions in the country.

Accordingly, the study recommends holding a meeting that includes aid-donor countries and all Lebanese parties. The purpose of this meeting is to reach an agreement to form a non-partisan government with the participation of highly credible personalities with limited legislative powers. This government will manage the aftermath of the explosion and lead the current political transition to organizing early elections, based on a reformed electoral law, in less than a year. In the meantime, this government should be able to take some basic procedures to improve the banking situation and allow gradual access to individual bank accounts. In the meantime, it is responsible for negoti-

ating a comprehensive assistance package with the International Monetary Fund and aid-donor countries under the United Nations auspices. These negotiations have the purpose of assuring the supply of food and medicines to the affected people. It will also help international organizations in charge of relief efforts working in Beirut to provide their aid directly to people without the involvement of the government. After the formation of a new government, the aid-donor countries under the auspices of the United Nations and the Arab League - will send financial aid and each payment will be subject to the achievement of a set of structural reforms. The researcher also suggests the imposition of economic and political sanctions on specific Lebanese politicians who are accused of corruption and human rights violations.

Regarding the formation of the government, Lebanon faces three scenarios: The first one is the return to work with a new prime minister who forms a consensual government. However, this scenario is likely to fail as it already happened every time. The second is the formation of an independent government free of sectarian affiliations. This also is very difficult to achieve due to the desire of Hezbollah and the Amal Movement to maintain the sectarian division and the ministerial financial portfolios that comes with it. The third scenario is a prolonged political vacuum, with the failure to choose a new prime minister. The result would be that the current government will stay in charge with very limited powers. This is the most likely scenario in Lebanon at this moment.

Regarding the economic situation, the World Bank's assessment of the reconstruction and recovery needs in the public sector for the years 2020 and 2021 was estimated at 1.8 to 2.2 billion USD. The World Bank estimated the critical recovery needs for the three months of September, October, and November in around thirty-five to forty million to meet the basic needs of the 90,000 affected individuals. This only to provide shelter for displaced, low-income, and middle-income families, as well as to repair damaged housing, slightly and partially, for low-income families. The short-term needs for the year 2021 are estimated at 190 to 230 million USD (World Bank, 2020).

Reconstruction efforts will not be limited to the rehabilitation and rebuilding of damaged infrastructure but will also require rebuilding institutions and governance structures. For example, Beirut's port needs to be rebuilt in a comprehensive and modern way. Lebanon also needs to follow a comprehensive reconstruction plan combining the assistance to the population, especially the poor and the most affected prioritizing their needs. The country also needs to undertake structural reforms that enable macroeconomic stability, the development of a private sector work environment and will have to ensure human security. International aid and investments will be essential to achieve these goals. To restore political and economic stability, Lebanon needs more transparency and credibility to prevent corruption and control the political elite. This represents the biggest challenge facing the state.

Finally, regarding the extent of the impact of humanitarian aid on political stability in Lebanon, the researcher believes that many obstacles will prevent the arrival of that aid to Lebanon. The situation will not be changed due to the lack of trust of aid-donor countries in the Lebanese political institutions. The following are the obstacles Lebanese must overcome to gain aid-donor countries' trust: The first one is to guarantee that funds will not reach Hezbollah in one way or another. Second, aid-donor countries' suspicions about the mismanagement of these funds due to corruption and bureaucracy should be considered. In other words, the arrival of humanitarian aid to Lebanon could have a positive impact on political stability in Lebanon, but it depends on the existence of an efficient, credible, transparent government, free of sectarian affiliations,

the sectarian regime in Lebanon and form an alternative one. In this context, the members of the opposition emphasized that they would reject any government formed based on the distribution of political positions among the various religious sects in the country because this would perpetuate corruption and favoritism. Indeed, the opposition rejected the government proposed by Prime Minister Mustafa Adib, prompting him to resign.

Displacement and asylum

The explosion caused internal displacement. More than 300,000 citizens were displaced and became homeless, and others were forced to move to other areas far from the area of the explosion. In light of the permanent economic deterioration, it is expected that many of the Lebanese and Syrian refugees residing in Lebanon, whose number is estimated at 1.5 million refugees, will seek to emigrate especially to the countries of the European Union.

The Impact of Humanitarian Aid on Political Stability in Lebanon

Before the explosion, Lebanon had endured several crises since 2011. Some of them were the result of the violent armed conflict in Syria, as Lebanon hosted the largest number of refugees compared to the rest of the countries. In the following years, a financial and economic crisis, the collapse of the exchange rate, the weakness of the banking sector, inflation rates increase, severe economic downturns, poverty increase, unemployment rates, and COVID-19 have made impossible the economic recovery of the country. The government went into complete closure, and this exacerbated the economic and financial pressures. Lebanon is also suffering from fragile infrastructure, blackouts, lack of water supply, poor public financial management, an imbalance in the macroeconomy, and the deterioration of social indicators. Most of the previous problems are the result of rampant corruption, weak government, and political unrest throughout the country alongside high rates of immigration.

These crises, which reflect the lack of political stability in Lebanon, have all been exacerbated by the explosion of Beirut's port. This event constitutes the final blow to the physical food, environmental health, and economic insecurity and has exacerbated an already established political instability. This situation raises the question of whether humanitarian aid can contribute to the improvement of these conditions since it is one of the most important factors that can help unstable countries restore their strength. In other words, can humanitarian aid contribute to restoring political stability?

To answer the previous question, it is worth emphasizing that achieving political stability requires first the formation of a new, consensual government that can undertake the task of making the necessary reforms. Secondly, the way to political stability requires an assessment of the future economic situation to determine the reconstruction needs. These two elements are the most important ones in the achievement of political stability.

the poverty line, and the poverty rate is expected to reach 50% if the economic situation worsens and the unemployment rates increase (World Bank, 2019).

In addition, the country's government debt levels, as well as the current account deficit are among the highest in the world. This economic deterioration prompted venture capitalists to export their money with the government's inability to stop the outflow of the capital, and thus the government imposed more taxes on some goods and services such as gasoline and voice calls via social media such as WhatsApp. This status prompted thousands of Lebanese to protest taxation and government corruption at the end of 2019.

With the outbreak of the COVID-19, the Lebanese economy was halted completely because of the closure imposed by the government to prevent COVID-19, a situation which has further exacerbated the long-term financial crisis in the country. After that, the government expected that 75% of Lebanese will need urgent aid, in addition to the refugees, where the International Rescue Committee pointed out that 87% of them suffer from malnutrition (CNN, 2020).

Considering the already deteriorated economic situation, the explosion has led to new losses neither people nor the government can bear. An assessment conducted by the World Bank in cooperation with the United Nations and the European Union indicated that \$ 3.8 billion to \$ 4.6 billion is the cost of the damage caused by the explosion. More so, the total loss was assessed from \$ 2.9 billion to \$ 3.5 billion, including the changes in

economic flows resulting from the lower economic output of some sectors. The assessment also indicated that the most affected sectors were constructions, transportation, cultural assets such as religious and archaeological sites, mileposts, and theaters. The national wheat silos located in Beirut's port were also damaged, which meant the loss of the strategic stock of wheat on the one hand and the government's inability to import food on the other hand. This triggered a major food crisis (World Bank, 2020). Besides, the explosion caused the suspension of export operations on which the state mainly depends, resulted in the suspension of export revenues, which in turn will affect the cash reserves and lead to inflation rates increase.

Erosion of political regime's legitimacy

The explosion revealed the extent of the political regime's legitimacy decline founded on a sectarian basis, which caused the obstruction and failure of the formation of a stable government. This failure resulted in the outbreak of protests condemning the regime and calling for its resignation and in the formation of a coalition of the opposition forces against the regime. Some civil groups and parties announced their willingness to establish a new political regime in Lebanon because they realized that the members of the government are reproducing the same unsuccessful regime despite their loss of popular legitimacy. That is why the opposition called for establishing a transitional government with a clear timetable whose mission is to abolish

the formation of a new government. On August 31, 2020, Mustafa Adeeb formed a new cabinet in charge to deal with the stifling financial crisis and to start a set of reforms necessary to obtain international aid, which included the pacification of the country. However, as a result of the coercion that Adib was subjected to and his inability to form a new government around an innovative and agreed political agenda, he resigned (BBC, 2020).

According to the Lebanese constitution, President Michel Aoun has to instruct a new prime minister to form the government. This step may be delayed and may fail again. Despite the international coercion to form a new government after the explosion, Adeeb's attempts failed. Any new prime minister will face several obstacles, one of which is the insistence of Hezbollah, led by Hassan Nasrallah, and the Amal Movement, led by Parliament Speaker Nabih Berri, to appoint their ministers and maintain the Ministry of Finance. It is worth focusing on two issues: The first is that the resignation of the government is not effective in Lebanon. For example, after protesting the corruption and failure of Saad Hariri's government, the government's resignation did not improve anything. On the contrary, the economic decline and the living conditions of citizens worsened after Hassan Diab's government, and he also had to resign. Even Mustafa Diab has to resign as prime minister, as we have indicated. This confirms that the real solution is not to appoint new people while the sectarian regime continues to deal with others in the same mentality.

The second important issue is that the power vacuum had several repercussions, including the deterioration of the economic and political conditions in the country amidst political disputes among the elites over the formation of the government as well as violent public protests. The security situation also deteriorated. This was evident after the clash of nine militants suspected of belonging to the terrorist organization ISIS with the Lebanese security forces which caused dead on the Lebanese side. Political instability can cause the repeating of these episodes in the future and a further delay in the formation of a stable government and political reforms, principal condition to receive international aid from countries such as France. A situation that would prolong the suffering of those affected by the explosion.

Economic deterioration

Normally, it would be difficult for any county to overcome the economic repercussions of such a disaster. However, considering that Lebanon was already suffering a severe economic crisis exacerbated by the COVID-19 pandemic, it became much more difficult to deal with the consequences of the explosion. For example, before the explosion, the Lebanese currency was at its lowest level, after losing more than 80% of its value since October 2019 (Business Insider, 2020). This economic deterioration made the basic imports very expensive and led to a high rate of inflation, causing unprecedented economic difficulties for Lebanese families. According to the World Bank, one-third of the Lebanese live under The World Bank indicated some of the main indicators of political instability in Lebanon: Political unrest and protests, government instability, erosion of the legitimacy of the regime, economic decline, displacement, and asylum.

Political violence: Strikes and protests

anti-government Several protests broke out in Lebanon this year, 2020. In 2019 protesters gathered in the streets to condemn the policy of Lebanese leadership and political elites due to mismanagement and corruption. These protests forced Prime Minister Saad Al-Hariri to resign in October 2020. The protests stopped in March 2020 because of the decision taken by the new government, led by Hassan Diab, of placing the country under a full curfew to prevent the spread of the Coronavirus (COVID-19). New anti-government protests erupted across Lebanon in June 2020 where protesters blocked roads and burned tires to express their anger at the government's performance, and chanted against the political elites who caused the economic crisis by imposing a severe lockdown resulting in the closure of companies and the rise of unemployment rates, the government's bankruptcy and its inability to pay its debts, and the collapse of the Lebanese Pound to its lowest level against the dollar, which negatively affected the purchasing power of many Lebanese. (Hubbard and Saad, 2020).

Following the explosion, Lebanese protested the government's corruption, neglect, and mismanagement. These protests turned the downtown areas into

combat zones between protesters and security forces and they escalated to the point in which protesters sought to storm the Parliament. In response to these protests, Prime Minister Hassan Diab pledged to investigate and bring to justice anyone involved in the explosion. However, the protesters doubted the government's ability to overcome the crisis and conduct a real investigation because most of its members benefited through corruption and abuse of power to gain personal interests. Therefore, the protesters demanded the resignation of the Council of Ministers.

Despite the government's resignation, the protesters say that this did not meet their demands to topple the country's political elite, which gained a prominent position during the 15-year Lebanese civil war that ended in 1990. Among those elites are President Michel Aoun, and the Speaker of the Parliament of Lebanon. (Hubbard, 2020).

Government resignation and power vacuum

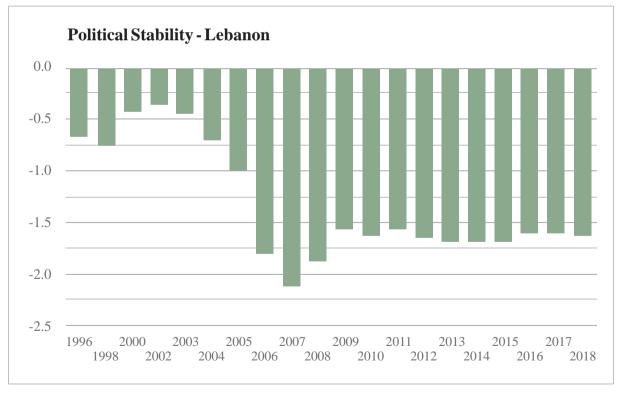
The Lebanese regime faces frequent governmental instability. After each crisis, ministers resign leaving a power vacuum. Then, the political elites take months to fill this vacuum. The same thing happened after the explosion in the port. Because of the widespread protests and public anger over the government's inaction and mismanagement of the crises afflicting the people, the government announced resignation on August 7. On that day, Prime Minister Hassan Diab, in office since January 2020, announced that the government would continue in charge until

Alongside the individual efforts undertaken by each country, many countries participated in the Lebanon donor conference sponsored by the United Nations, in which participated representatives from twenty-eight countries and seven international organizations. They all pledged to grant Lebanon €250 million to help it overcome the series of crises it suffers from including urgent assistance of \$117 million to address the consequences of the explosion, \$66 million for urgent humanitarian needs, and more than \$50 million for recovery and reconstruction. The participants agreed to focus aid on health care, education, food, and housing. In addition to the €33 million allocated to Lebanon before the explosion, the European Commis-

sion has pledged to provide €30 million to help meet the urgent needs of those affected by the explosion. In this regard, Germany pledged to send €20 million, while France pledged €30 million (Dorpe and Braun, 2020).

Political Instability Dilemma

Lebanon is the country more affected by political instability. According to the World Bank's Political Stability Indicator, the average rate of stability in Lebanon from 1996 to 2018 was -1.33, with a minimum of -2.12 points in 2007, and a maximum of -0.36 points in 2002. According to the latest available data, the rate of political stability in Lebanon for the year 2018 was -1.64 points, as shown in the following chart:



Source: The Global Economy

Note: The best ratio in the Political Stability indicator is 2.5, and the worst ratio is -2.5, which means a complete lack of political stability.

efforts. This study will show the most prominent Arab and international efforts for relieving Lebanese people after the explosion.

Arab relief efforts

The Arab countries provided financial and in-kind aid to Lebanon after the destruction of Beirut's commercial center, companies, offices, and port due to the explosion. They sent tons of food, medicine, equipment, and medical teams, in addition to field hospitals, to help the Lebanese affected by the explosion, which killed dozens of people and left thousands homeless. For example, Jordan immediately equipped a military field hospital with all specialties and medical teams to contribute to providing medical services. Saudi Arabia, which was one of the first countries to provide urgent aid to Lebanon; following the instructions of King Salman bin Abdulaziz Al Saud, established an airlift through the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center to deliver food and medical aid. The first Saudi aircraft carried more than 120 tons of medicine, devices, medical supplies, housing supplies, and foodstuffs (Sky News, 2020).

Egypt, immediately after the explosion, sent two aircraft loaded with medical supplies and medical teams, and continued with an airlift of aid until the moment of writing this article (SIS, 2020). Kuwait has also sent urgent medical aid (Madinah, 2020). Tunisia sent two military planes carrying food, medicines, and medical supplies and hosted 100 injured Lebanese for treatment. The Emirates Red Crescent imple-

mented a comprehensive humanitarian aid and relief program. Besides, the UAE continued to send aid, including a ship carrying 2,400 tons of food, medical and nutritional supplements for children, sterilizers, and prevention supplies. (Al Ain, 2020).

International aid and relief efforts

A status of distrust in the Lebanese government and all its institutions prompted European countries and the United States to send in-kind humanitarian aid directly to hospitals or international relief organizations and not to the government. As for financial aid, European countries and the United States stipulated that the government undertake the necessary reforms to pacify the country. This was consistent with the demands of Lebanese activists and civil society leaders, who called for the international community not to send any assistance to the Lebanese people through their government fearing that it might mishandle the funding, as happened in the aftermath of the civil war when the political elite seized billions of dollars that were allocated for reconstruction (Serwer and Slim, 2020). For example, the Agency for International Development (USAID) provided emergency medical each containing enough medicines and medical supplies to support 60,000 people but it sent them directly to hospitals. Also, Germany pledged €20 million to the Red Cross and the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs to distribute it to local NGOs (Vohra, 2020).

and two others severely damaged. Only one of them was able to continue operating by establishing a field hospital. Several medical centers have also been damaged, and have suffered from shortage of blood, supplies, and medicines. There is an urgent need to rehabilitate those hospitals and centers and to provide them with more medical equipment to treat all the injured. Also, the national quarantine warehouse, where all vaccines, cold chains, and drugs for acute and chronic diseases are stored, needs urgent repairs.

- Food: The explosion destroyed all wheat silos in the Beirut port jeopardizing the distribution of food to millions of citizens.
- Jobs: The explosion took place in an industrial area and affected the commercial areas thousands of citizens lost their jobs. The creation of jobs is pivotal to avoid a financial crisis and chronic unemployment.
- Infrastructure: Removing rubble and rebuilding societal and governinfrastructure mental in damaged areas. Rehabilitation of roads and public facilities.
- **Education:** According to UNICEF, more than 100,000 children were affected by the explosion, and then they will need support to continue their learning, (UNICEF, 2020).
- Psychological support for children: Many children have been separated from their families in

- the aftermath of the explosion, and children who witnessed the destruction of their homes and the death of their family members will need psychological support to overcome the psychological effects of the disaster.
- Support for neglected people: The elderly, migrant workers, and refugees. These two categories at high risk of violence, exploitation, and further negligence and displacement because of the prohibitive costs of returning safely to their home countries.
- · Protecting females from genderbased violence: In times of crisis, women are exposed to violence, sexual exploitation, and abuse because the protection mechanisms in place to keep people safe are disrupted, and they are the most vulnerable when a disaster strikes. For example, this crisis is likely to increase the cases of child marriage due to the poverty of their families.

Humanitarian Aid and Relief Efforts

The aftermath of the explosion of Beirut Port - one of the biggest humanitarian disasters in the region - showed the adherence of many countries to the principles and values of humanity and solidarity despite all the political conflicts and tensions between them. These countries immediately provided humanitarian aid to the Lebanese government and the people, through their diplomatic

ment, delivered in 2014, was estimated between 90 and 130 tons. The second evidence put forward states that the period between 2013 and 2014, exactly when Hezbollah received these quantities, was a critical one as it participated in combat operations alongside external parties and therefore Hezbollah needed to enhance its combat power. This led some others to suggest that Hezbollah would store ammonium nitrate to use in its external conflicts, especially considering allegations that the party had already used this substance before (Zenind, 2020). However, it should be noted that Hezbollah denied its connection with the explosion as well as with the storage of these materials, and even indicated the possible involvement of Israel in it.

Humanitarian Repercussions of the Explosion

The night of the explosion, more than 200 people were killed, and at least 6,500 others were injured. Hospitals struggled to deal with the influx of injured people because of the severe damage to some hospitals as a result of the explosion on the one hand, and the poor level of services as a result of the Coronavirus Pandemic on the other hand. This prompted the Lebanese Minister of Health, Hamad Ali Hassan, to announce that hospitals in Beirut were facing an acute shortage of everything (The New Humanitarian, 2020).

In addition to weak medical care, the food shortage became a reality for thousands of citizens and refugees. The Lebanese people in Beirut and Mount Lebanon lost their homes and jobs, including restaurants and hotels, and faced a stifling economic crisis. About 200,000 housing units in Beirut were affected, an estimated 40,000 buildings were damaged, and nearly 3,000 buildings were demolished. More so, 15,000 companies, which represent about 50% of Beirut's establishments, have been affected, and most of them were operating in the sales and services sectors. Regarding Beirut's people, at least 70,000 lost their jobs, about 300,000 people have been displaced and sought refuge with their friends or families, in the homes of those who offered them help, or in public shelters.

The explosion hit hard citizens already under pressure for the economic crisis: more than 1.1 million people in Lebanon suffer from extreme poverty, 2.7 million people from poverty, and half of the refugees are under the poverty line. The huge loss of homes, properties, and jobs caused by the explosion added more financial challenges to citizens and refugees not only for months, but also for years because these groups have very limited resources to buy back or replace damaged or destroyed property, rebuild shelters, and buy food and basic materials, (Acaps, 2020).

All these people need urgently the following:

- Shelter: Provision of shelter for those whose homes have been damaged or destroyed whether citizens or refugees.
- Support for health institutions: Three hospitals were destroyed

Negligence caused the explosion

Supporters of this trend believed that there was no indication of an attack by a state or terrorist organization and that the apparent cause of the explosion was the incorrect storage of ammonium nitrate. This material is very stable and unlikely to explode in normal circumstances and if stored correctly (Emaratalyoum, 2020). However, the ammonium nitrate stability may be compromised for several reasons, one of which is the high temperature. If the ammonium nitrate comes very close to a considerable source of heat, such as fire, for example, it begins to decompose, and if large quantities are stacked in one place, the heat generated during the decomposition is retained and unable to escape, this accelerates the rate of decomposition which ultimately leads to a large explosion (Bushwick, 2020).

The frequent warnings of the customs director about the huge accumulation of explosive materials in the port since 2014 together with his request to the judicial authorities to decide on its removal and disposal support this hypothesis. However, the credibility of these warnings was not confirmed even if they were taken into consideration when the attorney general, Ghassan Aweidat, ordered the security services to investigate all correspondence related to the materials stored in the port to determine the truth on this issue.

A potential attack caused the explosion

The most prominent supporter of this hypothesis was US President Donald Trump, who said that the explosion appeared to be a terrible assault. Also, some military experts told him that it

was a bomb. But this claim was rejected by the Pentagon as well as by the Lebanese government, who stressed that there was no evidence that the explosion was intentional (Emaratalyoum, 2020). this regard, Hezbollah accused Israel of its involvement in the explosion, and some believed that Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu might seek to divert the international public opinion about the political protests in Jerusalem to the events happening in Beirut. Others sustained that Hezbollah carried out the explosion to delay the announcement of the verdict on the accusations raised against four members of the party who allegedly participated in the assassination of former Prime Minister Rafic Al-Hariri (Feltman, 2020). However, the negligence scenario appears to be the most plausible of all previous ones.

This disagreement about the cause of the explosion raised questions about who was responsible for the presence of these quantities of ammonium nitrate in the port. In this context, some experts went so far as to emphasize Hezbollah's involvement based on several shreds of evidence, the first of which is that Hezbollah received large quantities of ammonium nitrate and that the Quds Corps of the Iranian Revolutionary Guard were responsible for their transportation under the supervision of Qassem Soleimani. The first shipment the party received was transported in containers by the Iranian Mahan Air Company in July 2013 and amounted to 270 tons. The second shipment of 270 tons of the same material was delivered in October of the same year. The third ship-

Beirut Port Explosion

Humanitarian Aid and Political Stability Dilemma

Ms. Reem Abdul Majeed Egypt

Introduction

While Lebanon was suffering from several crises such as the collapse of its currency, the deterioration of the environment on its shores; the presence of more than 1.5 million Syrian refugees; political unrest and protests; corruption; government weakness, and COVID-19 compromised an already fragile health system, Beirut port witnessed a catastrophic explosion on August 4, 2020 adding a new crisis. It is estimated that this explosion caused damages for more than \$5 billion, killed more than two hundred people, injured thousands, and forced 300,000 people to displace from their homes, in addition to other damages. Many countries hurried to help the Lebanese people by sending medicine and food and relief teams while some officials visited Beirut to confirm their solidarity and support for the government and the people alike. Assistance is coming in at the same time as the researcher writes this article, prompting the question about what will be the impact of that aid on the political and economic instability the country is suffering from. So, can this aid contribute to the restoration of political stability lost for several years?

This study will answer the previous question by focusing on three main themes that surfaced from the analysis of the causes behind the explosion: the regional and international relief efforts and humanitarian aid provided by states and organizations, the dilemma of a never-ending political instability, and finally the potential impact of humanitarian aid on political stability in Lebanon.

Causes of the Explosion

Lebanon witnessed many disasters including a long civil war from 1975 to 1990, conflicts with Israel, periodic terrorist attacks, continuous disorders, and protests. This terrible explosion has been an element of strong disagreement between many parties whose opinions differed, not only about the cause of the explosion but also about the irresponsibility of storing 2,750 tons of ammonium nitrate, a highly explosive substance, in a warehouse for six years without making any official decision about it.

Beirut port explosion is linked to a series of suffocating crises. Lebanese people are suffering from the repercussions of disasters such as economic decline, government corruption, and the frequent conflicts that led to political instability. This prompted many countries and international organizations to provide aid to the people in the context of disastrous diplomacy. This study aimed to identify the impact of international humanitarian aid and the extent of its potential contribution to political stability in Lebanon by answering the following question: Can humanitarian aid contribute to restoring the political stability lost for several years?

The study concluded that many obstacles prevent foreign humanitarian aid from restoring political stability: the lack of aid donor countries' trust in the current Lebanese political institutions, the fear of granting funds because they may reach Hezbollah, a corrupt and incompetent bureaucratic administration which would waste all the allocated resources, the failure in establishing a new, consensual, non-sectarian government. Despite all this, aid may incentivize the political elites to intensify their efforts towards the formation of such a government and the introduction of the necessary reforms for the Lebanese people to overcome the crises they are experiencing.

Keywords: Beirut, Humanitarian Aid, Relief Efforts, Political Stability

4

Beirut Port Explosion

Humanitarian Aid and Political Stability Dilemma

Ms. Reem Abdul Majeed

Researcher in Human Security and Peace Building.

In French:

Anatole Ayissi: Proteger l'enfant est cible et acteurs dans & agree, les enfents dans les conflitsarmes "revue form du desarmemment UNIDIR. Erneve. 2002.

In Arabic:

- مجلة الإنساني، منشورات اللجنة الدولية للصلب الأحمر، العدد ٢٤، ٣٠٠٣م.
- النادي، محمد، الأطفال الجنو د في ظل القانون الدولي الإنساني، مجلة معكم الإلكترونية، قسم دراسات، نشر في أكتوبر ٢٠١٩م.
- نمر، إخلاص، مقال بعنوان «الأطفال في النزاع المسلح: استغلال بشع»، نشر في الصحافة ٢/ ٧/ ٢١. ٢٠١م. منشور على مو قع سو دارس: http://www.sudaress.com/alsahafa/30290
 - سليان وادى، عبدالحكيم، حماية الفئات الهشة في ظل النزاعات المسلحة، دنيا الوطن، ٢٠١٣م.
- المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م، منشور على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
- القاسم، إبراهيم، «تجنيد الأطفال في القانون الدولي الإنساني»، مجلة طلعنا عالحرية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ۲۱۰۲م.
 - مالسن، ستيوارت، طفولة مسروقة، مجلة الإنساني، ICRC، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٩م.
 - محمود، عبدالغني، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية.
 - مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣م.
 - تقرير اليونيسيف لعام ٢٠٠٥م، الطفولة المهددة، وضع الأطفال في العالم، ٢٠٠٥م.
 - قرار الجمعية العامة رقم ٣٨١٨، المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، في دورتها التاسعة والعشرين.
 - محمود مصطفى، منى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩م.
 - المادة: ٧٧/ ٢، من الملحق الأول، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م.
 - المادة: ٤، فقرة ج، الملحق الثاني، اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م.
 - المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م.
 - المادة ٣٨، الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ١٩٨٩م.
 - المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣١٠، القاهرة، يناير/ فبراير ١٩٩٦م.
 - مبادئ باريس، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، متاح على الرابط: http://childrenandarmedconflict.un.org/ar
 - المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثالث والستون، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- مجلة الشريعة والقانون، السنة السابعة والعشرون، العدد الرابع والخمسون، جمادي الآخرة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٣٠٢م.

٢٢ - الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ١٩٨٩م، المادة ٣٨.

٢٣- ومن الأمثلة على ذلك الحرب الأهلية في ليبيريا، والتي استمرت من عام ١٩٨٩م إلى عام ١٩٩٧م، انظر: "The Impact of Armed Conflict on Children," Graça Machel Report, 1996.

No Child Soldiers: Future Search Conference on Child Soldiers, Rumbek, Southern Part, UNICEF, 4-6 July 2000.

- ٢٤- المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٣١٠، القاهرة، يناير/ فبراير ١٩٩٦م.
- ٢٥ مبادئ باريس، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، انظر:
 http://childrenandarmedconflict.un.org/ar
 - ٢٦- المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثالث والستون، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٢٧ مجلة الشريعة والقانون، السنة السابعة والعشرون، العدد الرابع والخمسون، جمادى الآخرة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.

References

In English:

- Children in Situations of Armed Conflict, UNICEF Report, 1986.
- Happold, Matthew, Child Soldiers in International Law; the Regulation of Children's Participation in Hostilities, Netherlands International Law Review, XLVII: 27-52, 2000.
- The Impact of Armed Conflict on Children: Filling Knowledge Grasp, Draft Research Agenda, A proposal by the Special Representative of the secretary-General for Children and Armed Conflict, December 2000. Retrieved from: http://www.mofa.go,jp/policey/human/child/suvey/annex2.html.
- Legal Protection of Children in Armed Conflict, ADVISORY SERVICE, ON INTERMATIONAL HUMANITARIAN LAW, ICRC. Retrieved from: File:///c:/users/Toshiba/downloads/chikdren-lega-rotection-factsheet%20(3).pdf
- The Machel Review 1996-2000, War-Affected Children, Child Soldiers, p5.
- Machel, Graça, "The Impact of Armed Conflict on Children," Report, 1996.
- No Child Soldiers: Future Search Conference on Child Soldiers, Rumbek, Southern Part of, 4-6 July 2000, UNICEF.
- R. Bertt and M. McCallin, Children, the Invisible Soldiers, Stockholm, Radda Barnen, 1996.

- مجلة الإنساني، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٢٤، ٢٠٠٣م، صـ٣٠.
- ٢- محمد النادي، دراسة بعنوان: الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني، ١٩م.
- R. Brett and M. McCallin, Children, the Invisible Soldiers, Stockholm, Radda Barnen, 1996.
- ٤- إخلاص نمر، مقال بعنوان «الأطفال في النزاع المسلح: استغلال بشع»، نشر في الصحافة ٢/ ٧/ ٢٠١١م، منشور على موقع سبو دار س: http://www.sudaress.com/alsahafa/30290
 - عبدالحكيم سليان وادى، حماية الفئات الهشة في ظل النزاعات المسلحة، دنيا الوطن، ١٣٠٢م، صـ ٢٠٥٢.
- Anatole Ayissi: Proteger l'enfant est cible et acteurs dans & agree, les enfents dans les conflitsarmes "revue form du desarmemment UNIDIR. Erneve. 2002 p.
- ٧- المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م، منشور على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx
- إبر اهيم القاسم، «تجنيد الأطفال في القانون الدولي الإنساني»، مجلة طلعنا عالحرية، حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ٢٠١٦م.
- Matthew Happold, Child Soldiers in International Law; the Regulation of Children's Participation in Hostilities, Netherlands International Law Review, XLVII: 27-52, 2000.
 - Also see: The Machel Review 1996-2000, War-Affected Children, Child Soldiers, p5.
- . سيتمبر / أكتوبر ١٩٩٩م، صـ ١ ، ICRC، ١٠ ، ستبوارت مالسن، «طفولة مسروقة»، مجلة الإنساني –١٠
 - ١١- عبدالغني محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، صـ١٤٤.
 - ١٢ مجلة الإنساني، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٣م، صـ ٣٠.
- 13- The Impact of Armed Conflict on Children: Filling Knowledge Grasp, Draft Research Agenda, A proposal by the Special Representative of the secretary-General for Children and Armed Conflict, December 2000. Retrieved from: http://www.mofa.go,jp/policey/human/child/suvey/annex2.html.
 - ١٤ تقرير اليونيسيف لعام ٢٠٠٥م، (الطفولة المهددة)، وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٥م، ص٤٤.
 - ١٥- قرار الجمعية العامة رقم ٣٨١٨، المؤرخ في ١٤، ديسمبر، ١٩٧٤م، في دورتها التاسعة والعشرين.
 - ١٦- منى محمود مصطفى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م)، صـ١٩٤ وما بعدها.
 - ١٧ م/ ٧٧/ ٢، من الملحق الأول، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م.
 - ١٨ م/ ٤ فقرة (ج) من الملحق الثاني، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م.
- 19- Legal Protection of Children in Armed Conflict, Advisory Service, on International Humanitarian Law, ICRC. Retrieved from:
 - File:///c:/users/Toshiba/downloads/chikdren-lega-rotection-factsheet%20(3).pdf
- 20- Children in Situations of Armed Conflict, UNICEF Report, 1986.

- 7. Research centres shall hold periodic seminars to discuss the issue of child recruitment in armed conflicts. Moreover, faculties of law and police shall teach 'the issue of child recruitment' as one of the aspects of 'trafficking in human beings'.
- 8. To work for the elimination of poverty and unemployment which are the main causes of this phenomenon.
- 9. To promote international cooperation

- supporting bilateral or group agreements with all States in the world to guarantee the active international cooperation indispensable to tackle this problem.
- 10. To assess the role of organizations that claim to work to shelter and care for these children under the pretext of compassion and humanity, while their real purpose is to trade their dreams by facilitating their recruitment as child soldiers.



challenges and difficulties in case of disasters, crises, and epidemics. The discussion also included the creation of practical and efficient solutions for the humanitarian challenges facing displaced persons and refugees in the communities' countries of origin and in host ones. The Forum was also an opportunity for an exchange of expertise and new practices to support children, women, and young people affected by conflicts, disasters, radicalism, and violence. Further objectives of the Forum were the activation of creative and innovative professional practices in the field of humanitarian intervention in crises and conflict zones.

Conclusion

This research analyzed the dangers experienced by children through armed conflicts. Although expressly stipulated in the IHL children are not always immune to violence. Rather, the actual reality shows us children's recruitment and their use during armed hostilities related to both the legal frame enforced by IHL and the International Human Rights Law (IHRL). In conflict zones around the world children who fall into the power of an adverse party are deprived of their rights with impunity. Therefore, greater intervention is needed to protect those children. One example of a successful intervention is the pioneering role played by KSrelief with its program aimed at protecting the most vulnerable in case of war in Yemen.

Research Results

- 1. Several agreements have been made for the sake of children.
- 2. The 1980 Convention's definition of the child.
- 3. Children face too many problems and dangers in armed conflicts.

- 4. IHL's addressing of the practice of recruiting children.
- 5. The UN provides laws and guidelines to avoid the recruitment of children in armed conflicts, however, more efforts are needed. UNICEF's statistics showed the recruitment of more than 250,000 children in international and non-international armed conflicts in 2006 alone; undoubtedly this figure is higher especially with the increase of armed conflict in several countries of the world.
- 6. KSrelief's activities for protecting childhood.

Recommendations

- 1. To give more attention to children in armed conflicts.
- 2. To publish and clarify IHL provisions concerning child protection on media.
- 3. To commit to the inclusion of IHL provisions in school curricula.
- 4. To intensify the holding of international conferences that address the confrontation of problems and dangers faced by children in armed conflicts.
- 5. Even though its commitment is highly appreciated, the UN should deal with more strength with this crime. It should recognize it as an international crime. This would help to prevent its recurrence. For this purpose, resources and studies should be devoted to influencing the international community so that state and non-state actors would find it more difficult to trade the dreams of innocent people.
- To continuously and consistently develop legislations and laws related to the violation of children's rights, primarily their recruitment in armed conflicts.

exposed to killing, maltreatment, detention, internment, rape, torture, and abduction. Also, it is important to remember that these children lose every possibility of receiving an education. Armed conflicts in Darfur and Iraq represent realistic examples of children's suffering in wars or because of them.

In 2013, UNICEF estimated that more than 300,000 children under the age of 12 are being exploited at present in more than 30 armed conflicts around the world. Although most child soldiers are of age between 15 and 18 years, some of them are not above 7 or 8⁽²⁷⁾.

King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre and Protecting Children in Armed Conflicts

Objectives

Based on the humanitarian role of the Kingdom of Saudi Arabia in various zones of the world and sensing the importance of its influential role in alleviating the suffering of man to live a decent life, Saudi Arabia took the initiative to establish this Centre dedicated to relief and humanitarian work. It was launched in May 2015 under the auspices of generous patronage of the Custodian of the Two Holy Mosques, King Salman bin Abdulaziz. Implementing its programs, the Centre relies on constants stemming from lofty humanitarian objectives that are based on providing aid to the needy and relief to the afflicted anywhere in the world. The aid includes all sectors of relief and humanitarian work, such as food security, health, education, shelter, and others.

Activities

The following are some of the Centre's activities for the protection of children:

On July 1, 2019 the Centre signed an agreement with UNICEF to extend the time of the project of improving the level of vaccines

provided to Yemeni children to 6 months. The project aims to immunize 1.14 million Yemeni children including 390,000 children under the age of one and 750,000 children under the age of 5 in all Yemeni governorates at \$4.775 million. This program aims to reduce disease and mortality rates resulting from diseases that are preventable by vaccination, in addition to improving the health condition of Yemeni children and curbing the spread of diseases.

On June 22, 2019 the Centre implemented several community development and sustainable programs and projects, primarily but not exclusively in Yemen aiming at protecting the families of orphans and dependents and providing a decent life for them. The name of the project is You are Not Alone. This project operates within the humanitarian and relief efforts exerted by Saudi Arabia as represented by KSRelief to alleviate the suffering of the Yemeni people in the humanitarian crisis they are experiencing. Its target is to provide integrative care for the families of orphans and realizing economic recovery through the provision of shelter, health, and psychological care, as well as food and educational aid to the governorate of Sana'a, Ta'izz, Al-Jouf, Al-Baidha, Maarb and the regions of the Western Coast.

KSrelief continues to hold conferences, forums, and projects, the most recent of which was The International Humanitarian Riyadh Forum – IHRF that took place in Riyadh, on March 1-2, 2020 organized by KSrelief in partnership with UN and its humanitarian organizations. One of the Forum's goals was an exchange of views and expertise on how to build bridges and fill the gaps between the two sectors of developmental and humanitarian work to achieve more sustainable results, reach innovative and effective solutions, confront

should take all feasible measures to guarantee non-participation in hostilities of children under the age of 18.

Prohibition of Recruiting Children under the optional additional protocol to the UNCRC

Coping with the increasing awareness and concern in the World Community as regards the plight of children affected by armed conflict, an initiative was proposed within the UN only a few years after the entry into force of CRC to raise the minimum age of children's participation in hostilities to 18 years⁽²⁴⁾.

This initiative has been – to a great extent – in conformity with the stance adopted by ICRC, which embarked on developing a work plan in 1993 that aims to increase the development of current activities of the Movement for the benefit of children. In 1995, the Committee promoted the principle of non-recruitment and non-participation in armed conflict of children under the age of 18. In the same year, the 26th International Conference of the Red Cross and the Red Crescent has recommended that parties to the conflict should take every feasible step to ensure non-participation in hostilities of children under the age of 18.

Paris Principles and Paris **Commitments to Child Soldiers**

The two documents of Paris Principles and Paris Commitments were adopted in 2008 at the "Free Children from War" conference organized by France and UNICEF. In the last 10 years, 105 states have endorsed these Principles and Commitments. This conference was one of the important initiatives at the political level where 78 member-states, among which the ones affected by the conflict, expressed their commitment to abide by Paris Commitments and Guidelines Principles on the Protection

of Children Associated with Armed Forces or Groups. This document provides guidelines and principles about disarming various groups of children associated with armed groups and for their release, and reintegration⁽²⁵⁾.

Statistics

Statistics of 2007 shows that about 20 million children were displaced from their homes because of armed conflict. The number of children killed in one year because of armed conflict has been estimated to be more than one million, whereas the number of those who have disabilities has been estimated to be more than 6 million, including one million disabled and injured children who have been separated from their families. Between 8,000 and 10,000 children die or suffer an amputation because of landmines. These figures are included in the number of victims of armed conflict. As for recruited children, statistics indicate that 300,000 children have participated in more than one armed conflict. Recruited children are used in direct warfare and used as porters, messengers, and cooks. It is known that most of these children joined the army under harsh conditions, in addition to those who were forced to conscript. The problem is magnified, and the tragedy increases when the recruits are girls; girls whose ages are not more than 12 years were recruited and many of them were raped. An example of that tragedy is what happened in the former Yugoslavia⁽²⁶⁾.

Moreover, statistics show that more than 200,000 females were victims of sexual assaults; of the 10 countries, which recorded the highest death rates under the age of 15, 7 were due to armed conflict. In this context, we should not fail to recall children's suffering of the loss of parents and relatives, their separation from their families, in addition to being displaced from home and between 11 and 12 years old in hostilities in many parts of the world, an explicit violation of all IHL established principles. These findings were confirmed by the UNICEF Report of 1986 in which it is stated that the research conducted by UNICEF resulted in the discovery that more than 20 countries allowed the participation of children whose ages ranged from 10-18 years or younger in military training, non-official activities related to civil wars, liberation armies, even international warfare, and that this phenomenon is aggravating in zones of conflict in Africa, Asia, and Latin America⁽²⁰⁾.

For this reason, it was necessary to update the previous provisions stipulated by IHL within the conventions on human rights, particularly in non-international armed conflict. When Article Three of the Common Geneva Conventions and the Additional protocol 2 of 1977 do not provide enough protection to children, Human Rights Commission (HRC) intervenes to protect children under non-international armed conflict. This is because these armed groups and organizations can recruit and exploit children for military purposes much more easily. Therefore, Article 38 of the Convention on the Rights of the Child (CRC) of 1989 stipulates the minimum age for the recruitment of children. It was followed by the Optional Protocol of 2000 of the CRC regarding the participation of children in armed conflict. It is necessary to analyze whether these new provisions, as well as the Paris Principles of Armed Conflict, are having an impact on the protection of children in armed conflict, or they do not differ from IHL and Human Rights Conventions.

Prohibition of Recruiting Children under the UNCRC Provisions of 1989

Besides the general protection guaranteed for children through the general conventions

on human rights and the humanitarian law, the child also enjoys protection provided by the CRC of 1989⁽²¹⁾. However, Article 38 of CRC did not make any progress or present something new to protect children from recruitment in armed conflict, particularly non-international conflicts. The Article was a repetition of the Provisions of Article 77-2 of the Additional Protocol I. The reason is that some countries, during the debates on Article 38, have raised the same arguments put forward during the Diplomatic Conference on the Development of the previous IHL. The Additional Protocols to the four Geneva Conventions contain the same ambiguity as to the previous one regarding the age of recruitment in case of internal hostilities⁽²²⁾.

Regrettably, the situation has not changed. Rather, the participation of children in wars and armed conflict, which occurred at that time⁽²³⁾, has increased today. Thus, an initiative was taken within the framework of the UN system a few years after the entry into force of CRC to raise the minimum age of recruitment and participation in hostilities to 18 years.

This initiative was, to a great extent, in conformity with the stance adopted by the International Movement of the Red Cross and the Red Crescent (IMRCRC) that started in 1993 with the purpose to develop a plan aiming at the development of the Movement's activities for the benefit of children. The work plan of 1995 includes two obligations:

- a) To promote the principle of non-recruitment and non-participation in armed conflict for children under the age of 18.
- b) In the same year, the 26th International Conference of the Red Cross and the Red Crescent recommended in one of its resolutions that parties to the conflict

In the event of a non-international armed conflict, Additional Protocol 2 indicates the age under which children do not have to participate in hostilities. It stipulates: "Children who have not attained the age of fifteen years shall neither be recruited in the armed forces or groups nor allowed to take part in hostilities"(18). The participation in hostile actions has been codified in both Additional Protocols of 1977 because the participation of children in hostilities occurs very frequently. Such participation ranges from assisting combatants in bringing weapons and ammunition, and reconnaissance missions, etc., to actual recruitment of child combatants in the national armed forces and/or other armed groups.

Additionally, the two Protocols are the first two international documents that addressed the issue of recruitment at the age of 15 years, as Protocol 1 obligates the undertaking of all feasible measures to prohibit children under 15 years from direct taking part in any hostilities. It explicitly prohibits their recruitment in the armed forces and encourages the parties in conflict to give priority in recruiting the oldest among those persons whose age is between 15 and 18 (Article 77). As for the Additional Protocol 2, the Legislature did well when it went further and forbid both recruitment and participation – directly or indirectly – in hostilities of children under the age of 15, (Article 4, paragraph 3-C). Despite the previous rules, children who take a direct part in international armed conflict are recognized as combatants; if captured, they shall benefit from the status of prisoners of war, under the Third Geneva Convention (GC). Yet, unfortunately, this same right is not applied to children in armed conflict as they shall be considered interned or detained, but they shall not have the rights of prisoners

of war⁽¹⁹⁾. It should be noted that there is an absolute prohibition for their direct or indirect participation since the prohibition involves also gathering information and transferring orders, munition, and supplies as well as carrying out subversive acts.

Additional Protocol 2 was very strict because the ICRC realized the danger of recruiting children in armed groups and of the consequent risks. Nonetheless, we see that children are still the most likely victims of recruitment in non-international armed conflict, especially in armed organizations. This is due to the fact that Protocol 2 has not been ratified by many States; thus, it is not a binding agreement and armed groups, too, do not adhere to its provisions. There are recent examples in Syria and Yemen; hence, there is no way but to talk about political and humanitarian efforts and the protection of human rights standards.

Due to the difficulties and dangers on the ground, general protection of children lies in the adherence to the application of IHL rules and the activation of the roles of the Additional Protocol 2 of 1977 concerned with non-international armed conflict. This is the only way to prevent those children from taking part in armed conflicts and to avoid their recruitment either in regular armies or organizations.

Protection of Children Under the UNCRC and its Additional Protocol

After signing the Geneva Protocols of 1977, the practice of bringing in and involving children in wars and conflicts has not ceased; it has become evident in different areas of the world and it has been confirmed by ICRC being the body that holds the responsibility of monitoring the application of IHL and the principles it protects. The ICRC reported in its newsletter for 1984 its findings of the involved children

witness or take part in the actions of an alarming level of violence; many of them are forced to attack their families or local communities. Such children are exposed to the gravest kind of dangers and the most appalling suffering, both psychological and physical. What aggravates the situation is that they can be influenced easily and are encouraged to commit very serious actions they fail many times to understand. Many girls are recruited as sex slaves for the commanders besides participating in the fighting⁽¹⁴⁾.

The world has begun to be concerned about the gravity of the situation. The International Conference of Human Rights held in 1968 dealt with the respect of human rights in the event of an armed conflict. Accordingly, the UN conducted comprehensive research on this subject. This research resulted in the Declaration on the Protection of Women and Children in Emergency and Armed Conflict, proclaimed by UN General Assembly in 1974, which will be discussed later, when talking about protection in UN Charters(15). The Geneva Two Protocols of 1977 defined the age at which children are not allowed to take part in hostile actions. The ICRC has proposed to the Diplomatic Conference a draft proposal of an article to be included in the First Protocol that stipulates: "The parties to the conflict should take all measures that ensure the prohibition of children under the age of 15 from playing any role in hostile actions, specifically prohibiting being recruited in their armed forces, of accepting their volunteership in this respect." The ICRC aimed at including in its proposals a clear definition of all eventual actions assigned to children, such as the transfer of information, weapons, and military equipment, carrying out subversive actions... etc., but the proposal passed without amendments. However, an agreement was

reached at the age of 15 when, after WWII, the International Labor Organization (ILO) raised from 14 to 15 the employable age in hard work for children⁽¹⁶⁾.

The draft article proposed by the ICRC was transferred to a working group that ended its amendment and obligated "the Parties to the conflict to take all feasible measures so that children who have not attained the age of fifteen years shall not take a direct part in hostilities and they shall refrain from recruiting them into their armed forces. In recruiting among those persons who have attained the age of fifteen years, but who have not attained the age of eighteen years, the Parties to the conflict shall endeavor to give priority to those who are oldest" (17).

It should be noted that the wording of the text which obligated "the Parties to the conflict to take all feasible measures", is less binding than the wording proposed by the ICRC that states that "Parties to the conflict should take all measures that guarantee...".

If the governments that discussed this article have chosen the current wording, it is because they did not want to be bound to strict compliance with the law.

The wording of the 2nd paragraph of Article (77) of the Additional Protocol 1 aims at encouraging states to raise the age at which they can recruit children because upon discussing this wording, one of the delegations proposed not to recruit children whose age was between 15 to 18 years. The majority objected to the recruitment of children above 15. To consider this proposal, it was agreed that "in recruiting among those persons who have attained the age of fifteen years but who have not attained the age of eighteen years, the Parties to the conflict shall endeavor to give priority to those who are oldest".

or justifications for the severe violence which caused the loss of one of their family members. Thus, the first problems they are subject to are psychological ones. The child leads a terrifying experience. He/She stores in his/her mind scenes of violence and hostility reflected on his/her reality in the form of hostile acts, in addition to the economic, health, educational, and environmental privations he/she has to endure. A child can be injured at any moment. Children are also vulnerable and subject to other dangers such as homelessness, exploitation, delinquency, human and organ trafficking.

In the following discussion the researcher will address this serious problem by analyzing the dangers children are subject to. Most of these dangers are particularly apparent in non-international armed conflict.

Protection of children from recruitment under IHL

This phenomenon has existed since World War II. However, international efforts aimed at the protection of child soldiers were not defined until the beginning of the 1970s, after the 4th Geneva Convention (GC) of 1949 has neglected this issue. At that point, it is essential to create a new kind of protection for those children involved in hostilities. To this purpose, the two Additional Protocols included rules that prohibited the involvement of children in international and non-international armed conflict before the age of 15(9). However, in recent decades, and because of the widespread use of semi-automatic weapons, it has become easy for children to carry arms. The number of children who are illegally recruited has increased, mostly by force, to be used as soldiers. Now, the number of child soldiers has reached hundreds of thousands⁽¹⁰⁾ in a flagrant explicit violation of the rules of IHL(11).

With the widespread use of children at war, they began to play a role in the fighting and spying actions, as well as in the resistance or sabotage activities⁽¹²⁾; thus, the IHL has addressed this subject, however, the complete prohibition of children's participation in hostile acts has only been decided by the two Additional Protocols to the Four Geneva Conventions of 1977.

Legal circles have not been aware of the significance of distinguishing between a civilian, non-combatant child and a combatant child, and the 4th Geneva Convention related to the protection of civilians at the time of war has only talked about the situation of children as civilians who have no role in the fighting.

Moreover, at the end of the 1960s, a few conflicts broke out in which it was confirmed the recruitment of children and using them in wars where random use of small arms and landmines was widely spread. Besides an illegal trade in metals by armed groups who kill civilians, and the systematic use of brutality and sexual violence as war weapons⁽¹³⁾. With the invention of new lightweight and easy-to-use weapons, arming children has become easier because it involves less training. This applies also to those who are enlisted in state armed forces, paramilitary forces, civil militias, and various non-state armed groups. They are recruited because it is easier to control children in most cases than controlling adults. Children kill without fear and obey orders without thinking. Unfortunately, the first thing those children lose is their childhood, whether they are forcibly recruited and join armed groups to escape from poverty and hunger, or they volunteer to support a cause actively.

There are many instances where children are recruited or abducted by armed groups and many of them are not more than 10 years old. They

to them; practicing physical sports; drawing and knitting; raising animals; caring for their beauty; teaching the Arabic language starting from the first verse of the Noble Qur'an revealed to the Prophet Muhammad, peace be upon him, which recites: *Read, 'O Prophet,' in the Name of your Lord Who created*— Verse: [1], Sura Al-Alaq (The Clot).

Finally, in modern times, various countries became interested in children. The Nation League adopted the Geneva Declaration on the Rights of the Child. In 1946, the UN General Assembly established the United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF); then it ratified The Convention on the Rights of The Child (CRC), which was widely recognized as a notable achievement for human rights. In 2015, Somalia and Southern Sudan endorsed the Convention on the Rights of The Child, and it gained endorsements from 196 countries.

After joining international treaties, the States competed for the application of the protection of children. For example, Egypt started to codify the child's law in 1996 after signing the Convention on the Rights of the Child in 1990. The United Arab Emirates (UAE) passed the Wadeema's Law or Children Law in 2016. Saudi Arabia followed the same path with the Council of Ministers' decision No. 50 of 24. 1. 1436 A.H. (2015). Kuwait did the same with law No. 21, of 2015.

What is the essence of childhood under IHL?

UN reports affirm that children not only feel the negative impact of war but also the state of war itself that creates an unsafe atmosphere in which the child, in most cases, is either targeted or recruited for military operations⁽⁵⁾.

Here, the researcher discusses two main themes. The first one tackles what the IHL means with 'child'. The second addresses the most important problems children face in armed conflict.

The child under IHL

The Convention of 1980, the first article of CRC, ratified by the UN, stipulates that "A Child means every human being below the age of eighteen years unless under the law applicable to the child⁽⁶⁾, majority is attained earlier"; that is to say that a person can be considered an adult only when he/she is eighteen years old, on the contrary, a person is considered a child unless the national legislature determines otherwise (i.e., the law of the child's country)⁽⁷⁾.

Child soldiers

A 'child soldier' is anyone under the age of 18 who is involved in any kind of regular or irregular armed force or armed group in any capacity including cooks, porters, messengers, etc., and anyone accompanying such groups, other than family members. The definition includes girls recruited for sexual purposes and forced marriage. It does not, therefore, only refer to a child who has carried weapons. Some boys and girls might have been abducted or forcibly recruited; others have been driven to join by poverty, abuse and discrimination, societal or peer pressure, or to seek revenge for violence against them or their families⁽⁸⁾.

It is noteworthy to mention that some states have hastened to pass positive legislations to protect children.

Dangers to Children in Armed Conflicts

Children are exposed to many dangers and hazards which can cause psychological problems. This is because they live very hard and new experiences they cannot fully understand. They also do not realize the reasons

also recommends urging States to sign and endorse main international conventions for the protection of children related to the IHL and the Security Council. In this way States through a decision-making process can stimulate the new signatory states to observe human rights and IHL.

A research conducted in 2008 by Samih Khalil Al-Wadiya, titled Protection of Civilians at Times of Armed Conflict, aims to protect civilians during armed conflict and clarifies the most important IHL treaties and sanctions for violating its provisions.

A research conducted in 2013 by Abdul-Hakeem Suleiman Wadi titled Protection of Vulnerable Groups in Armed Conflict aims at protecting vulnerable groups, such as women, the elderly, and children.

A research conducted in 1995 by the University of Minnesota titled The Protection of Civilians at Times of Armed Conflict, talks about the resolution issued during the 26th International Conference of The Red Cross and The Red Crescent, Geneva, 3-7, December 1995.

A research conducted in 2016 by Ibrahim Al-Qassim titled The Recruitment of Children Under IHR has been published in the Rising for Freedom journal. This research aims to highlight the risk which is facing children because recruited during armed conflict. It also talks about the issue of special protection for children in captivity.

In 2018 by Asma Choufi titled released a study titled A Comparative Legal Research of the International Protection of Children's Rights in Armed Conflict. This research aims to demonstrate the shortcomings in the 4th Geneva Convention (GC) related to the protection of children victims of wars. The researcher demonstrates how GC is no longer fit for purpose and indicates the need for rewriting the provisions of the Convention.

What is Childhood?

Childhood has an important status in people's life characterized by continuous growth and prominent physical and mental development. A child lives totally or partially dependent on his/her parents, siblings, and the rest of the surrounding family members, particularly during armed conflicts.

Childhood importance

Childhood is a very important stage. The attention to childhood goes back to ancient times because children have always been the core of society. Their education and well-being favor a good development of the society. Attention to children appeared first in ancient times, and it continues today.

In ancient Egypt, people used to teach children wisdom, virtue, and obedience through the respect of their teachers and knowledge. In ancient China, the family was responsible for instructing children before joining the school in respect to their religious beliefs, reverence, and obedience. For this study, we will focus on the education of children in the Middle Ages in the Arabian Peninsula after the advent of Islam:

Raising children in Islam

Islam emphasizes the importance of the early years, and it provides for comprehensive care even before a child is born. Islam stresses the choice of a virtuous wife who is religiously committed and with a righteous character. One may point out some fundamental foundations for learning in early childhood that derive from the Prophetic Tradition (Seerah), for example:

children; Caressing respecting their personality; showing kindness and compassion

Research Problem

This research aims at analyzing the role of IHL in protecting children involved in armed conflicts. It discusses the strategies adopted by the IHL in dealing with psychological, health and social problems resulting from the deprivation of children's rights.

Research Significance

The research significance resides in discussing the topic relying on up-to-date data. This issue has been addressed by many previous studies. However, through this research, we seek to find solutions for the problems faced by those children, who are considered the core of society with the purpose of protecting them and to guarantee their good upbringing for the well-being of societies and nations. Neglecting them is a terrible crime for which the entire international community is responsible.

Research Objectives

- Clarifying what is meant by children under the International Humanitarian Law (IHL).
- 2. Identifying the problems faced by children in armed conflicts.
- 3. Offering several suggestions and recommendations to counter those problems.
- 4. Showing how children can be protected against forced recruitment in armed conflicts under the Convention on the Rights of the Child and its Optional Protocol on the Involvement of Children in Armed Conflict.
- Stating how children can be protected in non-international armed conflict under IHL.

Research Question

- 1. What does it mean "children under IHL"?
- 2. What are the problems faced by children in armed conflicts?
- 3. What is the role of decision-makers in the local and international organisations concerned with finding solutions to the problems faced by children in armed conflicts?
- 4. How are children protected against being recruited in armed conflicts under the Convention on the Rights of the Child and its Optional Protocol attached to it?
- 5. How are children protected in non-international armed conflicts under IHL?

Research Methodology

In this research, we adopt the descriptiveanalytical method as data are drawn from a great number of previous research and literature published in scientific journals, Master Theses and Doctoral Dissertations, articles, and periodicals to develop some recommendations to find out appropriate solutions.

Literature Review

Childhood is a very important stage of life whose significance goes back to ancient times. Thus, many previous studies had dealt with this topic. Some of them are the following:

A research conducted in 2008 by Ahmad C. Ali titled published in the book titled *The Law and How Children Are Protected in Armed Conflict*, aims at identifying how effective are the rules of the International Law in providing enough protection to children. It recommends giving a precise definition of child in IHL and using more precise and more effective terms in drafting the provisions of future international treaties related to the children's rights. It

This was confirmed by the International Committee of The Red Cross (ICRC) in its role as the body in charge of monitoring the application of the International Humanitarian Law (IHL) and the principles it protects. This was made clear by ICRC in its newsletter of 1984 regarding involvement in the fighting of children under the age of twelve who took part in the "Gulf War, Latin America, Asia, and Africa" and other countries(2).

The situation has further deteriorated as it turns out that a quarter of a million children serve in regular or rebel armed forces and children under the age of 18 are involved in 33 conflicts, while children under the age of 15 are taking part in 31 conflicts(3).

UNICEF 2010 reports show that in 19 countries and conflict zones between 2004 and 2009, children are forced to fight, assist the army, or work as spies. Among these countries are Afghanistan, Central Africa, Chad, Colombia, Sudan, Sri Lanka, and Burma. These reports also state that some children join armed groups in search of protection, to be then exploited by the same groups. UNICEF experts believe that the reintegration of these children after their demobilization remains a very difficult process due to the harsh experience they have, which makes them more inclined to retire from society⁽⁴⁾.

Children who are directly recruited are exposed to the risk of landmines in situations of internal conflict and chaos; thousands of soldiers in the militias and armed organizations are killed. More risks are added, including the remnants of war are left like toys in the hands of children to mess and play with. Consideration must be given to the protection of children from the effects of forced and internal displacement caused by non-international armed conflicts. In this case, fearing for their lives, children must find a way to avoid the danger of being recruited by both regular or militias armies who would force them to fight, kill, and to be killed. The international community should protect these children from physical and psychological harm.

International Humanitarian Law

Protection of Children in Armed Conflicts

Dr. Huda Al-Maraghi

Egypt

Introduction

Despite the International Community's progress toward peaceful coexistence, this search for harmony and consensus does not have the power to avoid the armed conflicts between countries for the defense of their economic or political interests. The United Nations (UN) is always seeking, through the Security Council, to maintain peace and security in the world and restrict the States' freedom to resort to wars for settling their international disputes urging them to resort to peaceful means. However, this goal is difficult to achieve due to the break of international and internal conflicts. Such wars and conflicts are steadily increasing throughout the world. They leave behind terrible destruction in the regions affected because of the development of the weapons used. Civilians, particularly women and children, who do not take part in military operations, become victims and their rights are violated. They are subject to the most horrible crimes of genocide, killing, torture, forced displacement, and other criminal acts. Undoubtedly, in armed conflict, children are the most vulnerable ones because they are too weak to protect themselves against the horrors of war. In many parts of the world, children live in very critical conditions. They live in poverty and are deprived of basic rights such as food, medical care, and education. What is even more worrying is the increase in children's forced participation in armed conflicts.

Today, children take part in hostilities in many parts of the world and are recruited into the armed forces. Both state and non-state armed entities encourage, or sometimes force children to participate in hostilities. They are forced to fight in a change of food, clothing, and shelter. In other words, children are not only passive victims, but they are now carrying weapons and playing an active role in armed conflicts⁽¹⁾.

Armed conflicts have very damaging effects on children as they horribly reduce their normal growth because of the closure of schools and hospitals as well as the destruction of crops, roads, and infrastructures of the country, in addition to the lack of security and reassurance. These images frequently repeat themselves despite international efforts to alleviate these tragedies. Besides, it is important to remember the tragedies indirectly experienced by children such as the loss of their parents and relatives, witnessing killings and tortures, banishment, and displacement. Also, some children are victims of violence in the form of killing, maltreatment, internment, detention, rape, torture, and abduction. The situation gets worse as children get involved and are forcibly recruited to fight, support the army, or work as spies. It is worth mentioning that the age of most child soldiers ranges from 15 to 18 years, while some of them are not above the age of seven or eight. This study aims to shed light on child recruitment to find real solutions and provide achievable recommendations to save children from recruitment under the International Humanitarian Law (IHL).

Key words: Legal Protection, Child Soldiers, Armed Conflict, International Humanitarian Law.

International Humanitarian Law Protection of Children in Armed Conflicts

Dr. Huda Al-Maraghi

Former professor for private law at PNU, Saudi Arabia.

- Petrocchi, Policarpo, Piccolo dizionario della lingua italiana, 1961, Milan: Antonio Vallardi.
- Rankavēs, Alexandros R., Lexikon tēs Hellēnikēs Archaiologias (= A Lexicon of Greek Archaeology), vols. I-II, 1888-1991, Athens: Anestēs Konstantinides.
- Vasiliev, A.A., History of the Byzantine Empire. Translated into Greek by D. Savramēs, 1954, Athens: "Bergadēs".

Monographs

- Barry, John M., The Great Influenza. The Story of the Deadliest Pandemic in History, 2005, Penguin Books.
 - Conrad, Lawrence I., "The mawālī and early Arabic historiography", in Monique Bernards & John Nawas (eds.), Patronate and Patronage in - Early and Classical Islam, 2005, Leiden-Boston: Brill, pp. 370-425.
- Cravioto, Enrique Gozalbes & García, Inmaculada García, "La primera peste de los Antoninos (165-170). Una epidemia en la Roma Imperial", Asclepio. Revista de Historia de la Medicina y de la Ciencia, 2007, vol. LIX, n° 1 (January-June 2007), pp. 7-22.
- Crosby, Alfred W., America's Forgotten Pandemic. The Influenza of 1918, 2010, Cambridge University Press.
- Donner, Fred M., Muhammad, and the Believers. At the Origins of Islam, 2010, The Belknap Press of Harvard University Press.
- İskenderoğlu, Muammer, Fakr al-Dīn al-Razī and Thomas Aquinas on the Question of the Eternity of the World, 2002, Leiden-Boston-Köln: Brill.
- 1 Michalopoulos, Dimitris, Fallmerayer et les Grecs, 2011, Istanbul: Les éditions Isis.
- Nutton, Vivian, entry "Galen", Encyclopaedia Britannica (January 1st, 2020). https://www.britannica. com/biography/Galen (retrieved on September 21, 2020).
- Papagiannopoulos, D.N., entry "mys" (mouse), Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia (= The Great Greek Encyclopedia), vol. XVII (1931, Athens: "Pyrsos") pp. 890B-891B.
- Turner, Barry, "The Pandemic of Grippe", in Purnell's History of the 20th Century. Translated (anonymously) into Greek, vol. II, 1968, Athens: "Chrysos Typos", p. 906.

And also:

- Asimēs, D.I., entry "grippē" (grippe), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (= The Great Greek Encyclopedia), vol. VIII (1929, Athens: "Pyrsos"), pp. 736C-738A.
- "Covid-19 Pandemic", https://en.wikipedia.org/wiki/COVID-19 pandemic (retrieved on September 29, 2020).
- Kotzamanis, Byron (professor of Demography at the University of Thessaly), "Hē exelixē tēs thnē-simotētas stēn Hellada" (= The mortality's progress in Greece), *Demo News*, No. 39 (2020), http://www.e-demography.gr (retrieved on September 25, 2020).
- Kouzēs, Arist. P. (professor of Medical History at the University of Athens), entry "loimos" (= pestilence), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (=The Great Greek Encyclopedia), vol. XVI (1931, Athens: "Pyrsos"), pp. 212A.
- National [Greek] Organization of Public Health"

 https://eody.gov.gr/wp-content/uploads/2020/09/covid-gr-daily-report-29-09-20.pdf (retrieved on September 30, 2020).
- Nikoletseas, Michael M., Covid 19 Loci of Infection. Transport, Pathways and Mechanisms, 2020 U.S.A. (s.l.).
- "Pandémie de Covid-19" https://fr.wikipedia.org/wiki/Pand%C3%A9mie_de_Covid-19 (retrieved on September 29, 2020).

Generalities, Lexicons and Dictionaries

- A New Biographical Dictionary or Pocket Compendium: Containing a Brief Account of the Lives and Writings of the Most Eminent Persons, 1794, London.
- Campanini G. & Carboni, G., *Vocabolario latino-italiano, italiano-latino*, 1961, Turin: G. B. Paravia.
- Durant, Will, *The Story of Civilization*, vols. I-IX. Translated into Greek by Leōnidas Kavouras et al., 1958-1966, Athens: "Syropuli Frères et C. Cumundureas".
- Gilson, Étienne, La philosophie au Moyen-Âge, vols. I-II, 1922, Paris: "Payot & Cie".
- Levchenko, M., *History of Byzantium*. Translated into Greek by Giannes N. Vistakes, n.d., Athens.
- Morpurgo, Giuseppe, *Antologia Italiana*, 1967, Edizioni scolastiche Mondadori.
- Ortolani, Giuseppe Emanuele, *Biografia degli uomini illustri della Sicilia*, vols. I-IV, 1818-1821, Naples: Nicola Gervasi.

- Eutropius, *Summary of Roman History*. Translated into English by John Selby Watson (1853, London: Henry G. Bohn).
- Galen, *A Method of Medicine to Glaucon*. Edited and translated into English by Ian Johnston (2016, Loeb Classical Library).
- Idem, *Hygiene*. Edited and translated into English by Ian Johnston (2018, Loeb Classical Library).
- Idem, *Method of Medicine*. Edited and translated into English by Ian Johnston and G. H. R. Horsley (2011, Loeb Classical Library).
- Idem, *On the Natural Faculties*. Translated into English by Arthur John Brock (1952, Loeb Classical Library).
- Gregory of Tours, *History of the Franks*. Translated into English by Ernest Brehaut. (https://sourcebooks.fordham.edu/basis/gregory-hist.asp#book9 [retrieved on September 28, 2020]).
- Hippocrates, *Aphorisms*. Translated into English by Francis Adams.

 (http://classics.mit.edu/Hippocrates/aphorisms.mb.txt. [Retrieved on September 28, 2020].)
- Idem, *Of the Epidemics*. Translated into English by Francis Adams.

 (http://classics.mit.edu/Hippocrates/epidemics.1.i.html [retrieved on September 29, 2020].)
- Idem, *Epidemics*, books I & III. Translated into English by W.H.S. Jones (1957, Loeb Classical Library).
- Idem, On Airs, Waters and Places (1937, Athens: "Papyros").
- Homer, *Iliad* (1963³, *Oxonii e Typographeo Clarendoniano*).
- Lucretius, *On the Nature of Things*. Translated into English by Cyril Bailey (1948, Oxford: Clarendon Press).
- Manzoni, Alessandro, *I promessi sposi* in *Opere*. Edited by Lanfranco Caretti (1965, Milan: U. Mursia & C.).
- Plutach, *Isis and Osiris*. Translated into English by Frank Cole Babbitt (1936, Loeb).
- Procopius, *History of the Wars*. Translated into English by H. B. Dewing (1971, Harvard University Press).
- The Thoughts of the Emperor Marcus Aurelius Antoninus. Translated into English by George Long (1864, Boston: Ticknor and Fields).
- Thucydides, *History of the Peloponnesian War* (1966, *Oxonii e Typographeo Clarendoniano*).

- 101- Michael M. Nikoletseas, COVID 19 Loci of Infection. Transport Pathways and Mechanisms (2020, U.S.A. [s.l.]), p. 7.
- 102- Ibid., p. 9.
- 103- Ibid., p. 10.
- 104- Ibid., p. 12.
- 105- Ibid., p. 14.
- 106- Ibid., p. 16.
- 107- Byron Kotzamanis (professor of Demography at the University of Thessaly), "Hē exelixē tēs thnē-simotētas stēn Hellada" (=The mortality's progress in Greece), *Demo News*, No. 39 (2020), p. 4.
- 108- Ibid.
- 109- Information gathered by the author.

Sources and Bibliography

Sources

- Adelard of Bath, *Conversations with his Nephew on the Same and the Different, Questions on Natural Sciences and on Birds*. Edited and translated into English by Charles Burnett (1998, Cambridge University Press).
- Ammianus Marcellinus, *Roman Antiquities*. Translated into English by J. C. Rolfe (1939-1950, Loeb Classical Library).
- Aristophanes, *Ecclesiazusae* (1952, Athens: "Papyros").
- Constantine VII Porphyrogenitus, *De thematibus*. Edited by Immanuel Bekker (1840, Bonn: E. Weber).
- Dante, *Inferno*. Edited by Dino Provenzal (1961, Edizioni scolastiche Mondadori).
- Defoe, Daniel, *A Journal of the Plague Year* (1722, London). https://www.gutenberg.org/files/376/376-hhtm (retrieved on September 29, 2020).
- Diodorus Siculus, *The Library of History*. Translated into English by Francis R. Walton (1957, Loeb Classical Library).
- "European Centre for Disease Prevention and Control. An Agency of the European Union." (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases [retrieved on September 29, 2020].)

- 81- Abelard of Bath, *Conversations with his Nephew on the Same and the Different, Questions on Nat-ural Sciences and on Birds*. Edited and translated by Charles Burnett (1998, Cambridge University Press), p. 81ff.
- 82- Cf. Lawrence I. Conrad, "The *Mawālī* and early Arabic Historiography" in Monique Bernards and John Nawas (eds.), *Patronate and Patronage in Early and Classical Islam* (2005, Leiden-Boston: Brill), pp. 381-409.
- 83- A New Biographical Dictionary or Pocket Compendium: Containing a Brief Account of the Lives and Writings of the Most Eminent Persons (1794, London), entry "Foesius (Anutius)".
- 84- John M. Barry, *The Great Influenza*. *The Story of the Deadliest Pandemic in History* (2005, Penguin Books), p. 171,
- 85- Barry Turner, "The Pandemic of Grippe", in *Purnell's History of the 20th Century*. Translated (anonymously) into Greek, vol. II (1968, Athens: "Chrysos Typos"), p. 906; https://es.wikipedia.org/wiki/Alfonso_XIII_de_Espa%C3%B1a (retrieved on September 25, 2020).
- 86- D. I. Asimēs, entry "grippē" (grippe), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia*, vol. VIII (1929, Athens: "Pyrsos"), p. 736C.
- 87- Ibid.
- 88- Alfred W. Crosby, *America's Forgotten Pandemic*. *The Influenza of 1918* (2003². Cambridge University Press), p. 19.
- 89- Barry Turner, "The Pandemic of Grippe", p. 906.
- 90- Ibid.
- 91- Ibid.
- 92- Ibid.
- 93- Ibid.
- 94- Ibid.
- 95- Ibid.
- 96- Information gathered by the author during journeys throughout the Peloponnese.
- 97- Barry Turner, "The Pandemic of Grippe", p. 906.
- 98- John M. Barry, The Great Influenza..., p. 452.
- 99- https://fr.wikipedia.org/wiki/Pand%C3%A9mie_de_Covid-19 (retrieved on September 28, 2020).
- 100- https://en.wikipedia.org/wiki/COVID-19 pandemic (retrieved on September 28, 2020).

- 59- Procopius, History of the Wars, II, 24.
- 60- Gregory of Tours, *History of the Franks*. Translated into English by Ernest Brehaut, IX, 22. (https://sourcebooks.fordham.edu/basis/gregory-hist.asp#book 9[retrievedonSeptember28,2020]).
- 61- Procopius, History of the Wars, II, 24-25.
- 62- Will Durant, *The Story of Civilization*, vol. IV. Translated into Greek by Leōnidas Kavouras (1958, Athens: "Syropuli Frères et C. Cumundureas"), p. 1154.
- 63- Fred M. Donner, *Muhammad and the Believers*. *At the Origins of Islam* (2010, The Belknap Press of Harvard University Press), pp. 7-8.
- 64- Constantine VII Porphyrogenitus, *De thematibus*, book II. Edited by Immanuel Bekker (1840, Bonn: E. Weber), p. 53.
- 65- The detailed account in Dimitris Michalopoulos, *Fallmerayer et les Grecs* (2011, Istanbul: Les éditions Isis), pp. 10-12.
- 66- Giuseppe Morpurgo, Antologia Italiana (1967, Edizioni scolastiche Mondadori), p. 116.
- 67- Ibid.
- 68- D. N. Papagiannopoulos, entry "mys" (=mouse), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia*, vol. XVII (1931, Athens: "Pyrsos"), pp. 890B-891B.
- 69- Muammer İskenderoğlu, *Fakr al-Dīn al-Razī and Thomas Aquinas on the Question of the Eternity of the World* (2002, Leiden-Boston-Köln: Brill), p. 64.
- 70- Ibid.
- 71- Ibid., p. 69.
- 72- The Holy Qur'an, 37:20. Cf. The Acts of the Apostles, 17:31; The Revelation of Saint John the Divine, 15:1, 16:1-17.
- 73- Will Durant, The Story of Civilization, vol. IV, p. 1154.
- 74- Ibid., p. 1149.
- 75- Galen, On the Natural Faculties. Translated into English by Arthur John Brock, Introduction, p. xix.
- 76- Ibid., p. xx.
- 77- Ibid., p. xix.
- 78- Dante, Inferno, IV, 143-144.
- 79- Galen, On the Natural Faculties. Translated into English by Arthur John Brock, Introduction, p. xx.
- 80- Will Durant, *The Story of Civilization*, vol. IV, p. 1155; Étienne Gilson, *La philosophie au Moy-en-Âge*, vol. I (1922, Paris: "Payot & Cie"), p. 62.

- 41- Hippocrates, Epidemics. Translated into English by W.H.S. Jones (1957, Cambridge, MA: Loeb Classical Library), III, 2-16 ("Constitution").
- 42- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 52.
- 43- A typical example in Aristophanes, *Ecclesiazusae* (1952, Athens: "Papyros"), 311-373.
- 44- Galen, On the Natural Faculties. Translated into English by Arthur John Brock (1952, Loeb Classical Library), Introduction, pp. xvi-xvii.
- 45- Hippocrates, Aphorisms. Translated into English by Francis Adams, I,1. (http://classics.mit.edu/Hippocrates/aphorisms.mb.txt. [Retrieved on September 28,2020].)
- 46- Ammianus Marcellinus, Roman Antiquities. Translated into English by J. C. Rolfe (1939-1940, Loeb Classical Library), XXIII, 6. 24. A good account in Enrique Gozalbes Cravioto & Inmaculada García García, "La primera peste de los Antoninos (165-170). Una epidemia en la Roma Imperial", Asclepio. Revista de Historia de la Medicina y de la Ciencia, 2007, vol. LIX, nº 1 (January-June 2007), pp. 7-22.
- 47- Eutropius, Summary of Roman History. Translated into English by John Selby Watson (1853, London: Henry G. Bohn), VII, 6.
- 48- Eutropius, Summary of Roman History, VIII, 12.
- 49- Alexandros R. Rankavēs, Lexikon tēs Hellēnikēs Archaiologias (= A Lexicon of Greek Archaeology), vol. I (1888, Athens: Anestēs Konstantinidēs), entry "Galēnos" (= Galen), p. 179.
- 50- Ibid.
- 51- See for instance Galen, Method of Medicine. Edited and translated by Ian Johnston and G. H. R. Horsley (2011, Loeb Classical Library), I, 1-4; IV, 4.
- 52- Vivian Nutton, entry "Galen", Encyclopaedia Britannica (January 1st, 2020). https://www.britannica. com/biography/Galen (retrieved on September 21, 2020).
- 53- Hippocrates, On Airs, Waters and Places (1937, Athens: "Papyros"), I, 12.
- 54- Procopius, History of the Wars. Translated into English by H. B. Dewing (1971, Harvard University Press), II, 22.
- 55- Procopius, History of the Wars, II, 22.
- 56- Procopius, History of the Wars, II, 22.
- 57- Procopius, History of the Wars, II, 22; M. Levchenko, History of Byzantium. Translated into Greek by Giannes N. Vistakes (Athens, n.d.), p. 116.
- 58- Procopius, History of the Wars, II, 22. A. A. Vasiliev, History of the Byzantine Empire. Translated into Greek by D. Savramēs (1954, Athens: "Bergadēs"), pp.205-206.

- 20- https://gr.usembassy.gov/covid-19-information/ (retrieved on September 30, 2020).
- 21- Ibid.
- 22 "National [Greek] Organization of Public Health" https://eody.gov.gr/wp-content/uploads/2020/09/covid-gr-daily-report-29-09-20.pdf (retrieved on September 30, 2020).
- 23- Ibid.
- 24- Information gathered by the author through oral testimonies.
- 25- The Thoughts of the Emperor Marcus Aurelius Antoninus. Translated into English by George Long (1864, Boston: Ticknor and Fields), IX, 2; G. Campanini & G. Carboni, Vocabolario latino-italiano, italiano-latino (1961, Turin: G. B. Paravia), p. 616, entries "pestis", "pestilentia", "pestilitas", "pestilens", and "pestifere".
- 26- Homer, Iliad (1963³, Oxonii e Typographeo Clarendoniano), I, 3-4, 10.
- 27- Homer, *Iliad*, I, 43-52.
- 28- Homer, *Iliad*, I, 92-100.
- 29- Homer, *Iliad*, I, 308-317.
- 30- Arist. P. Kouzēs (professor of Medical History at the University of Athens), entry "loimos" (= pestilence), *Megalē Hellēnikē Enkyklopadeia* (= The Great Greek Encyclopedia), vol. XVI (1931, Athens: "Pyrsos"), p. 212A-B.
- 31- Ibid.
- 32- Diodorus Siculus, *The Library of History*. Translated into English by Francis R. Walton. (1957, Loeb Classical Library), XL, 3.
- 33- Thucydides, History of the Peloponnesian War (1966, Oxonii e Typographeo Clarendoniano), II, 47
- 34- Thucydides, History of the Peloponnesian War, II, 48.
- 35- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 47, 48.
- 36- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 49.
- 37- Lucretius, *On the Nature of Things*, VI. Translated into English by Cyril Bailey (1948, Oxford: Clarendon Press), p. 276.
- 38- Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, II, 50.
- 39- Thucydides, History of the Peloponnesian War, II, 51.
- 40- Thucydides, History of the Peloponnesian War, II, 53.

Endnotes

- 1- Hippocrates, *Of the Epidemics*. Translated by Francis Adams, I, 2.5. (http://classics.mit.edu/Hippocrates/epidemics.1.i.html [retrieved on September 29, 2020]).
- 2- Alessandro Manzoni, *I promessi sposi* in *Opere*. Edited by Lanfranco Caretti (1965, Milan: U. Mursia & C.), p. 678ff.
- 3- Plutarch, *Isis and Osiris*. Translated into English by Frank Cole Babbitt (1936, Cambridge MA: Loeb Classical Library), 79.
- 4- Diodorus Siculus, *The Library of History*. Translated into English by Francis R. Walton. (1957, Cambridge MA: Loeb Classical Library), XL, 3.
- 5- Giuseppe Emanuele Ortolani, *Biografia degli uomini illustri della Sicilia*, vol. IV (1821, Naples: Nicola Gervasi), p. 3.
- 6- Plutarch, Isis and Osiris, 79.
- 7- Plutarch, *Isis and Osiris*, 79.
- 8- Charles Diehl, *Figures byzantines*. Translated into Greek by Stella Vourdoumpa (Athens: Bergadēs, 1969), pp. 12, 262ff.
- 9- Ibid., p. 667.
- 10- Daniel Defoe, *A Journal of the Plague Year* (1722, London). https://www.gutenberg.org/files/376/376-hhtm (retrieved on September 29, 2020).
- 11- Ibid.
- 12- Ibid.
- 13- Ibid. See also Alessandro Manzoni, *I promessi sposi*, p. 664.
- 14- Policarpo Petrocchi, *Piccolo dizionario della lingua italiana* (1961, Milan: Antonio Vallardi), p. 661, entry "quarantena".
- 15- "European Centre for Disease Prevention and Control. An Agency of the European Union." (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases [retrieved on September 29, 2020].)
- 16- Ibid.
- 17- Ibid.
- 18- https://gr.usembassy.gov/covid-19-information/ (retrieved on September 30, 2020).
- 19- "European Centre for Disease Prevention and Control. An Agency of the European Union." (https://www.ecdc.europa.eu/en/geographical-distribution-2019-ncov-cases [retrieved on September 30, 2020].)

- thence to reach the nasopharynx, the lungs, and even the cranial cavity. (103)
- c) The retropharyngeal space: In those cases, serious respiratory problems and cardiac injuries may occur. (104)
- d) **The eye:** whence the virus may penetrate the midbrain and brainstem nuclei. (105)
- e) **The ear:** For thence the virus is likely, via the Eustachian tube, nasopharynx, larynx, and trachea, to attain the lungs. (106)

Whatever the facts of the matter, regarding the prevention and cure of the disease, the crucial points are health infrastructure, population's conditions of living as well as the average age of the people

concerned. Though it is yet unfeasible to conclude as for the whole of Europe, some data regarding Greece may be regarded as reliable. The most significant among them is the high percentage of aged people (22 out of 100 people are 65 and more years old) as well as the chronic inefficiency of the health system. Despite all this, it is unlikely that the population's mortality rate will be augmented during the present year (2020), because of the COVID 19 pandemic. (108)

A major problem, nonetheless, arises from the living conditions of refugees and immigrants. As already remarked, they are packed in up encampments, wherein the disease is raging.⁽¹⁰⁹⁾ It is there, consequently, that humanitarian aid should be provided - first and foremost.



without saying, that the pandemic tragedy was spread in China, India, and Northern Africa, too. (95)



Decontamination of a bus (London, 1919). It was in vain... (Source: *Purnell's History of the 20th Century.*)

In Greece, it was the Peloponnese that was mainly contaminated. For its radically conservative population then suffered malnutrition, due to the naval blockade of its coastline by warships of the Entente. Nonetheless, the fatalities had been relatively few. The hygienic rules severely imposed over there upon the foundation, late in the 1820s, of the independent Greek Republic, such as the whitewashing of thresholds and pavements, drastically checked the malady's spreading. (96)

Be that as it may, the pandemic was "mysteriously" over in springtime 1919, after having literally ravaged defeated Germany. (97) The global fatalities are now estimated at 50,000,000 people. (98) The end of the disease has not been studied profoundly so far. What is more, it is said that in 1933 the necessary vaccine was invented... but it was obviously too late.

Epilogue:

Today's Coronavirus

As far as one is in a position to know today, the COVID-19 pandemic started in the province of Hubei, Wuhan, China, on November 17, 2019.⁽⁹⁹⁾ Up to now (latter half of September 2020), more than 33 million cases are reported, out of which about a million have been fatalities.⁽¹⁰⁰⁾

Regarding the treatment, molecular interventions are active. However, the best way of preventing the malady is preventing the virus from entering the human body. (101) Therefore, the most probable ways of infection are the following ones:

- a) **The mouth:** Whence the virus is highly likely to spread into the nasal cavity and the ear. (102)
- b) **The nose:** The infection is able

infected. Alphonse XIII, King by then, was, however, taken ill in May 1918. (84) He recuperated a couple of months later; and the Spanish press trumpeted his convalescence. (85) Spanish scientists, therefore, seeing that the population of their country remained practically immune, and thanks initially to the information on the "sovereign's malady" provided by the newspapers, were able to study the malady and give an account of its progress.

What exactly was it? Influenza, as according to the internationalized Italian term, the grippe is used to be called. The latter's evidence has been detailed long ago, in Ancient Times. According to the Greek physicians of Antiquity, grippe starts with the patient's coughing and finally damages his/her lungs. (86) Yet, those very symptoms were not fully established as far the 1918 malady was concerned. (87)

Whatever the facts of the matter, the pandemic in question most likely started on March 4, 1918, in the United States, in Camp Funston, Kansas. (88) That day, 107 soldiers were hospitalized because they were found attacked by a "particularly perilous kind of influenza". (89) The malady spread quickly through the camp and in a brief interval of time, almost the whole of the 20,000 men therein encamped had been affected. (90) The solution thought up proved to be disastrous. For the patients who had enjoyed a speedy convalescence were gotten off to fight in Europe, where the First World War was raging; and the "boys" allegedly restored to health were henceforth the vehicles of contamination throughout Europe. (91)



A wood engraving by Roger Grillon (1881-1938): The Angel of Death takes away a pandemic's victim. (Private collection, Romania.)

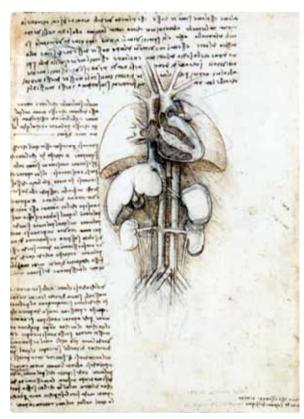
Why? Because the war was by then a "trenches one". And that meant soldiers packed in trenches full of rats, in unspeakable filth, steadily undernourished and frequently neglecting even the most elementary hygienic rules, caring only about their survival from the enemy's bayonets and the shells flying over their heads... This infernal "way of life" was the efficacious par excellence factor of contagion. The grippe embraced both the belligerent camps, of course. During July 1918, for instance, in Berlin, 160,000 people were affected. (92) And paradoxical as it may appear, even the tiny Swiss army was decimated by the "Flu". (93) And in Philadelphia, in the States, 650 persons deceased in merely one day. (94) It goes

and ascribed the intellectual and scientific decline of Europe to mainly moral causes. (81) In other words, he was the first important advocate of Moslem knowledge and scientific methods in Europe.

He was right; for Christian Europe was going by then through one more Dark Age. As a result, a lot of important philosophical and scientific texts authored by ancient Greeks had been translated first into Arabic and later into Latin. That is why the knowledge of Ancient Greece was conveyed to Medieval Europe thanks to the Arabs. (82) Arabian science, moreover, was open to Persian and Indian fertile influences. Thus, the ancient Greek ideas returned to Europe enriched.

The improvement of scientific knowledge was going to have a considerable impact on Medicine's humanitarian aspect. Up to Adelard's lifetime, it was common that monks assumed the role of physicians, barbers that of... surgeons and dentists, while the monasteries used to be viewed as hospitals. A medical school did exist in Salerno, Italy, but obviously was not sufficient. Humanitarian care, on the other hand, did not exist. The patients were first confined, then expelled, and frequently put to death. The conveyance by means of translations from Arabic into Latin of ancient Greek works brought about the revival of knowledge throughout the European Christendom. The Black Death of the fourteenth century cost millions of human lives. It struck, nonetheless, the end of an era and the forthcoming commencement of a new one. In

fact, during the sixteenth century, Anuce Foës (Anutius Foesius in Latin [1528-1595 AD]), a French physician, translated from classical Greek into Latin the whole of Hippocrates' works and, further, he corrected the Greek text "as he went along". (83) Medical Science was reborn in Europe.



At the end of the Middle Ages, especially after the fall of Constantinople to the Ottomans in 1453, Medicine went forward once more. This is an anatomical study of the human heart and lungs by Leonardo da Vinci (1452-1519). Source: Johannes Nathan & Frank Zöllner, *Leonardo da Vinci. Disegni*, 2014, Köln: Taschen.

The Modern Age

It was in 1918 that a fatal pandemic in humankind's history broke out. It has remained known as "Spanish Flu" or "Spanish Grippe" because it was best described in Spain and not because this Mediterranean country was the worst



Facsimile of the third page of a manuscript copy of the Holy Qur'an, 1: 4-7 (the latter part of *Al-Fatiha*): **Man is always needy of God.** (Private collection, Germany.)

It was not, but it was the time for European medicine to be revived. Romans had learned from their mistakes about hygiene. Yet, the rules they had put into practice were forgotten during the Middle Ages. The constant warfare, moreover, as well as the repetitive famines and the ensued malnutrition, which were chiefly due to faulty methods of agriculture, had weakened the populations of Europe. Few physicians worthy to be trusted existed. Only the Arabs, who had translated and studied the medical writings authored

by ancient Greeks, were now able to be labeled as doctors proper. (74) And Harun al-Rashid, the fifth Abbasid Caliph (ruled 786-809), as well as Abd al-Rahman III, the Emir of Cordova (912-929) and afterward the first Caliph of Cordova (929-961), proved to be great patrons of Greek learning and especially of Medicine. (75) Thus, Avicenna (980-1037), the Persian polymath, was the foremost name in Islamic Medicine. For his book "The Canon of Medicine", when translated into Latin, diminished the authority of Galen himself for some four centuries. (76) And Averroes' (1126-1198) "Commentaries" and "Summaries" on the works of Aristotle introduced Aristotelianism to the World of Islam.⁽⁷⁷⁾ That is why Dante Alighieri, in the Divina Commedia, regarded the two Moslem scholars as to the ones who kept up the tradition of Hippocrates and Galen:

...Ippocrate, Avicenna e Galieno, Averrois, che il gran comento feo. (78)

Having, nonetheless, arrived at such a condition in the hands of the Muslims, the teachings of Galen were now destined to pass once more to the West. (79)

Adelard of Bath (1080-1152), a natural philosopher from England who traveled to Spain, Egypt, and Arabia, was fluent in Arabic as well as an overt admirer of Moslem science. The latter relied on reasoning, whilst European philosophers used to repeat what had been already said by "established luminaries". (**80) He authored, therefore, in Latin a treatise, *Quaestiones Naturales* ("Natural Questions"), in which he argued in favor of the Moslem scholars

by then literally devastated this region. Yet, why Peloponnesus was depopulated at that time and no other districts of the Empire's territory as well? Unfortunately, the scarcity of the sources does not allow us to look more closely into the question. Whatever the facts of the matter, the imperial authorities, to cope with the ensuing depopulation of the Peloponnese, tacitly tolerated the migration therein of Slavic tribes. In the ninth century, Peloponnesus was therefore, almost entirely inhabited by Slavs. (64) Accordingly, the name *Morea* (<*more*=*sea*) was substituted for the peninsula's ancient one. (65) The newcomers, however, were speedily hellenized. Thanks chiefly to the action of the Christian Orthodox Church.

Yet, it was another pandemic that rung the knell of the Medieval world, namely the Black Death of the fourteenth century, i.e., during the years 1348-1350 AD. Nevertheless, it is thanks to this terrible plague, namely either its versions, bubonic or pneumonic, that humankind has been endowed with a literary masterpiece, the Decameron of Giovanni Boccaccio, published in 1353.(66) Thanks to it, we know clearly that the plague was a bubonic one. Florence, Italy, was stricken as well, and thus, ten young people deserted the city and withdrew to the countryside waiting that the deadly disease is over. (67) They were lucky enough to survive. The whole of Europe, nonetheless, suffered the loss of its population's one third; and the Moslem countries had been contaminated as well.

It is well-known today that the malady "invaded" Europe from the Black Sea

coastal regions by means of infected mice that "traveled" by sea aboard Italian ships. It was then, moreover, that the Medieval and Modern Greek tongue was enriched with a new term: pontikos, now meaning "mouse", the ancient word being mys. Pontikos is an adjective that signifies somebody or something "from Pontos", given that for the Ancient Greeks and Romans the Black Sea was the "Euxine Pontos". The "common mice" (mures musculi in Latin) in the Antiquity were detestable but considered to be not very dangerous. (68) When, however, thev began to convey the pestilence from the Black Sea, pontikos was substituted for their initial name, so that the people be alerted.

Apart from that, it is worthy of attention to the so-to-speak eschatological aspect that assumed the "ecumenical peripeteia" of that time. The speculation over the Eternity of the World was commonplace in the philosophical debates, either Christian or Moslem, of that time. And the majority of the Moslem theologians' agreed with the notion of God's being the "Necessary Being", whilst the world ('ālam), viz. everything except God, is the "possible being". (69) Further, the latter is either a spatial being (mutahayyiz) or an accident inherent (hāll) in the spatial being. (70) God is the "Lord of the words" (rabb al-'ālamīn), of course. (71) Might, therefore, the pestilence that had stricken the "civilized world" of that time be regarded as the "warning of the end" given to humankind by the Omnipotent? Should the people cry "Alas! This is the Day of Judgment?"(72)

languid sort from its commencement and up till evening that neither to the sick themselves nor to a physician who touched them would it afford any suspicion of danger. It was natural, therefore, that not one of those who had contracted the disease expected to die from it. But on the same day in some cases, in others on the following day, and in the rest not many days later, a bubonic welling developed; and this took place not only in the part of the body which is called "boubon", that is, below the abdomen, but also inside the armpit, and in some cases also beside the ears, and at different points on the thighs. (56)

It goes without saying, the malady ravaged the capital of the Empire: 5,000 people deceased every day therein. (57) Even the Emperor fell ill, but he managed to quickly recover. (58) And as previously reported, the sickness spread eastwards to Asia Minor and Persia, (59) and westwards to Italy and almost the whole of the Mediterranean lands. Marseilles, for instance, was particularly stricken:

Since... the city of Marseilles was sick with a deadly plague it seems suitable to give more details of what the city suffered... A ship from Spain put in at the port with its usual wares and unhappily brought the seed of this disease. And many citizens bought various merchandise from her, and one household in which were eight souls was quickly left vacant, its inmates all dying of this plague. But the fire of the plague did not at once spread through all the houses, but after a definite time

like a fire in standing grain it swept the whole city with the flame of disease. However, the bishop went to the city and shut himself within the walls of St. Victor's church with the few who then remained with him, and there devoted himself to prayer and watching while the people of the city perished, praying for God's mercy that the deaths might at length cease and the people be allowed to rest in peace. The plague passed away in two months, and when the people, now reassured, had returned to the city the disease came on again and they who returned perished. Later, the city was many times attacked by this death. (60)

Even Northern Europe and Persia were stricken, (61) and it was no earlier than 549 that the pandemic ceased to exist. Ireland, nonetheless, was stricken 550, and went through a recrudescence of the disease about a hundred years later, in 664. (62) It was likely the commencement of the chronic population's reduction that characterized Irish History up to the nineteenth century.

Needless to pandemic say, the catastrophe generated the depopulation of the regions surrounding the Mediterranean Sea, too. The Eastern Roman Empire, alias the Byzantine one, lost its vitality over there forever. (63) As a result, the territorial losses that it suffered in the seventh century were already in view. During the eighth century, nonetheless, another pandemic was going to affect the hardcore of the Byzantine territory, namely the Peloponnese. During the reign of Constantine V (741-775 AD) the "ecumenical" (=worldwide) pestilence that broke out

generalized humanitarian assistance to the patients was not, in practice, provided. Only some measures for -elementaryprevention were taken.

Yet, there is another important conclusion to deduce from the pestilence of the second century AD. Ancient Greeks and Romans frequently ascribed the pandemics to contamination from Asiatic lands. Hippocrates, however, had pointed out that "everything in Asia is better than in Europe"; and it occurs so, because of the climate and the nature of the soil. (53) The second hit of the pestis Antonina constitutes the evidence of Hippocrates' assertion. For its outbreak happened not in the Near East but in Central Europe. And this "in favor of Asia" difference may be regarded as a latent factor of the Empire's capital transfer from Rome to "New Rome", namely Constantinople, early in the fourth century AD. The true reason for pandemics, nevertheless, was constantly to be found in the dense concentration of humans and the negligence of sanitary rules.

Middle Ages

A pandemic similar to the Antonine one was the malady that infected the Roman Empire during the reign of Justinian I (ruled 527-565) and was named after the latter (pestis Iustinianica):

... There was a pestilence, by which the whole human race came near to being annihilated.(54)

It began likely in Egypt in 541:

It started... in Pelusium. Then it divided and moved in one direction towards Alexandria and the rest of Egypt, and in the other direction it came to Palestine on the borders of Egypt; and from there it spread over the whole world, always moving forward, and travelling at times favorable to it. For it seemed to move its blight slightingly upon none but spreading in either direction right out to the ends of the world, as if fearing lest some corner of the earth might escape it. For it left neither island nor cave nor mountain ridge which had human inhabitants; and if it had passed by any land, either not affecting the men there or touching them in indifferent fashion, still at a later time it came back; then those who dwelt round about this land. whom formerly it had afflicted most sorely, it did not touch at all, but it did not remove from the place in question until it had given up its just and proper tale of dead, so as to correspond exactly to the number destroyed at the earlier time among those who dwelt round about. And this disease always took its start from the coast, and from there went up to the interior. (55)

During the second year after its commencement, the reached illness Constantinople; and the symptoms were the following ones:

... [The people] ... had a sudden fever, some when just roused from sleep, others while walking about, and others while otherwise engaged, without any regard to what they were doing. And the body shewed no change from its previous color, nor was it hot as might be expected when attacked by a fever, nor indeed did any inflammation set in, but the fever was of such a refuge into Athens and The Piraeus, and settled in jerry-built cabins, chiefly within the Long Walls. (42) The latter was 6 kilometers in length and connected Athens with Piraeus and Phaleron. It was unfeasible to maintain hygienic rules in population overshoot. What is more, even in peaceful times, the sanitation in ancient cities was rudimentary. (43) So, the pandemic should be regarded as more or less expected.

The point, however, is that pandemic contributed to the development of the principle that Medicine and Philosophy are closely connected. In other words, the physician must also be a philosopher, a "lover of wisdom". (44) For that was the signification of the term "philosophy" at the times of Hippocrates (460? -370? BC), and Galen (131-216? AD) from Pergamum, Asia Minor, his brilliant successor. The former had underlined that because of life's shortness and of the difficulty to adopt resolutions, people ought not to rely solely on the physician's skills because the doctor is not all-powerful. To apply a successful cure, the physician must treat the patient assisted by the right attendants and in a propitious atmosphere. (45)

Hippocrates' teachings were put into practice by Galen, when, during the latter half of the second century AD, the whole of the Roman territory was ravaged by a fatal epidemic. It was the so-called "Antonine Plague" (pestis Antonina), after the name of the House (Imperatores Antonini), that ruled by then the Empire. The malady appeared first among troops operating in the Near East in the mid-160s AD and thence spread throughout the Empire: everything was polluted "with

contagion and death".⁽⁴⁶⁾ It was not the first time, of course, that the Roman territory was hit by "pestilence", ⁽⁴⁷⁾ but now it was a real catastrophe; for it brought about the depopulation of the Empire. ⁽⁴⁸⁾ Galen initially studied Philosophy in the major cultural centers of the Graeco-Roman world, namely Corinth, Smyrna, and Alexandria; ⁽⁴⁹⁾ and eventually, he became a doctor. He returned to his native city, Pergamum, at the age of 27 and was there appointed as surgeon to the gladiators. ⁽⁵⁰⁾

The anatomy of the human body had at last no secrets for him. That is why he grew speedily famous in Rome, where he settled in 162. The renown he won, nevertheless, made his colleagues envy him. (51) As a result, he went back to Pergamum, but, summoned by Emperor Marcus Aurelius (ruled 161-180), he reached again Rome in 168. The pestis Antonina had boosted by then, among legions fighting north of Danube now, and Galen was expected to deal with it; and when the Emperor deceased, the Greek doctor became the physician to Commodus, his successor. (52) It was in the latter's court that Galen, a prolific writer, authored most of his books, many of which were going to be translated into Arabic by Hunayn ibn Ishaq al-Ibadi (809-873), the famous scholar of Baghdad.

The *pestis antonina*'s symptoms had been described by Galen in his treatises "Method of Medicine", "Hygiene" and "A Method of Medicine to Glaucon". Therefore, the *pestilentia* of the 160s AD was named also after him: "Plague of Galen" (*pestis Galenica*). Given that even Marcus Aurelius died likely because of that pandemic, one may assume that

and, as some say, were cast ashore in Greece...; their leaders were notable men, chief among them being Danaüs and Cadmus.(32)

As in the Homeric times, the remedy for the pestilence was to be found in the placation of the "higher power"; and the means to achieve it was the expulsion of the foreigners.

However, a case of a pandemic historically testified is the "Athenian Plague" that started in the year 430 BC. The disease broke out unexpectedly, occasioned a huge number of deaths and there were no physicians able to suggest and apply an efficacious cure. (33) Yet, it is known for certain that the pandemic affected first the inhabitants of The Piraeus, the harbor of Athens; and it was from there that it spread in the city proper. (34) The very fact that the malady invaded the city-state from the sea, led to the conclusion that it began in Abyssinia, whence it hit Egypt as well as several regions of the Persian Empire and finally Lemnos island and Athens. (35) Symptoms were the following ones: extreme headache, redness of the eyes, bloody throats and tongues, sticking breath, husky voice, pain in the breast, vomit, convulsions, and thirst. Death came within seven or eight days. (36) And the malady was so horrifying that even man-eating animals and birds did not go near the corpses;(37) and if some among them ventured to eat the flesh of the dead people, they died, too, at once. (38)

Under these conditions any kind of humanitarian aid and assistance was unthinkable; in fact, it was quite the contrary that occurred. Depression first and despair a little later prevailed.

Nobody dared to approach the sick ones: the fear of contamination was an impervious impediment. (39) Thus, religion fell into oblivion. For beings, moral and immoral, were moved down indiscriminately by the sickness, and the few who survived were now feeling contempt for the laws - both the divine and the human ones. (40) The society of the Athenian Republic collapsed.

According to a tradition, it was Hippocrates from the island of Cos, the father of medical science, who invented the therapy for the sickness. He was in Athens in 427 BC and observed that people working or simply staying by the fire remained immune. He urged the people, therefore, to light big fires throughout the city and at last, the pandemic stopped. As already mentioned, nonetheless, such an efficacious curative treatment had been prescribed by Acron, the Greek physician from Sicily, three years earlier. It was only because Hippocrates described a malady similar in its symptoms to the Athenian plague⁽⁴¹⁾ that he received the kudos for the cure.

A long debate took place in modern times concerning the "identification" of the sickness. It is futile to attempt to continue it. Some remarks, nonetheless, are worthy of attention, because they provide useful information for confronting, still in our time, analogous dangers. Considering the account given by the ancient sources, in the first years of the Peloponnesian War (431-404 BC), the city-state of Athens suffered overpopulation. Because of the Lacedaemonians' invasion, the peasantry of Attica sought regions of Greece. Refugees and immigrants, moreover, do not use to swarm there. So, what is the problem?

In the framework of a logical reply, the infection is, if not occasioned, at least favored by air pollution and subsoil alteration. As a matter of fact, centuries-old crops have been abandoned for the sake of other ones, considered to be more profitable. Further, the unchecked affluence, stay, and merry-making of tourists mainly on Corfu and Zante islands provoke conditions favorable to contamination.

In conclusion, it is neither feasible nor desirable to halt people's movements and tourist trips. It is, however, a must to check them and above all to organize humanitarian assistance to needy, sick, and invalid people. And the relevant measures must be taken on an international level. Otherwise, humanity's social bonds, already fragile, will be disrupted. And now let us have a brief historical account.

Antiquity

From ancient times, epidemics are the lash of humankind. Therefore, in Latin, the noun *pestis*, which means "contagious disease", produced the adjective *pestilens* and the adverb *pestifere* that respectively signify "disastrous" and "disastrously".⁽²⁵⁾ It is noteworthy, moreover, that one of the first epidemics is recounted by Homer in Iliad. Due to the wrath of Apollo, a "bad malady" (*nousos kakē*) broke out among the Achaean army besieging Troy; and as a result, "a lot of heroes' unyielding souls" (*pollas iphthimous psychas hērōōn*) were relegated to Hades, the King of the underworld.⁽²⁶⁾

The expression "bad malady" signifies an illness not subject to therapy by humans; (27) accordingly, only through the placation of the Olympian divinity's ire, the Achaeans would be able to stop the "mortal plague" (loigos). (28) And so happened. (29) The appearement of Apollo, moreover, brought about the clear distinction, in the ancient Greek tongue, between the endemics and epidemics, on the one hand, and the pandemics on the other. Endemics meant the diseases that were usual or so-to-speak "hereditary" among a human community, whilst epidemics were the ones that hit a given society "from abroad". Both, nonetheless, were remediable. (30) As pandemics, however, were labeled the maladies that resulted from "external contagion", stroke the whole of a certain populace and, as a rule, were incurable. (31)

Another case of pestilence/pandemic, nonetheless, which happened "in the depths of History" is better described in an available source:

In ancient times a pestilence arose in Egypt, [and] the common people ascribed [it] to the workings of a divine agency; for indeed with many strangers of all sorts dwelling in their midst and practicing different rites of religion and sacrifice, their own traditional observances in honour of the gods had fallen into disuse. Hence the natives of the land surmised that unless they removed the foreigners, their troubles would never be resolved. At once, therefore, the aliens were driven from the country, and the most outstanding and active among them banded together

5. Oceania: 33,240 (964 cases deaths).(16)

Japan may be regarded as a special case. For there have been reported only 696 cases and merely 7 deaths.(17) In Greece, however, the situation seems more alarming than in the "Country of the Rising Sun". For up to September the relevant public authorities 29, have reported 18,123 cases (388 fatalities).(18) And it is so, even though Greece does not count within the most contaminated countries, namely Russia, Spain, France, United Kingdom, and Italy. (19) The government, therefore, has taken a string of preventive measures, such as the compulsory port of facial covers in food and retail stores, means of public transport, offices of the public sector, and, of course, in hospitals and clinics. (20) In Athens, moreover, a series of restrictive resolutions is announced, namely prohibition of gatherings of more than nine people, suspension of cinemas, concerts, and nightclubs as well as the limit of twenty attendees at weddings, christenings, and funerals and limit of six people per table in eateries and cafeterias.(21)

According to the official data, the pandemic has stricken mainly the Islands of the Aegean Sea (chiefly the eastern ones), Crete, Macedonia, the northern districts of Epirus as well as Attica and the Ionian Isles. (22) The Peloponnese (except the north-eastern regions), as well as the major part of Mainland Greece, has remained relatively immune so far. (23) Relying, therefore, on these very facts (which, nonetheless, may be changed from

one day to another) some considerations are imposed.

First, the refugees and migrants from African and Asian countries, who seek refuge in Greece, are sheltered in miserable conditions. That is why they are contaminated by the virus - allegedly half of them. (24) Therefore, their arrival in Greece should be systematically regulated and overseen. What is more, the drastic improvement of their conditions of living after their entrance into the Greek national territory is a must.

Secondly, the virus's spread throughout Attica may not be explained by the presence in Athens (and the suburbs) of refugees and immigrants. Only in the tremendous increase of drug addicts may be found the key to the problem. Narcotics are now detected even in prep schools; and the youths who cannot quit end up, as a rule, homeless, wretched, and shabby. Today's Athens is full of such people who live by begging. And if treated in special centers, the conditions of nursing are by no means efficacious. They are packed therein, usually in filth and squalor. Not only, therefore, will the humanitarian care and assistance to these people save a lot of human lives, but will result, too, in stamping out a contamination hotbed in the very Greek capital.

And finally: If the virus's great spread in the Aegean islands and Northern Greece may be explained by the presence of refugees and the traditional mass observance of feasts, the contamination of the Ionian Isles and some districts of the Peloponnese raises problems. The standard of living over there is higher than it is in other

sufferers. Clerics refused Holy Communion to moribund people. Shops were closed. A lot of people sought refuge in the countryside, but even there the disease was striking. And if men were not struck over there, the cattle were for sure. The result was a food shortage and famine. What is more, hostility prevailed, and violence erupted. It goes without saying, therefore, that

... The people...[grew] more addicted to prophecies and astrological conjurations, dreams, and old wives' tales than ever they were before or since.⁽¹¹⁾

Given, therefore, that one mischief introduces another,

...These terrors and apprehensions of the people led them into a thousand weak, foolish, and wicked things, which they wanted not a sort of people wicked to encourage them to: and this was running about to fortune-tellers, cunning-men, and astrologers to know their fortune, or, as it is vulgarly expressed, to have their fortunes told them, their nativities calculated, and the like...⁽¹²⁾

The "sequestration", and seclusion of the contaminated persons and of their belongings was the most appropriate measure to enforce:

As soon as any man shall be found... to be sick of the plague, he shall the same night be sequestered in the same house; and in case he be so sequestered, then though he afterwards dies not, the house wherein he sickened should be shut up for a month, after the use of the due preservatives taken by the rest...⁽¹³⁾

It was not before the end of the Middle Ages that an efficacious measure against "imported diseases" began being implemented. It was the famous "quarantine", the etymon of which the Italian quarantena derives. Quarantena was a "forty days period" of isolation that all ships arriving in Venice during epidemics were required to respect before crew and passengers could go ashore.(14) The measure was generalized throughout the coastal regions of the Mediterranean Sea - wherever it was feasible, of course. And its "popularity" was favored, among others, by the aversion felt by the local population to the cremation of corpses. Especially in the framework of the Christian faith, the burning of the dead constitutes a sin because it hinders the eventual resurrection of the dead.

If truth be told, only in the modern age was it realized that the best way of avoiding contamination is to strictly observe hygienic rules and to avoid crowding. Let us see, therefore, what is going on today.

The data are more or less known. In the 9-month period from the 31st of December 2019 to the 29th of September 2020, 33,423,469 cases of COVID-19 have been testified, out of which 1,002,678 were fatalities. (15) And in particular:

- 1. Africa: 1, 466, 884 cases (35, 458 deaths).
- 2. Asia: 10, 344, 684 cases (189,749 deaths).
- 3. America: 16, 566, 296 cases (553,817 deaths).
- 4. Europe: 5, 011, 669 cases (222,683 deaths).

the practices they regarded beneficial to health since they considered the latter to be as important as piety. According to them, it was not "proper to serve what is pure, perfect, and indestructible with unhealthy ... bodies".(3) That is why, when a pandemic hit Egypt, the people attributed it to the strangers working in the country and, as a rule, aliens were expelled.(4)

It is noteworthy that cleanliness of the body, considered to be a prerequisite for prayer, is a practice nowadays followed chiefly by the Muslims. A similar custom, nonetheless, existed in Ancient Athens at the beginning of the Peloponnesian War (431-404 BC). Acron, Greek physician from Agrigentum in Sicily,(5) who was sojourning in the "City of Pallas Athena" during the year 430 BC, realized that the plague's progress could be arrested through the purification of the air. Before coming to Athens, he had been in Egypt and studied the modus vivendi of that country's priests. He therefore prescribed

the lighting of fire beside the sick, and thereby he helped not a few.(6)

Then, the idea that the disease could be eradicated by

... flagrant exhalations from perfumes and flowers and meadows

Became common.⁽⁷⁾ Accordingly, the Great Palace of Constantinople, the main residence of the Byzantine Emperors until 1081 AD, was surrounded by perfumeries and gardens, while in its interior, mainly in the quarters of the women, fragrances were made and "logs burst into a blaze".(8) As will be seen, diseases were not completely ostracized, but the imperial family and its servants were protected.

The Byzantine royal residence was the exception that proved the rule. During the Middle Ages, in fact, throughout the Christendom, the masses assumed that praying would help, and attempted to discover why God was so angry with them. Clergymen, on the other hand, asserted that peasants did not respect the Church enough, that they were drunkards, and that they did not pray sufficiently. It was believed, moreover, that a "method" of avoiding the disease was self-punishment for the atonement of the sins before being hit by the malady. As a result, mobs used to take part in "flagellant processions" during which "penitent pilgrims whipped each other. Following papal orders, bands of up to 500 men, dressed in identical long clothes, entered towns chanting songs of praise, formed a circle, and stroke repeatedly their own backs with iron spikes inserted in leather strips until they were covered with wounds and blood.

Simultaneously (or consequently), supplementary procedures used to be enforced, such as the expatriation of people who already recovered, severe seclusion of the contaminated ones in lazarettos, (9) and eventual expulsion and/or death. Panic prevailed, as we can deduct from an eloquent and reliable seventeenth-century testimony is eloquent:

It was a very ill time to be sick in, for if any one complained, it was immediately said he had the plague. (10)

It is evident that healthy people systematically avoided their contaminated fellows. Physicians refused to examine the

Dealing with Pandemics

A Historical Approach

Dr. Dimitris Michalopoulos

Greece

The Background

Despair spreads all over the world. Pandemic hits again, the malady is almost everywhere, and humankind is terrified. Confinement is imposed, journeys canceled, schools closed, university lectures postponed. People are deprived of the right to perform their religious duties. The past now is regarded as bright, whilst the future looks dark. One question arises:

Is there any hope?

This research is going to provide an answer to this distressing query using History. Today's situation is not the first one humankind experiences. Many times, in the recent and distant past, pandemics ravaged humanity. For this reason, the main field of study of this paper will be the history of medical science. Accordingly, the problems of protection as well those of support and humanitarian operations will be examined - of course in brief.

People always felt defenseless in front of the disease. They used to view it as a sign of "divine wrath", a punishment for sins or crimes committed. During Antiquity's "Golden Age", Hippocrates stated that medical science consists of three things:

the disease, the patient, and the physician. The physician is the "servant" of science, whilst the patient must combat the illness along with the physician.(1) Hippocrates' declaration, however, subsequently fell into oblivion. The propitiation of "heavenly forces" in general or of one divinity, in particular, was therefore, considered to be the most appropriate measures to end the disease. (2) The only efficacious treatment accurately recorded a successful treatment of the disease in the olden days is that concerning the "Athenian Plague" of the latter half of the fifth century BC. Paradoxical as it may appear, the therapy was based on knowledge acquired by the priesthood of Ancient Egypt. The Egyptian "men of the cloth" always observed

Dealing with Pandemics A Historical Approach

Dr. Dimitris Michalopoulos

Historian, Academic Advisor to the Institute of Hellenic Maritime History (The Piraeus).

Professor (voluntary) of Balkan History, University of the People (Athens).

- مقابلة مع رئيس الخارجية الألماني فرانك شتاينمر. (مارس.١٤٠٢). مجلة ألمانيا (النسخة العربيّة).
- وكالة جيترو. (١٩,٠٨,٢٠١٩). «اليابان تعزز حضورها الاقتصادي في أفريقيا». جريدة الرأي الأردنية: العدد:

Electronic Sources

- وكالة الأنباء الإسلامية. (٢٠١٨، ٢٠١٨). «البنك الإسلامي للتنمية يطلق توسيهاً جديداً للمرة الأولى في تاريخه». https://ar.shafagna.com/fn/89738/
- بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن. (١٦,٠٦,٢٠١٩). « يدعم الاتحاد الأوروبي المجتمعات الريفية المتأثرة بالأزمة في اليمن لبناء صمود قطاع الزراعة والمواشي». https://eeas.europa.eu/delegations/yemen_ar/64177/
 - https://data.ksrelief.org/AR/Home.aspx منصة المساعدات السعو ديّة.
 - ا بوابة الجوار الأوروبيّ. https://www.euneighbours.eu/ar
 - بوابة الجوار الأوروبيّ. «السياسة الأوروبية للجوار». https://www.euneighbours.eu/ar/policy
- Anonymous. (2018). "How Does the U.S. Spend Its Foreign Aid?", council foreign relations. https://www.cfr.org/backgrounder/how-does-us-spend-its-foreign-aid
- Anonymous. "EU supports crisis-affected rural communities in Yemen to build the resilience of the agricultural and livestock sector". (16.06.2019). https://eeas.europa.eu/delegations/yemen/64177
- Batalla, Laura. (July 2017). "Turkey and EU at a Crossroads: How to Fix a Wrecked Relationship. Brussels: Henirich Boll Stiftung (institute)".
 - https://eu.boell.org/en/2017/07/07/turkey-and-eu-crossroads-how-fix-wrecked-relationship
- EUROPEAN COUNCIL IN COPENHAGEN. (21-22 JUNE 1993). CONCLUSIONS OF THE PRESIDENCY. https://www.consilium.europa.eu/media/21225/72921.pdf
- Gabel, Matthew J. "European Community",
 https://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association
- Sen, Amartya. (November 2001). "Economic Theory, Freedom and Human Rights". https://www.odi.org/publications/1564-economic-theory-freedom-and-human-rights-work-amartya-sen
- HUME BBC Documentary on John Hume 1-5. (2012). https://www.youtube.com)
- Toosi, Nahal. (30.06.2019). "How Trump's 'weaponized' use of foreign aid is backfiring". POLITI-CO. https://www.politico.com/story/2019/06/30/trump-foriegn-aid-1390417
- Washington: National Geographic CD, The Medieval World, 2009. P. 215
 http://europa.eu/whoiswho/public/index.cfm?fuseaction=idea.hierarchy&no-deID=1540648&lang=en

https://www.washingtonpost.com/graphics/world/which-countries-get-the-most-foreign-aid -

- Morello, Carol. (Marsh 11.2019). "Budget calls for deep cuts to foreign aid, especially for refugees and in humanitarian crises". Washington Post.
- McCormick, JOHN. (2005). Understanding the European Union. Palgrave Macmillan.
- Quackenbush, Stephen. (2015). "International Conflict: Logic and Evidence". Los Anglos: SAGE & CQ press.
- Radelet, Steven. (2016). "The Success of Global Development- and How to keep it Going". Foreign Affairs: Volume 95, no 1- Jan.- Feb.
- Sedelmeier, Ulrich. (10 June.2014). "Europe after the Eastern Enlargement of the European Union: 2004-2014". Henirich Boll Stiftung.
- Sedelmeier, Ulrich. (2014). "Europe after the Eastern Enlargement of the European Union: 2004-2014". Henirich Boll Stiftung.
- The EU's Agenda for Change. (2017)."Development Policy no 6.3.1".
- Urbina Treviño, Gonzalo. (2019). "Humanitarian Aid". Fact Sheets on the European Union.

Arabic Books

- ا إدارة البحث الاقتصادي والتعلم المؤسسي بإشراف منصور مختار. (٢٠١٨). التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية ٢٠١٨.
- ألميندينجر، فيليب؛ وتشابهان، ومايكل. (٢٠٠٠). التخطيط بعد عام ٢٠٠٠. ترجمة عبد الإله بن محمد المعيوف. النشر العلمي والمطابع. الرياض.
 - إيسينغ، أوتمار. (يناير. ٢٠٠٩). «شفافية أكبر رقابة أكثر». مجلة ألمانيا DE Magazin Deutschland النسخة العربية.
 - ا شيانغ، ووسى. (مايو. ٢٠١٩). «مَعلَم جديد في بناء الحزام والطريق». مجلة الصين اليوم.
 - تشولين. (يوليو. ٢٠١٩). «تقاسم حكمة التنمية الآسيوية». مجلة الصين اليوم. مطابع الأهرام.
 - شايان، جانيت. (مارس. ٢٠١٤). «الاتحاد الأوروبي فاعل دولي مهم». مجلة ألمانيا (النسخة العربيَّة).
- سبيلا، محمد؛ والهرموزيّ، نوح. (٢٠١٧). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانيَّة والفلسفة. منشورات المتوسط والمركز العلمي العربي للدراسات الإنسانيَّة. الرباط.
 - سن، أمارتيا. (٢٠٠٤). التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة. الكويت.
 - غوتس، كلارا. (مارس. ٢٠١٤). «تحالف من أجل الإنسانيَّة». مجلة ألمانيا (النسخة العربيَّة).
 - ا ليانغ، هوبي. (يوليو.٢٠١٩). «تحسين الحوكمة العالمية وتعزيز التنمية المشتركة». مجلة الصين اليوم.
- ليونارد، مارك. (٢٠٠٩). لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً أوروبياً؟ ترجمة أحمد محمود عجاج. مكتبة العبيكان. الرياض.
- المالكي، صادق. (٢٠١٧). «الاتحاد الأوروبيّ: دراسة في النشأة والتوسع، وتطور نظام ومؤسسات اتخاذ القرارات». مجلة جامعة الملك سعود: م٢٩ الحقوق والعلوم السياسية (١).
- المالكي، صادق. (٢٠١٣م). «تجربة الاتحاد الأوروبيّ في التعامل مع قضايا الحدود». نشر ضمن مجموعة الأوراق البحثية في مؤتمر: قضايا الحدود السياسية وآثارها الداخلية والدّوليّة. الجمعية السُّعوديَّة للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود. الرياض.

References

English Books

- A European Parliament1. (2016). "Historical Development of European Integration: Development up to the Single European Act". A European Parliament Publication. Brussels.
- A European Parliament2. (2016). "6.3.2. Humanitarian aid". A European Parliament Publication. Brussels.
- Batalla, Laura. (2017). "Turkey and EU at a Crossroads: How to Fix a Wrecked relationship. Heinrich Boll Stiftung Institute", Brussels.
- Bendiek, Annegret Bendiek. (2011). Europe after Lisbon State of Play. Stftung Wissenschaft und Politik -German Institute for International and Security Affairs.
- Bulmer, Simon. (October.1993). "The Governance of the European Union: A New Institutionalist Approach". Journal of Public: Volume 13, Issue 4. (Published online by Cambridge University Press: 28 November 2008).
- American Chamber of Commerce to the EU. (2010). "The European Union Made Simple (with Lisbon Treaty Updates). Belgium.
- American Chamber of Commerce to the EU. (2013). The EU Made Simple. 5th edition. Brussels
- Estrin, Danial. (2019). "NPR. A Growing Sore Spot in Israeli-U. S". Relations: China. Aired in Sep. 11.
- European Voluntary Humanitarian Aid Corps. (2017). "6.3.2. Humanitarian aid". UROPEAN COM-MISSION Brussels.
- European Parliament1. (2017). "6.3. Development policy". A European Parliament Publication. Brussels.
- European Parliament2. (2017). "Overview of the EU's external action financing Instruments". European Parliament Publication. Brussels.
- European Union Publication. (2017)."Parliament document: 6.4.2. Promoting democracy and observing elections".
- External Relations Policies: Internal Parliament Structure involved in the CFSP (Common Foreign and Security Policy). (2017).
- Gueguen, Daniel. (2008). "European Lobbying. Brussels: Europolitics". 3rd edition.
- Published by the European. (2017). "Facts Sheets on the European Union". Published by the European Parliament. Brussels.
- ICF. (January.2018). Comprehensive evaluation of the European Union humanitarian aid, 2012-2016. Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations.
- Katzenstein, Peter. (Winter.1976). "International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States". International Organization Journal: 30.
- Lippert, Barbara & Schwarzer, Daniela. (Dec.2011). "The EU between Disintegration and Self-Assertion: Development and Course of Action". Stftung Wissenschaft und Politik -German Institute for International and Security Affairs.

- 60- Otmar Issing, former Chief Economist and Member of the Board of the European Central Bank from 1998 to 2006, expressed this relationship between transparency and the extent of success of its assessment in an article entitled: "Greater transparency, more oversight." See: Issing, 2009, p.13.
- 61- Islamic Development Bank Unveils New Brand after 44 Years of Successful Development Intervention, 6 June, 2018. Retrieved from: https://www.isdb.org/news/islamic-development-bank-unveils-new-brand-after-44-years-of-successful-development-interventio

- 63- EU supports crisis program had a favorable effect on Yemeni rural communities in their effort to build the resilience of the agricultural and livestock sector, 16/06/2019. Retrieved from: https://eeas.europa.eu/delegations/yemen/64177
- 64- European Voluntary Humanitarian Aid Corps, 2017, p. 532.
- 65- European Union Publication, 2017, pp.527 & 528.
- 66- European Union Publication, Parliament document: 6.4.2, 2017, PP. 537-538.
- 67- The European neighborhood countries that are eligible to open files to obtain European aid, include the countries of southern and southeastern Europe and eastern Europe. In addition, the European Union has an official Arab website that introduces policies, projects, cultural activities, education support and partnerships with civil society institutions. Retrieved from: https://www.euneighbours.eu/ar. Also visit: The EU Made Simple. 2013, p. 21; Lippert & Schwarzer, 2011, p. 34.
- 68- The European Neighborhood Policy is managed jointly by the European External Action Service (EEAS) and the General Administration responsible for the neighborhood and expansion negotiations of the European Commission.
- 69- Statement by Johannes Hahn, European Commissioner for Neighborhood Policy and Enlargement Negotiations. Retrieved from: https://www.euneighbours.eu/ar/policy
- 70- The aim of these conditions and elegibility criteria is to open the door to competition between neighboring countries in their effort to reform their political and economic system to obtain more aid. See: Lippert & Schwarzer, 2011, p. 34.
- 71- Ibid.
- 72- European Parliament1, 2017, p. 528.
- 73- European Parliament2, 2016, p. 530.

- 45- Batalla, Turkey and EU at a Crossroads: How to Fix a Wrecked Relationship, Brussels: Henirich Boll Stiftung (institute), 2017. Retrieved from: https://eu.boell.org/en/2017/07/07/turkey-and-eu-crossroads-how-fix-wrecked-relationship
- 46- Lippert & Schwarzer, 2011, p. 33.

49- For more information about the old view and the new outlook on development for which Amartya Sen won the Nobel Prize in Economics, visit: Overseas Development Institute, 2001, ISSN 0140-868. Retrieved from: https://www.odi.org

Amartya Sen's book *Development as Freedom* was translated into Arabic and published in 2004 through Knowledge World Series.

- 52- European Union Publication, Parliament document: 6.4.2., 2017, p. 534, p. 537. Also, Al Malki, 2017, p.149.
- 53- The EU's Agenda for Change, 2017, p.527.
- 54- Concerning transparency, the author of this article says that although he left his job as head of the European Union section in the Saudi embassy since 2013 AD, the Foreign Relations Committee of the European Parliament still sends him every month all the parliamentary deliberations and discussions held within the European Union bodies working in foreign relations and aid, as well as dates and agenda for upcoming meetings by e-mail.
- 55- Retrieved from: https://ec.europa.eu/europeaid/about-funding_en
- 56- The definition of the role of this body affiliated with the European Commission, which works in coordination with the European Commission for External Action, is retrieved from: https://ec.europa.eu/europeaid/relations-partners_en. Also see: A European Parliament, 2016, p. 528.
- 57- External Relations Policies: Internal Parliament Structure involved in the CFSP (Common Foreign and Security Policy). 2017, pp. 529, 532.
- 58- Published by the European, 2017, pp. 529, 545, 550.
- 59- Each of these missions has the right to monitor what the European Commission for External Action is doing in the concerned regions, and to ensure that aid is not spent on weapons or terrorism, but rather remains in the realm of economic and political development.

the burdens of borrowing conditions; in a linear comparison with its neighbor and rival China, which is strongly present on the African continent." See: (JETRO, 2019, p. 40).

- 22- Stephen L, 2015 pp 21-23.
- 23- Washington: National Geographic CD, The Medieval World, 2009, p.215.
- 24- The American Chamber of Commerce to the EU, 2010, p.5.

26- The American Chamber of Commerce to the EU, 2013, p.6.

30- A European Parliament1, 2016, p.15.

- 32- The number of the Union's treaties so far is eight, the last of which was the Lisbon Treaty 2007, and its implementation began after the ratification of member states' peoples in 2009.
- 33- Gabel, European Community. Retrieved from: https://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association
- 34- Bendiek, 2011, p.6.
- .شايان، 2014م، ص25؛ ;29 The EU Made Simple, 2010 p. 92: مثايان، 2014م،

- 39- European Council in Copenhagen, 1993.
- 40- Ibid, p.20.
- 41- Ibid, p.15.
- 42- McCormick, 2005, p.74.
- 43- European Council in Copenhagen, 1993, p.11.
- 44- Sedelmeier, 2014, p.1.

Endnotes

1- Saudi Aid Platform. Retrieved from: https://data.ksrelief.org/AR/Home.aspx

3- Bulmer, 1993, p. 351.

- 5- Gueguen, 2008, p. 13.
- 6- HUME BBC Documentary on John Hume 1-5, 2012. Retrieved from: https://www.youtube.com

- 8- Morello, 11, 2019.
- 9- Toosi, "How Trump's 'weaponized' use of foreign aid is backfiring," 06/30/2019. Retrieved from: https://www.politico.com/story/2019/06/30/trump-foriegn-aid-1390417

 Morello,11, 2019.
- 10- Morello, 11, 2019.
- 11- "Max Bearak & Lazaro Gamio Oct". 18, 2016. Retrieved from: https://www.washingtonpost.com/graphics/world/which-countries-get-the-most-foreign-aid
- 12- Anonymous, "How Does the U.S. Spend Its Foreign Aid?", council foreign relations, 2018. Retrieved from: https://www.cfr.org/backgrounder/how-does-us-spend-its-foreign-aid
- 13- Radelet, 2016, P. 86.
- 14- Ibid.

- 19- There is American opposition to the Chinese projects that are taking place on the territory of some of its allies, see: (Estrin, 2019).
- 20- Toosi, "How Trump's 'weaponized' use of foreign aid is backfiring", 2019. https://www.politico.com/story/2019/06/30/trump-foriegn-aid-1390417)
- 21- Japan has been supporting the economies of countries for some time with the aim of opening markets to its companies trying to highlight the shortcomings of Chinese support; During the Tokyo International Development Conference, organized with the participation of the United Nations and the World Bank, the Japanese government affirmed that "its investments in the African continent will be characterized by a new quality with the development of local human resources and the reduction of

24

ical pressure or economic colonialism because the requirements of European aid are the same as those the European Commission requests from European countries before joining the Union (Copenhagen standards 1993). The European Commission continues to prosecute some European Union member states for their negligence in implementing the requirements related to the rule of law, transparency, human rights, and a freemarket economy. This dimension of trust has been mentioned by Mark Leonard in his book "Why Europe Will Run the 21st Century". Mark Leonard said, "When a superpower state offers aid to another country, the donating country is immediately accused of colonialism, but when a club exclusively asks others to abide by the rules to the extent that its members

commit; the request is considered fair and principled, and this is what makes the European Union irresistibly tempting. (74)

I think that the European perspective on the way to work and provide foreign aid through a mutual agreement on transparent goals is profitable for all parties: member states and beneficiary countries. Considering its short-term goals, the European Union aims to achieve self-sufficiency, reduce poverty, and raise the quality of political and social life. The European Union's operational approach, which allows local community participation through training, deserves to be studied by those in charge of foreign assistance programs around the world. This would help them to draw lessons and maximize a profitable human as well as a financial return.



tablished goals. For the implementation of this phase, it is important to note the concern of the Union about the implementation of programs and training in humanitarian to recruit volunteers from inside and outside the Union, a strategy that reduces labor costs.

Following-up, supervising, and evaluating results: The European aid organization is open to hearings in the European Parliament and on periodic reports from international and local civil society institutions, liaison officers, and people's opinions. The goal here is to increase spending efficiency and to ensure that there are no financial violations in the implementation stages. In this regard, the European Union funds travel trips, and missions of European parliamentarians to the beneficiary countries around the world so that they can inform the commission of the challenges and the measures to take to reach the set goals established.

Conclusion and Recommendations

Because of the diversity of interests of the member states, European Union institutions developed neutral and transparent objectives and policies in the field of foreign relations. Furthermore, they supported common humanitarian issues such as rule of law, human rights, economic development, and poverty reduction. These humanitarian issues are from the few basics that the member states agreed on from the beginning. The features of this policy differ in terms of goals, content, the extent of transparency, and implementation. The US and

Chinese aid policies are examples of this. This is also displayed in economic development programs, democracy support, human rights, and policies of assistance to European neighborhood countries, and others since the goals and then the budget is limited to six years period. The interested parties, whether international organizations or non-governmental institutions, inside or outside the Union or even from the population of the beneficiary country, can achieve the goals requesting the allocated aid according to their eligibility.

In terms of practical implementation, European foreign aid programs differ in their focus on local development and the need for the institutions and citizens of the beneficiary areas to play an active role in their implementation. European foreign aid programs are implemented before application by anyone wishing to submit projects and ideas to revitalize the local economy, reducing poverty and unemployment, increasing productivity, and achieving self-sufficiency. However, the Union's foreign aid programs do not exclude long-term strategic goals, for example, the political stability in the vicinity of Europe and the limitation of immigration to its shores favors the creation of alternative trade routes and increasing integration of the receiving countries into the European sphere of influence.

The success of this approach is also connected to the success of the European Union in gaining confidence in its assistance. For example, the beneficiary countries do not feel that they are facing polittion, attacks on public money, favoritism, weakness in implementing the elements of good governance, in detriment of the right of self-determination, and the impact on the political authority's work process. Those issues lead to frustration, immigration, extremism, which will certainly affect the future of Europe and its neighboring countries.

The relationship between the values of reform and the volume of aid was clearly demonstrated in the first ten years of the ENP based on the principle that says: more for more policy; meaning that the increase in reforms agreed upon when opening the state file will lead to an increase in the volume of aid and vice versa. (71) The amount of aid expenditure to the programs of the European Neighborhood countries for the period 2014-2020 was €15.4 billion (72).

Humanitarian aid programs carried out in areas hit by natural disasters or wars are independent of the previous ones and remain under the responsibility of the European Commission Humanitarian Aid Office (ECHO). The assistance provided by ECHO is usually supervised by the European Commission Humanitarian Aid & Civil Protection and can involve countries out of the EU. Its budget for the period 2014-2020 was €6.6 billion. (73)

Key Stages of European Aid Approach

This research does not cover all the Union's programs in the field of foreign aid and development, which are numerous, varied, and opened to support the other international organizations and civil society organizations. In the following section, we list a set of rules that highlight the way the European Union organizes the action of foreign aid:

The stage of strategic goals approval: This serves the interest of Europe, reducing the risks of economic and political instability around the world in general and around Europe in particular. It usually requires a legal framework based on specified articles present in European treaties signed by all member states.

Funding allocation: All the strategic goals change into financial goals at this stage. The fund is allocated for six years period in the form of multiple mechanisms of spending.

The administrative bodies of the European Commission in charge of this phase are the European Commission for Foreign Affairs (EEAS), headed by the European Commission and the Vice-President of the European Commission. There are two other commissions with whom the beneficiaries have to coordinate, and which are administered by one of the twenty-eight commissioners of the European Commission.

Implementation: The European system allows beneficiaries to develop their skills and benefit from multiple specialized programs from inside and outside the Union in cooperation with international organizations and international and local civil society institutions in the same beneficiary areas. Through this mechanism, the European system aims to achieve the basic goals it has agreed upon before. From each financial mechanism, the European system spends according to these pre-es-

Member states of the European neighborhood policies (ENP)



Figure (1)

The logic of this policy aims to achieve European interests in the long run. It is based on the simple idea that the suffering of the people in the areas surrounding the Union in the south and east will be transmitted across the borders of the European countries in some way or another. Thus, the interest of Europe is to take the initiative to help the peoples of its neighbors to alleviate their political, economic, and social suffering⁽⁶⁹⁾ with the introduction of democracy, good governance, and economic reform to achieve stability in the geographical area surrounding Europe⁽⁷⁰⁾ so that new lines of instability do not accumulate around the continent. This means that the objectives of this policy are not based on satisfying the financial and economic needs of the European environment. On the contrary, Europe looks at the issue from a new dimension and realizes that the deteriorating economic and security reality in many neighboring countries is not only related to the lack of management of economic and human resources but also to the widespread political corrupency in the country's actions in the areas indicated. The country must be opened to receive visits and questions of the follow-up committees from the European Commission, the European Parliament, and civil society institutions inside and outside the Union. In this regard, review sessions are held to follow up on the file of each country within the European Parliament. During these sessions, the European Commission and civil society institutions submit reports on the extent of development or decline in the state file in a specific area. The budget allocated for this aid to the countries of the Balkans and Turkey for the period from 2014-2020 amounted to €11.7 billion.

European Instrument for Democracy and Human Rights (EIDHR):

This instrument provides support for programs and efforts to propagate democracy, promote human rights, and election observation missions. Note that there is an agreement between the European decision bodies and its various organs to enhance the role of people in the political process, and to ensure their rights in the beneficiary areas, by disseminating the principles of democratic action and parliamentary systems. The amount dedicated to this financial instrument for the period from 2014 to 2020 is €1.3 billion. (65) This instrument supports several bodies that are willing to be active in a way that guarantees the path of the democratic process through the Union's programs and institutions, including:

Program of funding the Election Observation Missions (EOMs). This program is dedicated to covering the costs of the elec-

tions follow-up missions from the countries of the Union to the rest of the world. These Missions are usually headed by a member of the European Parliament. This is only possible if states request the presence of observers. To determine all aspects of the electoral process in the country, Observation Missions follow-up and submit reports two months before the elections. The costs of direct observers are paid on the day of the elections and the stage of compiling the results (Short Terms Observers). (66)

European Neighborhood Policy Program: Mechanisms and Allocations

This mechanism focuses on supporting and economic political development programs in the European neighboring countries; see figure (1)⁽⁶⁷⁾. European Neighborhood Policy had started in 2004. This was after the development of the EU Enlargement Policy, which was devoted to the establishment of the basics for political, economic, and legal reforms. These reforms were a must for the accession of some Eastern European countries to the European Union after the collapse of the Eastern Camp (Copenhagen Criteria 1993)(68). This made them more compatible with the values of democracy and equality before the law and fair litigation procedures. More so, these reforms are respecting minority rights, economic openness, and others. In fact, these reforms have become the first basis for the development of the European Union's foreign aid policy for those countries surrounding the European Union.

self-reliant and not depend on aid in the future. In Yemen, for example, the European Union, together with its executive partner (the Food and Agriculture Organization of the United Nations) supports the rural communities affected by the crisis aiming at the resilience of the agricultural and livestock sectors. The program generally contributes to mitigating the impact of conflict and enhancing self-reliance of life in Yemen. The program focuses on improving the quality of seeds and livestock feeding techniques, which increased the self-reliance of farmers and dairy producers, creating livelihoods and sources of income to cope with declining economic security. Milk production increased by 5-10%, with the distribution of small equipment to produce dairy products. This approach is part of "the European Union's strategic approach to the resilience of living, and to achieving human development interdependence in fragile contexts."(63)

Volunteers and Qualifying European and Other Countries Workers

The European Union's programs in the field of humanitarian aid to the regions struck by intense political conflicts and displacement are characterized by a partial dependence on European volunteers who wish to help to alleviate the suffering of the population in the beneficiary areas. The responsible authority oversees providing transportation and subsistence for the volunteer so that he/she can help people according to his specialization in the refugee camps. In this regard, the Euro-

pean Commission established European Voluntary Humanitarian Aid Corps, based on the Lisbon Agreement whose provisions came into effect in 2009, but did not start organizing volunteer work until 2014. The budget allocated to the European Voluntary Humanitarian Aid Corps is €147 million, for the period between 2014-2020, and this includes the expenses of qualified 4,000 volunteers from European Union countries in the field of humanitarian work. Also, nearly the same number of trainees are from disaster-stricken areas, most of them are refugees and can help the camps after training. (64)

New System for Allocating Aid **Budget According to Strategic Objectives Programs**

Development and **International Cooperation Instrument (DICI)**

For the period from 2014 to 2020, €19.7 billion were allocated to programs involving the provision of immediate needs. This amount is dedicated to preventing poverty by supporting development and investment programs mainly in the countries of Latin America, Central Asia, the Gulf region, and South Africa.

The Instrument for Pre-accession Assistance (IPA)

This instrument includes European countries that have applied to join the Union and signed the Partnership and Stability Agreement. The applying country is entitled to receive aid according to this program to reform its situation in the following fields: justice, elections, human rights, free market, and others. The continuation of the aid is subject to full transparUnion in the field of international relations and foreign aid. Also, their role involves the setting of strategic goals every six years in cooperation with the European Commission. This supervision is subject to negotiations before any international commitments, as the Parliament has the right to review, reject, or accept international agreements conducted by the European Union bodies. (57) In this way, the European Union reached out to the beneficiaries and local international partners working in the beneficiaries' areas through external relations committees such as Committee on Foreign Affairs, Committee on Development, and Committee on International Trade. The European Parliament has the right to follow up works and aid in the manner it thinks appropriate. (58)

The functions of these committees are clear in the foreign policy of the European Union, where members of Parliament have the right to submit reports and opinions to the Commission, and its members and staff are the tasks of point of contact with the Union's partners for the implementation of foreign aid programs, including with the United Nations and civil society institutions.

Parliamentary missions, which consist of members of Parliament, also participate in supervising foreign aid. The European Parliament undertakes financing travel of parliamentarians with translators around the world in times of parliamentary work is halted. There are currently 34 parliamentary missions covering various regions of the world, and they have the right to hold international partnerships and conferences to discuss issues of international coopera-

tion, especially with parliamentarians in developing countries, and to support the so-called Union founding values. The most important of these values are human rights, democracy, and law.⁽⁵⁹⁾

We should consider the scientifically proven relationship between the extent of information transparency and the success of supervision in detecting potential corruption in the assisted countries. The more transparent is the delivery of information to the interested parts, the easiest is to verify the success of the goals of the programs, ⁽⁶⁰⁾ as there is no room for officials to manipulate their implementation.

Implementing Aid Programs through Partnerships⁽⁶¹⁾ with Performance and Efficiency Supervision

The European Union is aiding alleviate the humanitarian disaster caused by the conflict in Syria. This intervention includes the delivery of food and shelter vouchers, the provision of drinking water, medical care, and sanitation services and it is carried out in cooperation with about 200 partners working in the countries concerned. These partnerships include cooperation with the United Nations and the International Federation of the Red Cross and Red Crescent. The role of European Union staff varies, but they focus on assessing the effectiveness of benefiting from the assistance provided within the framework of these partnerships. (62)

Working Helping Locals to Increase Production

Through its foreign aid program, the European Union works to support production capacities to help people become

years. For identifying the deficiencies of aid programs, the European Parliament holds a periodic meeting with the staff of the aid programs that the European Commission supervises. Civil society institutions attend these meetings. At the end of each meeting, the next meetings of Parliament's committees are announced, and this announcement is sent to anyone requesting access.⁽⁵⁴⁾

It should be noted that the high transparency of European aid programs made the application for assistance in the regions of the beneficiary countries not limited to governments. European and local organizations, as well as civil society organizations in the field of development and humanitarian action, can apply and partner to benefit from aid in this context, so long as this partnership will help to achieve the objectives of the program and serve the residents of the beneficiary countries.

The European Commission has developed a unified system for donating to the aid programs provided by the European Union via the European Commission's official portal. These programs are available to all who can help achieve the stated goals of the Union. The UNHCR Development portal provides downloadable educational guides and references explaining how to apply for aid programs, and how to fill out the relevant forms.

Direct administrative supervision: In terms of implementation, all the activities of the European Union are subject to the European Commission, under whose umbrella the European Commission for

External Action (EEAS) operates. The European Commission sets the strategic trends considering the goals agreed upon in the consensus decisions issued after the deliberations of the European Decision-making Triangle. The Vice-president and High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy leads The European External Action Service (EEAS). In the field of international work and foreign aid, there are the Commis-European Neighborhood for sioner Policy and Enlargement Negotiations and the Commissioner for International Cooperation and Development. Each of the previous entities is led by a commissioner from the 28 commissioners. These commissions are considered as ministries in terms of traditional political planning, and, during the weekly meeting of the European Commission, they serve them to achieve the goals of the European external policy through foreign aid programs.

Directorate-General for International Cooperation and Development (DG DEVCO) is the body that bears most responsibilities. It coordinates the rest of the European Union's aid works in liaison with governments and parliaments of member states working in the field of foreign aid. It also identifies partners and manages volunteers' work. (56)

Independent supervisors independent of the European Commission: Two independent bodies of the European Commission, the European Parliament and the Council of European Union oversee the supervision of the work of systems, programs, and partners of the European

the country before joining the Union. The European Union assisted Serbia to "qualify" to become a member of the European Union. While the United States does not provide Colombia, a country in South America, with this hope of joining the multiple institutions or funds intended for investment in the infrastructure. Rather, all it is doing is that temporary "assistance" for US military training missions and aid, and absolute freedom of the market for American companies. ⁽⁵¹⁾

These introductory principles present in the treaties regarding foreign aid programs are, in fact, an integral part of the standards that the European Parliament's committees, international missions, and European Commission's reports use to assess the course of aid and to ensure that they first serve the development and improvement of human conditions in the receiving countries. The Union's willingness to continue providing aid (52) and the possibility of increasing them is subject to the extent of the improvements in this field.

In 2012, the success of the experience of reform and change in the Eastern European countries led to a new course of action. The Union decided that its aim was not only providing aid but also changing the nature of their political systems. The bases for this trend towards change were included in explicit texts detailing a new consensus for the European Decision-making Triangle in what is known as the "European Union's Change Agenda." The texts also included an explanation for the following objectives as part of the work to increase the impact of development aid:

Emphasis on adherence to human rights, democracy, the rule of law, as well as standards of good governance, inclusiveness, and sustainability. The inclusion of a principle through which the Union can set up a system to distinguish between cases of developing countries with the purpose to better define the scope of aid and its size considering the specific needs of each country. Assessment of the progress of the performance of their government apparatus responsible for implementing policies in compliance with the previous goals. (53) The basics of this approach to aid to developing countries and countries close to Europe have been built to guarantee a commitment to human rights and democracy. In the long term, this aid leads to an increase in people's ability to self-govern. This makes the situation more stable and more self-sufficient in the recipient countries.

Rule of transparency as a principle: So long as the condition of neutrality is in place, all member states of the European Union have the right to follow what the institutions of the Union are doing. Following this principle, the European Commission publicly announces budget and all its activities, including foreign aid issues and programs, with complete transparency. The adherence to the principle of transparency and the multiplicity of levels of supervision among the Union's bodies provides accurate knowledge about the basis of the work of its foreign aid programs considering the objectives, the amounts allocated, the spending channels, and their mechanisms that the Union updates every six

Thanks to this experience with the countries of Eastern Europe and the success of the Union in the reform their political and economic policies in view of their annexation, we are in front of a new policy in the field of foreign aid in which main reforms are linked to the economic, legal and human rights situation in every country that may benefit from European development aid outside Europe. (46) This shows the European political and economic success and reflects the European countries' interests, which are difficult to be represented considering the conflict of national interests. (47) We can now define the main characteristics of the European Union's foreign aid policy.

Characteristics of European Union's Foreign Aid Policy

Legal framework

As a regional international organization bringing together several independent states, the European Union's institutions act on a legal basis defined through international agreements. Its decision-making process takes place at the level of heads of states through periodic meetings which gave the European Commission the legal right to make decisions related to foreign aid, and programs. (48)

Strategic principles and objectives

Intellectual aspect for leading various aid processes: Foreign aid includes food shortages, low incomes, poverty, deprivation, economic development, and security. The European Union added a new aspect to its foreign aid. The European Union deals not only with the issue of immediate physical needs but also with the relation-

ship between aid and the extent of freedom of choice available in the society that the Union will assist. The European Union also focuses on the issues of political rights, rule of law, independence of the judicial system, and minority rights that are the values on which the European Union relies.

The studies of the Indian writer Amartya Kumar Sen, who proved that a person's ability to succeed, grow, and produce is related to the individual's freedom of choice, confirmed the importance of the association of freedom with development and stability. Amartya Sen won the Nobel Prize in Economics, in 1998. During the 1990's he proved the relationship between development and freedom. He later published his findings in a comprehensive book entitled Development as Freedom in 1999. (49)

The writer Mark Leonard pointed out the different approach of the European Union's foreign policy to rights explaining that "Europe does not care about traditional geopolitics when it deals with other countries, but rather starts from the other side: What are the values that the state owes? What is its legal and Constitutional framework"? The United States may have been able to change the regime in Afghanistan, but Europe changed the whole Polish society (before joining the union) starting with its economic policies through its royal fortunes and the bases of dealing with minorities.(50)

The European Union, according to Leonard, does not interfere in countries and threaten them, but rather intervenes and provides aid. The European Union, for example, assisted Serbia to reconstruct

huge impact on the policy of European aid outside Europe. (39)

Political conditions

The country should have democratic institutions subject to periodic public accountability. The country should ensure the rule of law. The country should increase political participation at all levels; national and local. The country should guarantee the right to establish political parties and civil society institutions without interference from the government. Regarding the election of the judges, the country should guarantee the independence of the judicial institution from the executive authority. The country should ensure the ability of the judiciary to combat corruption without interference from the executive authority, the country should adhere to the Union's standards regarding human rights issues and the protection of minority rights.

Economic conditions

Candidate countries should enjoy an open market economy. The country's economic criteria should include the need to link the banking and financial system to European exchange rates. (40)

Legal conditions

Candidate countries should accept, in rule and before joining the EU, all agreements signed by the European Union. Candidate countries should be ready to adapt their administrations and laws to the EU's laws, which means acceptance of more than 70,000 pages of legal texts. The European Union agreed to provide external technical training assistance to the staff of

candidate countries to be aware of all the Union's regulations and systems. (41) The European Union also requested from the candidate countries transparency and full cooperation with the European Union bodies and civil society institutions inside the country and out of it. (42)

However, these criteria, for joining the European Union, are not fully applied to all candidate countries, such as Bosnia and Herzegovina and Turkey. In these cases, the European Union opened a file to determine the strength and weakness points inside the state's institutions, the required political, economic, and legal reforms so that they can estimate the financial assistance required for each country to be able to implement Copenhagen's standards. After continuous evaluations, the possibility of whether the state will be accepted is considered in light of hearings in the European Parliament about the extent of the development of each country's file, and what remains to be applied according to the signed agreement.

Based on the conditions approved at the Copenhagen meeting in 1993, (43) eight Eastern European countries joined the Union in 2004, in addition to Cyprus and Malta after they proved to meet the required conditions. The entrance of Bulgaria and Romania was delayed until 2007 until they completed the reforms of their internal systems and policies. The last country to join the EU was the Republic of Croatia in 2014, (44) and there are still nine other European countries waiting to join the Union. However, they will receive assistance depending on the progress of their reform files agreed upon in the application form. (45)

Action, German Foreign Minister Frank-Walter Steinmeier 2014 sees that increasing cooperation can be achieved gradually, although he admits that it is the best solution for Europe because it increases its international impact in times of crisis, he said:

«The European Union is constantly becoming a stable political and economic power... being in balance and stability will effectively contribute to establishing peace and security... This mainly applies when we succeed in unifying our forces, efforts, and speech. However, this task is not easy because of the multiplicity of cultures, traditions, and concerns of the member states of the European Union. Thus, it was important to develop something new by the European Union Minister for Foreign Affairs, the European Foreign Policy management, which includes competent diplomats from different countries of Europe, and the resources of the European Commission that the High Commission can use to establish stable rules for an effective European foreign policy...»⁽³⁸⁾ Considering this new institutional development, features of the common foreign policy of the European Union began to emerge, including those related to our research in the field of foreign aid.

How the European Foreign Aid Approach Developed? Previous Experience with Eastern European Countries Before Joining the Union (Copenhagen Standards)

Eastern European countries were not part of the European Union. They were part of the eastern block controlled by the former Soviet Union during the Cold War against the western block represented by the United States and Europe. The collapse of the Soviet Union, the fall of the Berlin Wall in 1989, with the following unification of Germany, had a strong impact on Eastern European countries. In time, some of them chose to join the European Union to liberate themselves from Soviet domination and to enjoy the freedom and economic well-being.

This historical development made the European Union contemplate the idea of increasing its economic-financial capabilities by welcoming more countries. For this reason, the Union started to favor political and economic changes through external aid. This was done with respect to the economic development of the countries of the Union of the democratic identity and rule of law that accompanied the establishment of the Union. As a result, at the 1993 Copenhagen meeting, the Union indicated a set of preconditions they aspiring countries had to meet before their accession. These conditions helped the European Union to benefit from external aid by supporting the improvement of the political and economic status of some European communities outside the Union. Member States of the European Union decided to open a separate file for each non-EU country (European Union Association Agreement) to explore deficiencies in its political and economic system and link this to the provision of financial aid to improve its status. Thus, no country would join the Union without completing all the reforms required, even if it took several years. We will briefly mention these conditions, which had a

- of the European Union (EU) besides their own one nationality.
- 3. Official announcement of the completion of the unified currency plan, the conditions for joining it, and the method for introducing the Euro currency planned in the 1980s. The Treaty approved the monetary union approach, with the headquarters of the European Monetary Fund in Frankfurt, Germany.
- 4. Regarding the foreign policy to which foreign aid belongs, the Maastricht Treaty established the Common Security and Defense Policy as part of the Treaty in 1993. According to the Maastricht Treaty, the Union's institutions can work in coordinating with the policies of the member states under the supervision of the European Commission and under the umbrella of what is known as the Common Security and Defense Policy (CSDP), which is an essential component of the Common Foreign and Security Policy (CFSP). (34)

The dispersion of making the European decision regarding the European foreign policy, remained the same even after the Maastricht Treaty «...28 member states of the European Union today can only have a significant role at the global level when they act in a unified manner. To change the sempiternal idea that says: The European Union, with a population of 500 million people, is the largest commercial power in the world, and economically is huge but politically not more than just a dwarf. Former US Secretary of State Henry Kissinger pointed to this weakness when he said: «As long as Europe

does not have a unified phone number, it cannot be politically effective.»⁽³⁵⁾

This issue received further attention in the Treaty of Lisbon in 2007. «The European Union's Common Foreign and Security Policy (CFSP) received more support through employing a High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy who is also Vice-President of the European Commission. The phone number that Kissinger mentioned before is now available in Brussels, the capital of the European Union». (36) Regarding institutions, the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy leads the European External Action Service. Most of the security policy affairs that the European Commission and the Council of the European Union were transferred to the Union's Common Foreign and Security Policy, which is currently led by Josep Borrell Fontelles.

The creation of the European External Action Service (EEAS) does not replace the Common Foreign and Security Policy (CFSP) with the policy of the member states, as each member state has the right to follow its own foreign policy. The existence of this trend in coordination means that «national governments work together, and pledge not to do anything that conflicts with the Common Security and Defense Policy through permanent coordination in the meetings of the Council of the European Union. All ministers of foreign affairs of the member states shall meet monthly, but ministers of defense, development, and trade will attend twice a month». (37)

Despite the limited coordination given to the European Commission for External

based on short and measured steps within a binding timeline. (28)

Liberalizing restrictions of movement and opening markets across the borders of the six countries under the Treaty of Rome had a major impact on reviving the economy of the Union's countries. However, the economic situation in these countries was in a state of complete collapse at the end of World War II despite the massive American support through the Marshall Plan. The Americans contributed \$13 million in infrastructure and industry projects in Europe between 1948-1951.

The economic recovery was institutionally sanctioned by its economic integration⁽²⁹⁾ with the creation of a European Common Market in the Treaty of Rome 1957. Attracted by the possibility of new economic benefits, new countries asked to join the European Common Market.⁽³⁰⁾ During the 1970's Denmark, Ireland, and Britain joined the Union. The 1980s saw the negotiations for the accession of Cyprus, Portugal, and Spain. At that time, the basic requirements for joining the Union were limited to being democratic European states, and the need for their peoples to agree to their joining.

The new economic and security factors began to crystallize in the form of a new intellectual system very different from the one of suspicion and conflict. Britain, for example, which was not much affected by the Second World War, and geographically and ethnically it is outside the European continent, felt the economic and security attraction of the Union. Tony Blair, British Labor Party Chairman and former Prime Minister, comments in

this way new European way to address economic and military security:

"We, willingly, have paid the cost of participating in joint sovereignty concerning defense in exchange for the major prize of collective security through the North Atlantic Treaty Organization (NATO), and we must be ready to pay a similar cost in the European Union to obtain the prizes for political security, stability, open markets, high incomes, and more jobs. It used to be that security results from self-reliance and fortifying defenses, but today security results from openness and removing barriers." (31)

After the Treaty of Rome in which the basic institutions of the Union were developed, other treaties were signed. (32) The most important of them for the development of a joint foreign relations policy was the Maastricht Treaty in 1992. This treaty sanctioned that the European Union was no longer just an economic union. A new, stronger political and economic relationship among the members changed its character. Considering that, the Union's name has changed from the European Economic Community or (Common Market) to The European Community first and The European Union in 2009. (33) Then, the goals of these changes are very clear in the Maastricht Treaty, which can be summarized in the following:

- 1. Increasing coordination between the countries of the Union in setting social and health policies, justice, scientific research, and other areas of internal policy.
- 2. Residents of the member states of the Union have the right to acquire a new nationality, which is the nationality

analyze the emergence of the European Union and the establishment of its institutions, its foreign relations with a particular focus on its foreign aid policies. We will not mention the issue of foreign aid policies for the countries from which the Union consists of such as Germany, France, and Italy, as the policies of these countries are subject in one way or another to the same rule of serving the interests of America and China.

Emergence of the European Union and Evolution of Foreign Relations Coordination Body

The European Union was not a result of ethnic, religious or linguistic relations, but rather a result of the conviction of several European thinkers and politicians, in light of the study of European history at the end of World War II, that the destiny of European peoples should not be conflict and wars against each other, (22) or with their neighbors. And to put an end to the tragedies of European wars, they decided to establish an economic partnership based on the principle of **unity in diversity**. The basic idea was the creation of a multiplicity of fields of cooperation and interdependence to diminish the possibility of war. (24)

This theoretical approach, hard to achieve because of European countries' racial, cultural, and linguistic diversity as well as conflicting interests, found its place during the 1951 European convention and the establishment of the European Coal and Steel Community. In this way, European countries founded an independent body to represent their common interests in the production and management of steel and

coal because these two are essential tools in the war. Therefore, the French negotiator oversaw managing them in collaboration with others for fear of a third world war.

In addition to this new institutional development, which is a common neutral body, the member states founded the European Commission, which has the purpose of overseeing some of the states' functions agreed in an international treaty. In 1957, the member states signed the Treaty of Rome. The member states developed the idea of the European Commission to an independent body that works with the mandate of states. They also established the Council of the European Union to represent their interests and to study what the European Commission proposes in the agreed fields. They established the European Parliament to represent the European peoples and their political parties, but it remained an elected advisory council until the Treaty of Lisbon in 2007 where it was transformed into a legislative partner to the Council of the European Union. (25)

The six countries, which established the union (France, West Germany, Belgium, Italy, the Netherlands, and Luxembourg) according to the Treaty of Rome, had agreed on the principle of liberalizing the restrictions of the movement of goods, individuals, capital, and services across the countries of the Union. (26) The unspoken goal to unleash the freedom of movement across these countries was in fact the abolition of political borders. (27) But the approach that the member states developed in the early stages of the Union's establishment was avoiding any major political announcements and working

65 countries, most of which are poor ones. This project will rely on the Chinese companies and products and will be funded by international financial institutions founded by China under the umbrella of "new global governance institutions" to provide aid and loans to the participating countries in agreement with the governments of member states, including the New Development Bank and Asian Infrastructure Investment Bank. This has the goal of "assisting the underdeveloped countries or regions that face difficulty in obtaining funding from other existing international financial institutions to accelerate their development." (18)

There is no doubt that the project of providing aid and loans has strategic dimensions that will affect the international situation, including the situation in the Middle East, where the Chinese interest is clearly shown in the infrastructure projects across the regions of the "Belt and Road" countries that extend from China to Europe. (19)

Foreign Aid Policy and State Interests

From the previous examples, we understand that the United States and China are operating based on the old international custom, with differences in work priorities and aid provision channels, using foreign aid as tools to achieve the interests of the state, regardless of the humanitarian needs to be covered. Although the United States is considered a democratic country, its foreign aid programs can only bias toward its higher interests, which is in contrast with the priorities of the people in the regions assisted. This approach, that Amer-

ican foreign policymakers know well, was clearly revealed in a statement on US foreign policy released by of spokesperson from the State Department:

The United States 'provides humanitarian assistance based on need, and following well-established humanitarian principles,' but it is also important to continually assess our foreign assistance based on several factors ... with the top consideration being that our assistance should align with American interests."⁽²⁰⁾

Thus, the humanitarian and democratic claims in the US foreign aid are overridden by US interests.

Regarding China's foreign aid policy, China does not claim any human or political obligations. However, China focuses on economic support to countries, regardless of the nature of their political system, assuming the possibility of getting this country out of poverty as long as governments of those countries do not mind following the economic conditions imposed by its government for the sake of China's strategic interests. This trend is strongly in favor of China and it is implemented at the expense of other countries because of the huge economic, political, financial, and technical capabilities of the Chinese negotiators. Thus, the American and Chinese aid, despite the humanitarian and developmental pretension, is part of the foreign policies of the two countries and serves their interests as it opens markets for what their factories produce and shows their endeavors to extend the state's influence over other countries. (21)

Considering this general view of the directions of foreign aid policies, we will

tration, for example, when the United States stopped its aid to the Palestinian Authority. (8)

The United States is a very important country on the international panorama. Twenty US institutions participate in its foreign aid program including the Ministry of Defense, the Ministry of Foreign Affairs, the Ministry of Transport, and the United States Agency for International Development (USAID). The US foreign aid program is implemented according to the US interests first, (9) and the total aid is less than 1% of the US budget. President Trump's government has proposed to cut the foreign aid budget by about 24 percent in 2020, and it appears that this reduction will be particularly applied to civilian aid. (10)

We observed that a considerable percentage of US foreign aid was in favor of security and military aid. (11) In 2016, US security and military aid reached 44% of the total aid of the U.S. US arms companies are the main beneficiaries of this policy. (12) Despite the logic of democracy and human rights the United States pretends to include in its policy, this logic tends to be lukewarm;(13) the United States has contributed to several coups and military movements in Syria, Iraq, Chile, and others. Democracy should be discussed and implemented based on local principles and institutions and not imposed by other countries by military force.

In this regard, Steven C. Radelet stated that US assistance to emerging democracies, as part of its foreign aid programs, is limited. US assistance provides a limited contribution to economic development, agricultural and health reform, and technical development compared to China.

This made the United States fail in their effort to win the trust of the peoples of the benefited countries (except the Marshall Plan which took place in 1948-1951). So, we note that developing countries are currently searching for solutions to their economic problems which constitutes a major issue for them.⁽¹⁴⁾

On the other hand, we find that China seeks to question the ideological tendencies of the American approach. China focuses its foreign policies on economic development and cooperation with the governments of the beneficiaries to achieve goals in line with Chinese strategic interests. This tendency was confirmed in the proceedings published in the journal China Today of the Exchange of governance experiences between Asian countries forum held in Beijing. The participants expressed their opposition to the American scientists' theory, Samuel P. Huntington mentioned in his book The Clash of Civilizations and the Remarking of World Order. This theory represents part of the neoconservatives' thoughts and their quest to broaden the dream of a US empire of controlling the world.(15)

China established the Asian Infrastructure Investment Bank in 2015 and it was the first multilateral financial institution under the leadership of China. Shortly afterward, this bank became the second largest multilateral development system in the world after the World Bank. The number of branches has now reached 93. (16) Nowadays, China seeks to develop one of the largest economic projects in the world, the "One Belt, One Road" (OBOR) project (17) to serve China's economy. This project will connect

Research Methodology

This research adopts the institutional approach within the framework of international relations. This research compares the institutional framework and the goals and restrictions surrounding the issue of foreign aid in the context of the United States and China's aid. As an introduction to the topic, this research seeks to know the difference between the United States and China's aid and the European Union's aid and its institutions operating in the international domain.

The second part of the research focuses on the legal-institutional framework of the European Union's policies since its institutions have a direct connection with the international agreements between its countries. It is also important to investigate the role of the institutions of the European Decision-making Triangle (Council of the European Union, European Parliament, and European Commission) in the process of policymaking and the definition of the goals and systems of the European Union's activities including in the field of international relations and foreign aid.

Political institutions of the Union's states allow differences between the states. Each country has the right to represent its interests within the Council of the European Union, where the voting power is in the hands of the population of each country. Also, these institutions give the European peoples the right to free expression in the European Parliament. The representation of each country in the European Parliament is related to the country's population. (4) The European Commission guarantees political neutrality because

it represents the interests of Europe as a whole and prevents any country from controlling it. (5)

John Hume, upon his receiving the Nobel Peace Prize, indicated that the importance of this dimension in the European institutional design aimed at managing their difference, he said, "The European visionaries decided that difference is not a threat, the difference is natural...The answer to difference is to respect it... The peoples of Europe then created institutions which respected their diversity – a Council of Ministers, the European Commission, and the European Parliament – but allowed them to work together in their common and substantial economic interest." (6)

Foreign Aid and Role in Foreign Relations

Aid provided by the United States and China to countries and to international and regional organizations varies. It can be in the form of loans, economic aid, military aid, civil or military training, emergency humanitarian aid, education programs, or projects for economic development. Foreign aid, in the context of states' relationships, is considered as a tool states use to implement their foreign policies. Moreover, foreign aid is not biased by its nature to the issues of needy peoples and does not support economic development in the recipient countries. Rather, foreign aid is based on the idea of guarantee the security, economic, and national interests of the providing country. This is because the providing country believes it has the sovereign right to stop, reduce, or redirect foreign aid accordingly, (7) as did the Trump adminis-

European Union

Establishing New Approach for Foreign Aid

Dr. Sadiq Abdulhamid Al-Malki

Saudi Arabia

Introduction:

There is no doubt that the Kingdom of Saudi Arabia is one of the contributing countries to the provision of regular and emergency humanitarian aid through many government channels such as The Saudi Fund for Development (SFD), King Salman Humanitarian Aid and Relief Center (KSrelief), Saudi Red Crescent (SRC), Saudi Relief and Committees Campaigns, Ministries of Foreign Affairs, Education, Health and others. In addition, the Islamic Development Bank which works as an independent non-governmental institution provides aid and soft loans to support education, health, and to prevent poverty. Being the headquarter of these organizations, KSA contributes to part of their budget.

Following the Saudi humanitarian approach, this research seeks to open new channels that help maximize the return and achieve the Kingdom's humanitarian goals. This must be done considering the size of its expenditures in assisting countries and international bodies, whether in the field of development and rehabilitation, economic aid, soft loans, or emergency relief expenditures. By investigating the European humanitarian aid and not the policy of the EU states, this study aims to deepen the Kingdom's experience in the field of humanitarian aid and increase it.

Since the first step for developing humanitarian work was learning which are the trend in the global market useful to determine the most effective methods, channels, and policies adopted in the effort of aiding, the experience of the European Union constitutes a good example because its plans, explanatory guides, and methods of evaluation to develop stimulating policies to be adopted only after some conditions have been met in the receiving countries. These conditions seek to change the reality of the population of the recipient countries with the purpose to help them be more self-reliant.

Abstract

The European Union is a major political union that seeks to increase the integration among a group of independent states that have opposing interests after the end of the two destructive world wars. Therefore, it was an obligation for the European Commission to work neutrally far away from the EU states' interests in order not to lose the legal basis on which it had been established, for the benefit of all EU states.

The principle of neutrality is the base on which the European Union builds its humanitarian aid approach. The EU states linked the action of aid to several principles related to the human rights of the beneficiaries and away from the interests of the EU states. This is to reduce the possibility of being accused of favoring specific countries. Following this approach, with a quick comparison between the USA and Chinese foreign aid, this research will present several ideas, mechanisms, and programs that the EU has developed for providing aid linking it with reforms. The EU has developed these ideas, mechanisms, and programs based on its experience in supporting some European states before they joined the union. This approach increased the beneficiaries' confidence in the EU's Humanitarian work on an international scale. This study will also focus on the European Neighborhood Policy Program as a new approach in the field of foreign aid. This new strategy is based on the need to reform the situation of neighboring states to achieve stability in the Eurozone.

Keywords: Foreign Aid, Human Rights, European Commission, Principle of Neutrality.

European UnionEstablishing New Approach for Foreign Aid

Dr. Sadiq Abdulhamid Al-Malki

Associate Professor at King Abdulaziz University - Department of Political Science.

Associate Professor at Dar Al-Hekma University - Department of Diplomacy and International Relations.



Editorial Board

Former Secretary General of the Arab Red Crescent and Red Cross Organization
Professor of Global Health and Humanitarian Affairs, Manchester University
Professor of Sociology at Princess Nourah Bint Abdul Rahman University
Founder and President of the Europe-Gulf Information Center
Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society International Law Mandated Professor, Kuwait University
Planning and Development Affairs Advisor and Director of Information and Research Department. King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre

Deposit Number in King Fahd National Library 1675/1441 Dated 4/2/1441 ISBN 8398 - 1658

Publisher



Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

- 1) The research shall meet the scope of the journal.
- 2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
- 3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
- 4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
- 5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
- 6) All endnotes shall be listed at the end of the research; not at the end of each page.
- 7) All references shall be listed following the (APA) style, sixth edition; with their bibliographic database at the end of the research.
- 8) If illustrations are attached, they shall be of high resolution.
- 9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
- 10) All research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org



A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center Issue (3) January 2021 | Jumada II 1442

Supervisor General

His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Editor In-Chief

Dr. Ageel Bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant Supervisor General of King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for Planning and Development Affairs



Contents

European Union Establishing New Approach for Foreign Aid	Dr. Sadiq Abdulhamid Al-Malki	3
Dealing with Pandemics: A Historical Approach	Dr. Dimitris Michalopoulos	31
International Humanitarian Law Protection of Children in Armed Conflicts	Dr. Huda Al-Maraghi	57
Beirut Port Explosion Humanitarian Aid and Political Stability Dilemma	Ms. Reem Abdul Majeed	75
Innovating the Way Forward: How WFP and the Global Humanitarian Community Responds	Dr. Dominik Heinrich	93

Contact Address

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center





European Union

Establishing New Approach for Foreign Aid

Dealing with Pandemics

A Historical Approach

International Humanitarian Law

Protection of Children in Armed Conflicts

Beirut Port Explosion

Humanitarian Aid and Political Stability Dilemma

Innovating the Way Forward:

How WFP and the Global Humanitarian Community Responds

